

الكويت
في الوثائق البريطانية

وَلَيْدُ حَمْدِي الْأَعْظَمِيِّ

الكويت
في الوثائق البريطانية

١٧٥٢ - ١٩٦٠



RIAD EL-RAYYES
BOOKS

رياضة الزين للكتب والنشر

LONDON - CYPRUS

لندن - قبرص

THE POLITICAL HISTORY OF KUWAIT THROUGH BRITISH DOCUMENTS

by

Walid Al Azami

First Published in the United Kingdom in 1991

Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd

U.K: 56 Knightsbridge London SW1X 7NJ

CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol - Cyprus

British Library Cataloguing in Publication Data

The Political history of Kuwait through British documents

1. Kuwait - Politics, history, 1899-1961.

1. Al Azami, Walid

320-95367.

ISBN 1-85513-039-4

**All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a
retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical,
photocopying, recording or otherwise,
without prior permission in writing of the publishers
Published in association with Kuwait Research
and Advertising Company LTD. - London.**

الطبعة الأولى: نيسان / أبريل ١٩٩١

محتويات الكتاب

١١	تقديم
١٢	توطئة
٢١	الفصل الأول: خلفية تاريخية
	– تحرك تركيا واعتبار الكويت
٢٣	إمارة ذات وضع خاص
٣٧	– حدود الكويت
٤٢	الفصل الثاني: بريطانيا في الخليج العربي
٤٥	– الصراع الدولي
٥٥	الفصل الثالث: مطامع تركيا والممانيا
٥٧	– تركيا والكويت
٦٦	– الكويت في أوائل القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩١٥
٨٥	الفصل الرابع: الحدود العراقية - الكويتية
	– موقف الشيخ مبارك الصباح
٨٧	من الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣
١٠٥	الفصل الخامس: الكويت بعد الحرب الأولى
	– الشيخ سالم مبارك الصباح يوفد الشيخ
١٠٧	أحمد الجابر الصباح لحضور مؤتمر لندن عام ١٩١٩

الكويت في الوثائق البريطانية

١١٧	الفصل السادس: تثبيت الحدود الكويتية
	– الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح
١١٩	وتثبيت الحدود العراقية – الكويتية عام ١٩٢٣
١٣٥	– زيارة الشيخ أحمد الجابر للملك فيصل الأول
١٤١	الفصل السابع الحدود بين خور عبد الله وصفوان
١٤٣	– حكومة نوري السعيد وتصرفات الملك غازي
١٧١	– الموقف البريطاني من الحدود الكويتية – العراقية
١٧٨	– تثبيت العلامات على الحدود الكويتية – العراقية
	– النزاع حول أم قصر والخط الفاصل
١٨٨	بين الكويت والعراق
٢٨٧	الفصل الثامن: استعداد بريطانيا للتدخل في الكويت
	– الخطط البريطانية للتدخل في الكويت
٢٨٩	في حال التهديد العسكري العراقي عام ١٩٦٠
٣١٣	فهرس عام

تقديم

لعل من المفيد أن نحدد بداية، ان هذه الدراسة تتناول الفترة من منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٩٦٠، حيث رفعت القيود في دار الوثائق البريطانية (Public Record office) عن وثائق وزارة الخارجية والدفاع البريطانية السرية الخاصة بالكويت، والعائدة لذلك العام، في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وتتضمن هذه الدراسة التاريخ السياسي للكويت، كإمارة عربية لم تمتد إليها يد السيطرة العثمانية، خلال فترة الحكم العثماني للمنطقة العربية، على الرغم من التبعية الإسمية للامبراطورية العثمانية، والتي لم تعترف بها الكويت التي نصّت عليها الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣، حيث لم يتم التصديق عليها أبداً نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وجاءت هذه الاتفاقية على حساب الكويت، ودون موافقة ورضى حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح، نتيجة لطموحات بريطانيا في الحصول على نصيب الأسد في مشروع سكة حديد برلين - بغداد، إذ اعترفت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية بالسيادة الإسمية العثمانية على الكويت، مقابل مشاركة بريطانيا في المشروع مناصفة، وفي محاولة لوقف تسلل النفوذين الألماني والتركي الى الخليج العربي عامة، وإلى الكويت خاصة.

واعتمدت هذه الدراسة الملفات والتقارير الدبلوماسية البريطانية والعثمانية والعراقية وخرائط المنطقة، التي تمثل في النتيجة الوثائق والأدلة العلمية الوحيدة التي تسجل هذا التاريخ، بما فيها الاتفاقات الخاصة المعقودة بين الحكومة البريطانية، ومشيوخات الخليج العربي من خلال حكومة الهند في بومباي، التي كانت مسؤولة عن تصريف الشؤون

الكويت في الوثائق البريطانية

السياسية الخارجية لهذه المشيخات. وتعكس هذه الوثائق وجهة النظر البريطانية والتركية والعراقية، قبل وبعد استقلال العراق عام ١٩٣٢، وانضمامه إلى عصبة الأمم.

المؤلف

لندن - ١٩٩١

توطئة

يشير جي جي لوريمر، في المجلد الأول من كتابه حول الخليج الفارسي، إلى أن الاتصالات الرسمية البريطانية بالكويت تعود إلى عام ١٧٧٥. عندما كان يرسل البريد من هناك إلى حلب عبر الصحراء لمدة أربع سنوات متتالية، بعد احتلال الإيرانيين للبصرة من قبل نادرشاه^(١). وفي عام ١٧٩٣ تم نقل مقر إقامة المقيم البريطاني من البصرة إلى الكويت، بعد إجراء الاتصالات الرسمية اللازمة مع السلطات التركية. ولم تقف محاولات البريطانيين، خلال هذه الفترة، للبحث عن موطىء قدم في الكويت، إذ بدأت العلاقات البريطانية - الكويتية تأخذ طابعاً متيناً ومستقراً مع نهاية القرن التاسع عشر. وأخذ القلق ينتاب المسؤولين البريطانيين في لندن وفي حكومة الهند، بسبب التهديد الموجه إلى مركزهم في رأس الخليج، نتيجة لتزايد اهتمام الأتراك بالخليج مرة أخرى، وازدياد نفوذ بعض القوى الأخرى، وخصوصاً ألمانيا. وعلى الرغم من نظرة الأتراك إلى الشيخ مبارك الصباح بأنه مجرد قائمقام، إلا أن الشيخ كان يرفض هذا اللقب، ويعتبر نفسه الحاكم المستقل، متحدياً الأتراك بين فترة وأخرى، فارضاً ضرائب على البضائع التركية كافة التي ترد إلى موانئه، كما كان يرفض دخول أي مسؤول تركي إلى أراضيه. وفي عام ١٨٩٩، دخل الشيخ مبارك في اتفاقية مع حكومة الهند، حيث منحت هذه الاتفاقية البريطانيين^(٢) موقعاً خاصاً في الكويت، في محاولة لوقف تسلل النفوذ الألماني والروسي والفرنسي والتركي إليها، ولحماية الكويت من أطماع الدولة العثمانية لضم أراضيها إلى الامبراطورية، وبهذا تم تأمين موازين القوى في تلك المنطقة التي كانت تعتبرها بريطانيا مهمة وحيوية لمصالحها، لأنها الطريق المائي الحيوي إلى الهند عبر الخليج العربي.

وفي عام ١٩٠٣، اقترح السفير البريطاني في اسطنبول السير ان. اوكنور فتح دار اعتماد بريطانية في الكويت، لتمتين العلاقة مع مشايخ الخليج^(٣). وعلى الرغم من موافقة حكومة الهند في بومباي ووزارة الهند في لندن على المقترح، رفضت وزارة الخارجية ذلك على أساس أنه خرق لمبدأ الوضع الراهن، ويمكن تفسير تلك الخطوة بأنها إشارة واضحة على تأييد بريطانيا لاستقلال الكويت وتحديها لتركيا. وكحل وسط، وافقت وزارة الخارجية على قيام أحد ضباط حكومة الهند بزيارة الكويت من فترة إلى أخرى، وبأمر من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على الساحل الإيراني للخليج العربي.

وفي عام ١٩٠٤ وبعد زيارة اللورد كرزون للخليج، قررت حكومة الهند أخيراً إرسال وكيل لها ليمثل الحكومة البريطانية في الكويت، رغم تردد وزارة الخارجية. وكان السبب وراء ذلك، ازدياد الخصومات والعداوات بين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود وابن رشيد، وخوف البريطانيين من تدخل الأتراك لمصلحة ابن رشيد وسيطرتهم على نجد. وكانت إحدى مهمات الوكيل السياسي القيام بصلات مع ابن سعود، وجمع المعلومات عن شؤون وسط الجزيرة العربية. وكانت الكويت المكان المناسب للقيام بهذه المهمة، بسبب العلاقات الحميمة التي تجمع بين ابن سعود ووالده والشيخ مبارك الصباح. وعلى الرغم من أن حكومة الهند اعتبرت هذا التعيين دائماً، إلا أن وزارة الخارجية اعتبرته أمراً مؤقتاً. وبنتيجة الاحتجاج التركي على هذا التعيين، غادر النقيب اس جي. نوكس الكويت في آذار/ مارس ١٩٠٥، وتم بعد ذلك عرض الموضوع للنقاش على لجنة الدفاع الإمبريالي. وفي شهر تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٠٥، عاد النقيب نوكس إلى منصبه في الكويت مرة أخرى، دون تحديد فترة لبقائه هناك. وتم في هذه المرحلة التركيز على المصالح البريطانية في الكويت، بسبب الخطط التركية - الألمانية لد سكة حديد برلين - بغداد إلى أحد موانئ الخليج العربي. وتعزز موقع بريطانيا في الخليج والكويت بسبب إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧، بين الشيخ مبارك الصباح وبريطانيا لاستئجار ميناء بندر الشويخ، في محاولة للحيلولة دون تسلل أي نفوذ أجنبي إلى الكويت. وكانت الحكومة العثمانية قد احتجت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٤ على تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت، واعتبرته خرقاً للوضع الراهن آنذاك. وأدت المفاوضات المطولة بين الطرفين إلى توقيع الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣، والتي لم يتم تصديقها أبداً بسبب اندلاع الحرب

العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. وقبل اندلاع الحرب الأولى، لم يكن الوكيل السياسي في الكويت يتدخل في الشؤون الداخلية للكويت خلال هذه الفترة، عكس أقرانه في البحرين ومن جاء بعده من الوكلاء السياسيين في الكويت، ويعود السبب في ذلك إلى علاقة الكويت بالحكومة العثمانية، وقوة شخصية الشيخ مبارك الصباح. وعلى الرغم من أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، كان يتراسل مع القنصل البريطاني العام في البصرة والمحمرة ومع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، إلا أنه كان مسؤولاً بشكل مباشر تجاه المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، الذي كان بدوره مسؤولاً تجاه حكومة الهند، من خلال دائرة الشؤون الخارجية السياسية. وكان الاستثناء الوحيد لهذا الأمر، قيام الوكيل السياسي بإرسال التقارير التجارية إلى حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية مباشرة، والتعامل مع القضايا المالية التي كانت تتم بالاتصال مباشرة، مع مدير عام الواردات المركزي في لندن.

وقد سبب اندلاع الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا وتركيا إلى تغيير وضع الكويت، إذ تعهدت الحكومة البريطانية في الحفاظ على استقلال الكويت ونجد مع المحمرة، كما وعدت الشيخ مبارك بإعفاء ممتلكاته من مزارع وعقارات في العراق من الضرائب بشكل دائم، مقابل الدعم الذي يقدمه الشيخ مبارك وابن سعود والشيخ خزعل ضد الأتراك. وتم ادخال الكويت ضمن المنطقة التي تتم إدارتها من قبل القوة «دي» لقوات الحملة الهندية^(٤) في الخليج. وبعد تعيين السير برسي كوكس في عام ١٩١٤، الضابط السياسي الأقدم مع قوات الشرق الأوسط في البصرة، أصبح اتصال الوكيل السياسي البريطاني بالسير كوكس مباشرة، فيما يخص القضايا السياسية. واستمر السير برسي كوكس في ممارسة مسؤوليته لتصرف الشؤون السياسية للوكالة السياسية في الكويت بعد احتلال بغداد، سواء في منصبه كمندوب مدني أم كمندوب سام، على الرغم من بقاء مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية للوكالة في الكويت بيد المقيم السياسي في بوشهر^(٥).

وبعد عام ١٩١٤، كانت السياسة البريطانية تجاه الكويت مرتبطة بسياق المشاكل السياسية في العراق، وكان الهدف الأول لهذه السياسة هو الانتصار في الحرب، ومن ثم بناء العراق كبلد خاضع للإدارة البريطانية وتحت وصايتها. لذا، فقد كان الوكيل السياسي في الكويت، مع مرور الوقت، يُعامل بالمستوى نفسه، كما هو الحال بالنسبة إلى المسؤول البريطاني في

الكويت في الوثائق البريطانية

العراق. وبما أن السير برسي كوكس كان مسؤولاً عن إدارة العلاقات البريطانية مع ابن سعود، لذا، فإنه كان يستخدم الوكيل السياسي البريطاني وموظفيه لهذا الغرض. وقد كان ذلك في الوقت الذي كان فيه ابن سعود يشدد قبضته على أواسط الجزيرة العربية، ويبدأ هجماته على العراق والكويت، ويفرض الحصار على الأخيرة.

وفي عام ١٩٢١، بدأت مناقشة السياسة البريطانية وإعادة النظر فيها في الساحل العربي للخليج، كجزء من الحلول الموضوعة لقضايا الشرقيين الأدنى والأوسط. وكان انطباع السلطات البريطانية في الخليج العربي، بأنه قد تقرر في مؤتمر القاهرة، وضع الوكالة السياسية في الكويت تحت سيطرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مرة أخرى، مع احتمال ترك إدارة شؤون وسط الجزيرة العربية للمندوب السامي البريطاني في بغداد^(١). ولقد تمكن السير برسي كوكس من تغيير هذا الأمر. وبحلول عام ١٩٢٢، أصبح واضحاً ومحتماً بأن تقوم بغداد بالإشراف على شؤون الوكالة السياسية في الكويت، وتصبح ضمن مسؤولياتها وبضمنها القضايا الإدارية^(٢). وأخيراً، تم التوصل إلى حل وسط، حيث أصبح السير برسي كوكس مسؤولاً عن القضايا السياسية للوكالة السياسية في الكويت، وكذلك عن العلاقات مع ابن سعود^(٣) حتى تاريخ إحالته على التقاعد في آذار/مارس عام ١٩٢٣^(٤). وبعد ذلك التاريخ، أصبح المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مسؤولاً مرة أخرى عن الشؤون السياسية والإدارية كافة للوكالة السياسية في الكويت، وتم إرسال جميع السجلات والوثائق المتعلقة بها من بغداد إلى بوشهر^(٥). كما أصبح هو المسؤول عن العلاقات مع ابن سعود أيضاً. وقد انعقد مؤتمر الكويت في عام ١٩٢٤ تحت إشراف المقيم السياسي (الذي كان على وشك التقاعد)، حيث فشل هذا المؤتمر المهم في تحديد الحدود بين نجد وجيرانها - الحجاز وشرق الأردن والعراق.

وبعد احتلال ابن سعود للحجاز في عام ١٩٢٥، أصبح القنصل البريطاني في جدة قناة الاتصال الرئيسية بين ابن سعود والحكومة البريطانية، تحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية، على الرغم من أن وزارة المستعمرات بقيت هي المسؤولة عن الشؤون العربية^(٦).

وفي عام ١٩٢١، حددت مسؤوليات وزارة المستعمرات وعلاقاتها بالقضايا العربية وبالكويت بشكل خاص، نتيجة المناقشات التي تمت في مؤتمر القاهرة حول السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط^(٧). وعلى الرغم من

أن الكويت أصبحت ضمن مسؤولية المقيم السياسي في بوشهر، إلا أن وزارة الهند في لندن وحكومة الهند لم تعودا المسؤولين والمترفقتين على أعمال المقيم السياسي في بوشهر كما كان الأمر سابقاً، بل حلت محلها وزارة المستعمرات، فأصبح المقيم السياسي مسؤولاً تجاهها ويتراسل معها مباشرة، مع إعطاء نسخ من مراسلاته لدائرة الشؤون الخارجية والسياسية في حكومة الهند، إلا في الشؤون الإدارية والمحلية، فإنه كان يتصل ويتراسل مع حكومة الهند مباشرة. وفي الحالات المهمة والطارئة، كانت وزارة الهند تتعامل مباشرة مع الوكيل السياسي في الكويت^(١٢). ولا شك أن الترتيبات الجديدة قد أثرت بشكل فعال على تطوير مهمات الوكيل السياسي وانجازاته، إلا أنه منذ العشرينات وبالتدريج، أصبح أكثر انشغالاً واهتماماً بالشؤون الداخلية للكويت. ونظراً إلى الاهتمام المتزايد باكتشاف النفط، وتطوير الخدمات الجوية، والشعور الجديد بأن السلطات البريطانية تشجع الإدارة الجيدة في مشيخات الخليج، فقد أصبح الاهتمام يتزايد بتوسيع نشاطات الوكيل السياسي هناك. على الرغم من ذلك، فقد بقيت الوكالة السياسية البريطانية في الكويت صغيرة من حيث الحجم والكادر الوظيفي ومهامها قليلة، مقارنة بالوكالة السياسية في البحرين، حتى بعد تحويل مسؤوليات الإشراف عليها من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في عام ١٩٤٨. وقد انضم إلى موظفي الوكالة طبيب بعد تعيين النقيب نويس وكيلاً سياسياً هناك في عام ١٩٠٤، والذي قام بمهام الوكيل بالوكالة في فترة غياب نويس من آذار/ مارس إلى تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٠٥. ولم يتم تعيين مساعد للوكيل السياسي في الكويت حتى عام ١٩٤٩^(١٣). وحدثت مشاكل كثيرة خلال فترة العشرينات والثلاثينات، بسبب الارتباط الإداري للوكالة السياسية في الكويت بالعراق، حيث تمت عدة مراسلات بين الوكالة والسلطات البريطانية والعراقية في العراق. وقد رفض المقيم السياسي في بوشهر والحكومة العراقية هذا الربط وهذا الأسلوب في التعامل، إذ كان الأول يحاول حصر تنفيذ التعليمات التي تنص على ارتباط الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بنفسه فقط. وفي عام ١٩٣٤ حصل بعض الانفراج، عندما وافق المقيم السياسي البريطاني في الخليج على إعطاء نسخ من مراسلات الوكيل السياسي في الكويت إلى المراجع البريطانية، على أن يتم إرسال النسخ الأصلية إليه لرفعها إلى السلطات البريطانية العليا من خلاله^(١٤). وكان الغرض من هذا الأمر، هو

أنه في حال حصول خلاف في الرأي بين المقيم السياسي في بوشهر، والوكيل السياسي في الكويت، يبقى الأمر محصوراً بينهما، ولا يطلع عليه الآخرون، وخصوصاً أنه كان هناك خلاف حاد وشكوك متبادلة بين المقيم السياسي في بوشهر، والسفارة البريطانية في بغداد حول الكويت، إذ لم تتخل الحكومة العراقية أبداً عن اعتبار الكويت جزءاً من العراق، كما أنها لم تقبل بالتعهد الذي قدمته بريطانيا للشيخ مبارك الصباح في عام ١٩١٤، بإعفاء مزارع النخيل العائدة له في شط العرب من الضريبة. إضافة إلى ذلك، فقد اتخذت المحاكم اجراءات بالموافقة الضمنية للحكومة العراقية على تجريد الشيخ من ملكيته لهذه المزارع. ومن ناحية ثانية، فقد كانت الحكومة العراقية تعتقد أن الكويتيين يقومون بتهريب البضائع الى بلادهم من الكويت، مسببين خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية، إذ خاض كل من السفير البريطاني في بغداد، والمقيم السياسي في بوشهر، مواجهات عنيفة حول هذا الموضوع في الرسائل التي تبادلوها بهذا الشأن.

وفي آب / أغسطس عام ١٩٣٣، انتقلت السيطرة السياسية في الخليج العربي من وزارة المستعمرات إلى وزارة الهند^(١٥). وبقي المقيم السياسي مستمراً في مراسلاته مع لندن مباشرة، واعطاء نسخة من هذه المراسلات إلى حكومة الهند، التي بقيت مسؤولة فقط عن الشؤون المالية. لم يؤثر هذا التغيير في استمرار تدخل الوكيل السياسي في الكويت في الشؤون الداخلية، ولا شك أيضاً بأن فترة الحكم الطويلة للشيخ أحمد الجابر الصباح، وازدياد النفوذ الأميركي بعد وصول شركات النفط الأميركية الى المنطقة وإلى الكويت، والازدهار المالي والاقتصادي الذي حققته الإيرادات النفطية المتزايدة في المنطقة، وعدم خبرة الوكلاء السياسيين البريطانيين، الذين تعاقبوا على الكويت، بالشؤون العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كل هذه الأمور شجعت الشيخ أحمد الجابر الصباح على تبني موقفاً مستقلاً لبلاده، إذ قامت الحكومة البريطانية في هذه الظروف، بتحويل مسؤولية الخليج العربي إلى وزارة الخارجية البريطانية في الأول من نيسان / ابريل عام ١٩٤٨.

- J.G. Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia vol.I, Calcutta 1908-1915 p.1002 (١)
- C.U. Aitchison, A collection of treaties engagements and Sanads relating to India and neighbouring countries 5th, ed. (Delhi, 1933) Xi, p.262. (٢)
- L/PXS/3/213, Political and Secret Home Correspondence, HC 2787/03, O'Connor to Lansdowne, 18 July 1903. (٣)
- R/15/5/13 (٤)
- R/15/5/28. (٥)
- R/15/4/95, PR to PA, 23 June 1921 (٦)
- Ibid, GOI Foreign Department to PR, 24 June 1921 and PR to PA 1 July 1921. (٧)
- R/15/5/97, PA to, 17 Jan. 1922, and R/15/5/28. HC Baghdad to PR, 5 May 1923. (٨)
- Ibid, Baghdad to PA, 13 May 1923 (). (٩)
- R/15/5/106. (١٠)
- انظر وثائق «الإدارة» «Administration» لوثائق وزارة الهند، المقيم السياسي في بوشهر ص ٤ - ٥ للوقوف على التفاصيل (١١)
- R/15/5/97 India Office to Co, 29 May 1923 and IO to Co, 14 June 1923. (١٢)
- في عام ١٩٤٨ بعد تحويل المسؤوليات إلى وزارة الخارجية كان بين الموظفين الذي تم تعيينهم من أهالي الكويت مترجم واحد وكاتب جوازات سفر. (١٣)
- R/15/5/244, PR to IO, 2 Feb. 1934. (١٤)
- R/15/5/242. (١٥)

الفصل الأول

خلفيت
تاريخية

تحرك تركيا واعتبار الكويت إمارة ذات وضع خاص

يعود التاريخ السياسي الموثق للكويت إلى عام ١٧٥٢، وهو تاريخ بداية حكم الشيخ صباح بن جابر (١٦٧٤ - ١٧٥٦) للإمارة. وينتسب الشيخ صباح (الأول) بن جابر إلى فخذ «العتوب» من قبيلة «عنزة»، التي هاجرت خلال الفترة ١٦٦٥ - ١٦٦٧ من الهدار في منطقة الأفلاج الواقعة في نجد في وسط الجزيرة العربية بسبب القحط والمجاعة، واستقرت في البدعة (قطر حالياً)^(١). وشارك العتوب في مقاتلة الفرس في محاولة لتحرير البحرين من سيطرتهم وحكمهم لها آنذاك. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، إلا أنهم خسروا المعركة النهائية في عام ١٧٠٠ - ١٧٠١، فغادروا أراضيهم، وتوجهوا إلى سواحل الكويت التي كانت تعرف آنذاك بـ «الكرين» للاستقرار فيها من جديد، إلى جانب مجموعة من صيادي الأسماك من قبيلة «العوازم». وكانت الكرّين، آنذاك، تحت حكم الشيخ براك بن عريعر من عشيرة بني خالد، وحكمها من بعد وفاته ابن أخيه الشيخ سليمان محمد عريعر في الفترة من عام ١٧٣٦ إلى عام ١٧٥٢. إذ كان الشيخ يعين الشخصيات البارزة من سكان الكويت كوكيل له هناك، يحكمها نيابة عنه، حيث كان مقر الشيخ في «القطيف» ويرسل ممثلاً عنه في كل فترة لجمع الضرائب لحسابه^(٢). وبعد وفاة الشيخ سليمان بن عريعر، استلم المشيخة الشيخ رحيم الذي يمثل «العتوب» في مجلس بني خالد ويشاركهم في حكم الكويت، ولما توفي

الشيخ رحيم خلفه أخوه الشيخ صباح (الأول) مؤسس إمارة الكويت آنذاك في عام ١٧٥٢. وهو الذي قام ببناء الأسوار حول القرية الصغيرة، التي كان عدد سكانها، آنذاك، لا يتجاوز الأربعة آلاف نسمة. وكانت قبيلة «العتوب» تضم ثلاثة بطون رئيسية: آل خليفة (حكام البحرين حالياً)، والجلاهمة، والصباح. وقد غادر آل خليفة ونصف فخذ الجلاهمة الكويت إلى «زوبارة» على الساحل القطري، لكي يستقلوا في شؤونهم وتجارتهم وتصريف أمورهم، وذلك خلال فترة الستينات من القرن الثامن عشر. واستمر حكم الشيخ صباح الأول مدة ست سنوات، وجاء من بعده ابنه الشيخ مبارك الذي حكم سنة واحدة تقريباً، ليخلفه بعد ذلك، في عام ١٧٥٦، أخوه الشيخ عبد الله بن صباح، الذي استمر حكمه خمسين سنة، وتوفي في عام ١٨١٤ ليخلفه ابنه جابر الأول (١٨١٤ - ١٨٥٩)، وبعده ابنه الشيخ صباح الثاني (١٨٥٩ - ١٨٦٦)، ومن ثم ابنه الشيخ عبد الله الثاني (١٨٦٦ - ١٨٩٢)، ومن بعده الشيخان محمد وجراح أبناء الشيخ صباح الثاني، ومن بعدهما الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)^(٣).

وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية والمؤرخة في عام ١٩٠٥، والتي جاءت على شكل مذكرة حول الكويت:

مذكرة تخص الكويت

رقم الوثيقة. F0371/149

١١ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٠٥

سرد عام - النشاط التركي - التفاهم مع تركيا وألمانيا

«ستجدون التفاصيل الأخرى حول الوضع السياسي للكويت وعن القضية التي أثارت والمرتبطة بها في المذكرة الموثوقة رقم (٧٥٩٦)، والمؤرخة في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٠١. في الوقت الحاضر، تتحكم بالموقف اتفاقية موقعة في كانون الثاني / يناير عام ١٨٩٩ (انظر الملحق)، إذ إنه مقابل المساعي الحميدة لحكومة صاحب

الجلالة، يلتزم الشيخ بعدم التنازل عن أراضيه، وأن لا يستقبل مبعوث أي قوة أجنبية من دون الموافقة البريطانية.

وبعد صيف عام ١٩٠٠، وقعت حوادث عدة تُدلل على تجديد اهتمام الأتراك بالكويت. وفي آب / أغسطس بذلت محاولات كثيرة، أولها في غضون ذلك الشهر، لإقناع الشيخ مبارك بزيارة البصرة، وكان من الصعوبة بمكان تجنب الاتصال المباشر مع السلطات التركية. ونشرت صحيفة «إقدام» بتاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر، بأنه بناءً على طلب الشيخ مبارك، تم بناء مسجد ذكر فيه اسمه بعد اسم السلطان، ومن ثم أعطي الشيخ مرة أخرى لقب مبارك الصباح باشا. وسنحت فرصة أخرى لم يتوان الأتراك عن استغلالها لمصلحتهم، للتدخل بشكل فاعل من خلال الخلاف والنزاع القائم بين مبارك وجاره حاكم نجد (ابن رشيد). وعلى الرغم من أن القضية لم تتعدّ كونها خلافاً عشائرياً داخلياً، إلا أنها أدت إلى نتائج سياسية على درجة كبيرة من الأهمية، تقتضي الضرورة شرح تفاصيلها في الصراع القائم.

لقد نجم الشجار عن قيام الشيخ عبد الرحمن بن فيصل بهجوم على أراضي نجد بمساعدة ودعم مبارك، وكان سعدون باشا (شيخ المنتفك) من المواطنين الأتراك، في العراق، يدعم، في الوقت نفسه، الحركة من الشمال.

وعندما توالى الأخبار عن قيام الاضطرابات (بادرت السلطات البريطانية) إلى اقتراح إرسال العقيد كمبول، المقيم البريطاني في الخليج الفارسي، إلى الكويت «لتقديم النصيح إلى مبارك بعدم اعطاء الأتراك الفرصة والعدز للتدخل». ولما كانت اتفاقية عام ١٨٩٩ تتضمن الوعد بقيام حكومة صاحب الجلالة بتقديم المساعي الحميدة، فقد صدرت التعليمات إلى المقيم أيضاً «لمحاولة القيام بانذار أمير نجد بأنه لن يسمح له بالهجوم على الكويت».

وتم اتخاذ الخطوات التمهيدية لحماية الشيخ، إلا أنه لم يتم إنزال أي قوات من دون الرجوع إلى السلطات الرسمية (لبريطانيا).

وبعد فترة وجيزة، وصلت التقارير بانتهاء الأزمة. وبناءً على طلب العقيد كمبول، تم تأجيل موعد زيارته إلى وقت آخر. ويبدو أن مبارك كان قادراً على الدفاع عن نفسه، كما أن وجود سفينة حربية (بريطانية) سوف تشجعه على ذلك بلا شك. وقد لخص القنصل (البريطاني) في البصرة الموقف قائلاً، لقد حالت الجهود المبذولة دون وقوع مواجهة، على الرغم من أن ذلك كان على حساب زيادة الهيبة التركية إلى حد كبير، إذ تمكن الوالي محسن باشا من ممارسة نفوذه على الطرفين للحفاظ على السلام، فأقنع مبارك بمرافقته إلى البصرة لتقديم الولاء والبيعة هناك إلى السلطان، والتعهد بوقف «الاتصالات مع القوى الأجنبية». وكانت النتيجة بالنسبة إلى أي مراقب محايد، بأنها برهان على الضربة القوية الموجهة إلى أي ادعاءات على كون مبارك شيخاً مستقلاً.

وتناقلت التقارير في أواخر شهر كانون الأول / ديسمبر، بأن مبارك يجري استعدادات جديدة لمهاجمة نجد، ومن هنا بدأت المرحلة الثانية للنزاع. وفي شهر شباط / فبراير، عبّر السير أن. أوكنور (السفير البريطاني في تركيا) عن رأيه حول الموقف العام. وقال سعادته بأن اندلاع العداوات سوف يأتي بالأتراك مرة أخرى إلى الميدان بلا شك. «لذا، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستكون في موقف صعب بالتأكد، وستكون مرغمة إما على إثارة مسألة غير سارة مع الحكومة التركية، أو بممارسة سيطرتها القوية على الكويت، أو التضحية بموقعها المتميز الذي حصلت عليه من خلال اتفاقية كانون الثاني / يناير عام ١٨٩٩. إنه من الصعب التوقع بأن يحترم شيخ الكويت اتفاقية لا تضمن له الأمن وبفائدة قليلة».

وكان سعادته ضد القيام بأي عمل: «سيشجع ويزيد من قلق السلطان تجاه السياسة البريطانية في الخليج الفارسي». واقترح

الاتصال بأمير نجد من خلال وكيله في البصرة (وكيل أمير نجد)، وإطلاع السلطان في الوقت نفسه بأن العقيد كمبول سيستخدم كل جهوده لضبط الشيخ. وبتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير، أ برق حاكم الهند (البريطاني) بأن المشورة المقترحة قدمت من قبل المقيم البريطاني في الخليج إلى مبارك الذي رفضها (ولو أنها لم تتم مباشرة من قبل الوكيل). لذا، فإنه لا فائدة من القيام بالزيارة المقترحة، «إذ سيقع الإحراج بعد الفشل للمرة الثانية». وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر اندلعت الخصومات من دون حدوث أي رد فعل أو احتجاجات من قبل السلطات البريطانية. وتناقلت التقارير في ٢٩ آذار/ مارس الهزيمة الكاملة للقوات الكويتية، ودارت الشائعات عن مقتل الشيخ في المعركة. وإذا ما ثبتت صحة هذه التقارير وموت مبارك، فإن ذلك يعني تعرض اتفاقية عام ١٨٩٩ للخطورة، لذا استنفرت سفينة حربية. وقام العقيد كمبول بزيارة الكويت في (١٨ نيسان/ أبريل)، فوجد الشيخ لا يزال على قيد الحياة، إلا أنه اعترف بالهزيمة القاسية التي ألحقت به. ولم يتم إبلاغ الأمير بأي شيء. وبقي محسن باشا من دون أي نشاط يذكر منذ النجاح الدبلوماسي الذي حققه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، إلا أن هزيمة مبارك الآن أدت إلى تصاعد التدخل التركي بشكل أكبر. ففي ١٩ نيسان/ أبريل، غادر بغداد ضابط تركي برتبة مشير متوجهاً إلى البصرة، وأعقب ذلك إرسال قوات تركية. وكان الاعتقاد السائد أن الحكومة التركية في نيته استخدام القوة لخلع مبارك. فصدرت الأوامر بإرسال سفينة حربية بريطانية مزودة بمدفع إلى الكويت، وخوّل السير أن. أوكنور بتوجيه الانذار إلى السلطان في حال استئناف العدوان: «بأنه يتوجب التخلي عن القيام بأي عمل ضد الشيخ استناداً إلى ترتيباتنا معه». إلا أن السياسة الصارمة لمحسن باشا منعت من تدهور الموقف. فتوقف المشير التركي على مقربة من الكويت، وقام الوالي بنفسه مع عدد صغير من المرافقين، بزيارة ودية إلى الشيخ، حيث فشل في فرض مقترحاته لإقامة حامية عسكرية. ورافقه مبارك حتى الفاو وكرر

احتجاجاته للسلطان وعاد إلى الكويت بعد إظهار علائم الإخلاص مرة ثانية.

وبتاريخ ٢٨ أيار/ مايو، طلب أمير نجد (ابن رشيد) الحماية البريطانية، وبعد التشاور مع حاكم الهند، عبّرت وزارة الهند عن رأيها الذي وافقتها عليه وزارة الخارجية (البريطانية)، بأنه ليس من المقبول ولا ننصح بـ :

«تحمل المصاعب والإحراج الذي سينجم عن اعلان أراضي شيوخ الكويت ونجد كمحميات».

وأشار حاكم الهند بأنه يجب تقديم بعض الايضاحات إلى الشيوخ، فقام العقيد كمبول بزيارة الكويت مرة ثانية، ومعه تعليمات للبحث عن حل وسط بين الشيخ والأمير (ابن رشيد) مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالسيطرة على الشيخ. وفي أوائل شهر آب/ أغسطس، قابل (كمبول) مبارك الذي اقترح شيخ المحمرة كوسيط، وبعدها تم تخويل السيد راتسلو ان يتولى الاتصالات بين الأخير (شيخ المحمرة) والأمير (ابن رشيد). إلا أن الشائعات الجديدة حول قيام الأتراك بالحشود مرة أخرى، أثار قضية دبلوماسية أكبر. وفي شهر تموز/ يوليو، أجرى السير أف. لاسيلز حديثاً مع الدكتور روزن، أحد مسؤولي وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع مد خط سكة حديد الأناضول إلى بغداد والخليج الفارسي، وعن الموقف العام في القسم الآسيوي من تركيا. ومن الملاحظ أن التعبير الذي استخدمه سعادته في وصف الشيخ بأنه مواطن تابع للسلطان إلا أنه يتمتع بدرجة كبيرة من «الاستقلالية»، والذي سبق ذكره دون تعليق من المسؤول الألماني (انظر برقية السير لاسيلز رقم (١٥٦) والمؤرخة في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٠٠)، يعلق عليه الآن الممثل الألماني تعليقاً يؤكد بأن الشيخ: «ما هو إلا مواطن من مواطني السلطان».

لذا، فقد تم إبلاغ السير أف. لاسيلز بأن الألمان قد يستغلون هذا

التعبير ليحاجّوا بأن بإمكان السلطان التصرف بأراضي الشيخ. وأن بريطانيا لا تقبل بأي شكل من الأشكال بوجهة النظر القائلة بأن الشيخ، وبكل بساطة، هو من مواطني السلطان. وصدرت التعليمات إلى سعادته بأن يستخدم اللغة التي استخدمها السير أن. أوكنور في برقيته رقم (١٣٠)، والمؤرخة في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٠٠، والتي تتضمن بأن حكومة صاحبة الجلالة لديها اتفاقية مع الشيخ، ورغم أنها لا تعارض الوضع القائم، إلا أنها تمنعه من تقديم أي تنازلات عن أراضيها لقوة أخرى، من دون موافقتهم (أنظر المذكرة رقم (٧٥٩٦) والمؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠١). كما تم تخويل السير أوكنور، في الوقت نفسه، بأن يصرّح، عندما تسنح الفرصة، بأنه في حال تهديد الكويت، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستستخدم القوة لمنع الهجوم، وتجري الآن مراسلات واتصالات مهمة في لندن واسطنبول. كما مورست ضغوط هائلة على الحكومة العثمانية من قبل السفارتين الألمانية والروسية، وعلى الرغم من رفض مجلس الوزراء (التركي) لمقترح استخدام القوة الذي تقدم به والي البصرة، ضد الشيخ، فقد بادر توفيق باشا إلى إبلاغ السير أوكنور (السفير البريطاني في تركيا). باعتبار الكويت جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية. وان قيام قبطان السفينة البريطانية «بيرسيوس»، بإنذار وتحذير قبطان السفينة التركية الراسية بالقرب من الكويت، بعدم السماح بنزول أي قوات (تركية)، سببت استقزازاً كبيراً للأتراك وجعلتهم يقدمون الاحتجاجات الرسمية. ووجّه توفيق باشا بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس سؤالاً إلى حكومة صاحبة الجلالة، حول ما إذا كان في نيتها إقامة محمية (في الكويت). وفي ذلك اليوم، استلمت السفارة الألمانية في لندن تعليمات واضحة تتضمن بأن إقامة محمية بريطانية ستكون ضد روح معاهدة برلين ومضمونها. نظراً إلى أن الكويت باعتبارها الميناء والمحطة النهائية في المستقبل لخط سكة حديد الأناضول، فإن ألمانيا حفاظاً على مصالحها في تلك المنطقة، ستكون مرغمة على اعتبار مثل هذا الإجراء تصرفاً غير ودي.

وكان الجواب في كلتا الحالتين، هو أن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها مثل هذه النية. وأضاف السير أوكنور تحفظات أكثر بقوله: «بشرط ألا تضطربنا تركيا إلى ذلك من خلال تدخلها في شؤون الشيخ».

أما الكونت ميترنيج فقال بتاريخ ٣ أيلول / سبتمبر: «إذا ما منعت حكومة صاحبة الجلالة، بالتهديد وباستخدام القوة، السلطان من إنزال القوات في الكويت، فإنها بذلك ترفض الاعتراف بسلطة السلطان التي ذكروها (في مذكرة أرسلت من قبل الملك إلى الامبراطور الألماني) وبأنها لا ترغب بالتدخل في هذه الأجزاء، والحكومة الألمانية تعتبر بأن الكويت، وبلا أدنى شك، جزء من الأراضي التي تعود للسلطان».

ووعده السير تي. ساندرسون بأن ينقل ملاحظاته إلى اللورد لانسدون، وقال بأنه قادر على التصريح فوراً بأن حكومة صاحبة الجلالة لا ترغب في إزعاج الوضع القائم. وفي اليوم التالي، بادر السفير التركي في لندن أنثوبولو باشا إلى إبلاغ البرقيات التي تتضمن الاحتجاجات التركية، ضد ما تناقلته الأخبار عن قرب قيام الحكومة البريطانية بإعلان (الكويت) محمية بريطانية، واصفة اتفاقية عام ١٨٩٩ بأنها غير نافذة، وفي الوقت نفسه، نصحت الحكومة الألمانية السلطان بأن يكون مقتنعاً بالضمانات التي أعطيت إلى الكونت ميترنيج وطلب تكرارها مرة أخرى.

وبتاريخ ٦ أيلول / سبتمبر، استدعي السير أوكنور (السفير البريطاني في اسطنبول) بناءً على طلب وزارة الخارجية. فالضمانات التي أعطيت من قبل سعادتته بهذه المناسبة، اعتبرت الحكومة العثمانية بأنها بهدف إنهاء هذا اللغط والجدل (حول الموضوع). وكانت التعليمات قد صدرت إلى أنثوبولو باشا ليطلب تأييدها مرة أخرى. ولذلك، فقد صدرت المذكرة التالية الموجهة إليه:

«ماركيز لانسدون إلى أنثوبولو باشا»

وزارة الخارجية

١١ أيلول / سبتمبر ١٩٠١

صاحب السعادة،

لقد اطلعت على برقية وزير الشؤون الخارجية التركية المرسلة من قبلكم في ٩ من الشهر الجاري، والتي يقول فيها سعادته بأن الحكومة التركية لن تقوم بإرسال قوات إلى الكويت وسوف تحافظ على الوضع القائم هناك، بشرط أن لا تقوم حكومة صاحبة الجلالة باحتلال ذلك المكان، أو إنشاء محمية بريطانية هناك. ويسرني أنؤكد الضمان الذي أعطي لسعادتكم من قبل سفير حكومة صاحبة الجلالة في اسطنبول، بشرط أن لا تقوم الحكومة التركية بإرسال قوات إلى الكويت، وتحترم الوضع القائم هناك، فإن حكومة صاحبة الجلالة بالمقابل لن تحتل ذلك المكان أو تقيم فيه محمية بريطانية.

المخلص

(توقيع) لانسدون

وفي برقية سرية مؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر، والتي أشار فيها لانسدون إلى أن «الموقف يتطلب التعامل الحذر جداً، نظراً إلى أن ترتيباتنا مع الشيخ ليست متينة تماماً، حيث تم الدخول فيها دون علم وموافقة السلطان»، أصدر تعليماته إلى السير أن. أوكنور بأنه: «لن نتمكن من التراجع عن موقفنا إذا ما أصر السلطان على إثارة القضية بصدد حقوقهم، فإنه قد يتوجب علينا أن نحول التفاهم الحالي واللامحدود مع الشيخ إلى درجة أكثر متانة وقوة».

وبتاريخ ٩ أيلول / سبتمبر، وجهت رسالة أخرى إلى الكونت ميترنيج. إذ تم اعداد مذكرة من قبل لورد لانسدون تتناول مواضيع مختلفة وبضمنها الكويت، لكي يطلع عليها الملك، وقد سلمها صاحب الجلالة الملك إلى الامبراطور الألماني في اجتماعهما الأخير. وقد كان

الجواب على المذكرة جواباً واضحاً ورسمياً وصادراً عن الحكومة الألمانية، سلمه الكونت ميترنيج إلى وزارة الخارجية (البريطانية) في الثالث من هذا الشهر.

وقد أوضح له بأن المذكرة التي تم إعدادها على عجل، كانت وثيقة غير رسمية وهدفها عرض المعلومات فقط. وإن التصريح الذي أشار إليه الكونت ميترنيج في الثالث من هذا الشهر كان تكراراً لما قاله السير أن. أوكنور في عام ١٩٠٠، والذي يمكن وصفه بأن حكومة صاحبة الجلالة لا ترغب بالتدخل في سلطة السلطان القائمة كما هي في هذه الموانئ. ولا شك في أن مثل هذه السلطة لها وضع محدود جداً. وإن الشيخ يعود إلى طبقة من زعماء القبائل والشيوخ الذين يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال العملي، والتي وجدت حكومة صاحبة الجلالة بأن العلاقة المباشرة معه ضرورية من أجل الحفاظ على الهدوء وحماية التجارة البريطانية.

لذا، وعلى الرغم من أنها مستعدة للحفاظ على الوضع القائم، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع القبول بالمحاولات المبذولة من قبل تركيا لفرض الشروط على الشيخ في الوقت الذي هو متحرر منها إلى الآن. لذا، فقد اعتبرت القضية خاضعة لنقاش ودي ومباشر مع السلطان الذي اعتبر بدوره القضية منتهية، إذ تم إبلاغ الكونت ميترنيج بالضمانات التي تم تبادلها.

«وبعد ذلك، بادر اللورد لانسدون إلى إبلاغ الكونت ميترنيج، بأنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار، أنه فيما يتعلق بالدول الشرقية الصغيرة، فليس من المستغرب أن نجدها تدين بعدة ولاءات إلى أكثر من دولة قوية. وأشارت المذكرة الألمانية المذكورة أعلاه، إلى أن للكويت أهمية كبرى بالنسبة إلى ألمانيا، فهي المحطة النهائية لخط سكة حديد بغداد، وتتعهد بأن تصدر التعليمات اللازمة إلى مدير شركة السكك الحديد، للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة البريطانية، في الوقت الملائم، لشراء الأراضي اللازمة للمحطة المذكورة، ولإنزال المواد

اللازمة في الكويت. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أكد الكونت ميترنينغ هذا الضمان في حديثه مع اللورد لانسدون، وأضاف قائلاً بأنه: أما الخط الحديدي فسيكتمل بناؤه خلال خمس سنوات أو خمسين سنة منذ الآن، أو لن يتم إطلاقاً، وأنه من المهم بالنسبة إلى ألمانيا أن تكون الظروف مستقرة وسلمية في ذلك الجزء من الخليج، عندما يباشر في مدّ الخط المذكور».

وعلى الرغم من وجود اتفاقية الحفاظ على الوضع القائم في الكويت، بدأ الأتراك بإظهار نشاطات متزايدة (بالنسبة إلى الكويت). فقام «نقيب» البصرة، (طالب النقيب)، أحد الموظفين الأتراك، بزيارة الكويت في سفينة تركية، حاملاً رسالة من السلطان (التركي) إلى الشيخ، يهدده فيها بطرده بالقوة. فقامت الحكومة البريطانية بتقديم الاستفسارات الدبلوماسية إلى السلطان، كما صدرت الأوامر إلى السفن البريطانية بالاستنفار بهدف الدفاع عن الكويت في حال قيام الأتراك بمهاجمتها. وكانت نتيجة ذلك الإجراء، أن أعلنت الحكومة التركية بأن لا علاقة لها بالنقيب، كما أعلن السفير (التركي) في لندن بأن النقيب لا يعمل وكيلاً لدى السلطان، بل إنه مجرد «شخصية بارزة».

حدود الكويت

في عام ١٩٠٢، بدأت الأسئلة تتوالى حول حدود سلطة شيخ الكويت من الناحية الجغرافية، إذ لم تتم مناقشة تحديد حدود أراضي الكويت أبداً، عندما تم إبرام الاتفاقية (حول الحفاظ على الوضع القائم في الكويت بين الأتراك وبريطانيا)، وبقي الموضوع يلفه الغموض وعدم اليقين. ولقد تمكّنا من السيطرة على الكويت، لذا، فإنه من الضروري التشاور معنا حول موضوع المحطة النهائية لخط سكة حديد بغداد، ومن المحتمل، الآن، أن تكون الشركة قادرة على الاتفاق مع الأتراك، لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاختيار موقع للمحطة

النهائية في الخليج الفارسي، في الأراضي التي لا تعود ملكيتها إلى الشيخ، أو تلك التي ليست ضمن أراضيه.

وفي شباط/ فبراير، أرسلت سفينة حربية لجمع المعلومات حول المناطق والأراضي التابعة للكويت، المنتشرة هناك وهناك (ويقصد بها الجزر والسواحل). فأبلغت عن وجود مواقع تركية في أم قصر الواقعة على خور عبد الله، وفي جزيرة بوبيان شمال الكويت. وكان بإمكاننا تقديم الاحتجاجات ضد الاحتلال التركي، الذي يشكل خرقاً للوضع القائم «Status quo». فتم تقديم الاحتجاج، ودارت المحادثات حول ذلك الموضوع، والتي ما زالت مستمرة إلى الآن، بصدد جزيرة بوبيان، حيث توجد فيها قوة تركية صغيرة. وما زال السير أن. أوكنور (السفير البريطاني في اسطنبول) يمارس ضغوطه ليتم سحبها. ويعتقد بأن الحكومة التركية ستقوم بسحب هذه القوة، إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على إلغاء منصب الوكيل السياسي (البريطاني) في الكويت، الذي استحدثته مؤخراً (أنظر الفقرة المتعلقة بذلك في المذكرة)، إلا أن احتمال الموافقة على هذه «الصفقة» بين الطرفين ضئيلة، لذا، يتوجب الفصل بين الموضوعين. وإذا ما رفض الأتراك إزالة موقعهم من هناك، وبناءً على اقتراح وزارة الهند بعد تأخير طويل، يتم بالمقابل إقامة موقع هناك وصيانته نيابة عن الشيخ. ووافق (الشيخ) مبارك على هذا الإجراء، بشرط ضمان تقديم دعمنا له، الدعم المالي وما شابه. ولم يكن اللورد لانسدون يؤيد القيام بأي إجراء مباشر، وأوصى بإحالة الموضوع على لجنة الدفاع قبل اتخاذ أي إجراءات أخرى. أما بالنسبة إلى أم قصر (الواقعة على الساحل في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية على بعد ٥٠ ميلاً شمال الكويت)، فإن الموقف غير مرضٍ، لأن لها أهمية كبيرة كمحطة نهائية محتملة لخط سكة حديد بغداد (أنظر في ذلك المذكرة الخاصة بسكة حديد بغداد)، إلا أن ادعاء الشيخ بملكيتها لها ضعيف جداً، ومن الصعب طرح الموضوع للمناقشة.

الوكيل السياسي

ما زلنا على موقفنا بأن الكويت ليست محمية بريطانية، وأن الوضع القائم لعام ١٩٠١ ما زال مستمراً وقائماً. إلا أن حكومة الهند (التي تفضل دوماً السياسة الفعالة بالنسبة إلى الكويت عموماً)، أكدت بأنه إذا بقينا من دون ممثل لنا هناك، فإن معلوماتنا ستكون دائماً مختصرة وقليلة وغير موثوقة. لذا، فإنهم يرغبون بتعيين وكيل سياسي يقيم في الكويت، كما هو الحال في البحرين. ويعتقد هنا، بأن ذلك لا ينسجم مع الضمانات التي أعطيت إلى السلطان حول احترام الوضع القائم، كما رفض اللورد لانسدون الموافقة على هذا التعيين. واقترح في رسالة موجهة إلى وزارة الهند، بأنه من الممكن إيجاد حل وسط لهذه المسألة، وذلك بأن يرسل المقيم في الخليج ضابطاً من وقت إلى آخر لزيارة الكويت، كلما كان ذلك ضرورياً، إلى أن يصبح بمقدوره، من الناحية العملية، على البقاء هناك بشكل دائم ومستمر. وكان الموقف صعباً، وتسبب في نشوء سوء فهم حادّ حول الموضوع. وتم اختيار النقيب نوّكس للقيام بالمهمة بشكل مؤقت لزيارة الكويت، إلا أن حكومة الهند أعلنت بأنه في حال الموافقة على إرساله إلى الكويت، فإن الحكومة البريطانية تكون قد وافقت على مقترحها الأصلي، لذا فقد تم تنفيذ موضوع تعيين «وكيل سياسي دائم يقيم في الكويت». ولم يكن ذلك هو الغرض الرئيسي، إذ أعقب ذلك نقاش أدى إلى سحب النقيب نوّكس بشكل مؤقت على أساس أنه سيعود بعد فترة. وقد تلقى الأوامر الآن بالعودة إلى الكويت. إن الموقف الذي نتخذه حيال الحكومة التركية، هو أنه في الوقت الذي قامت فيه حكومة صاحب الجلالة بتعيين وكيل دائم لها في الكويت، وبأن الوضع القائم لعام ١٩٠١ ما زال مستمراً، فإنها تحتفظ بحق إرسال ضابط إلى ذلك المكان كلما تطلب الموقف ذلك، مع الاحتفاظ بحريتهم التامة بالنسبة إلى اختيار الوقت وتحديد فترة بقائه. وهناك مراسلات كثيرة حول الموضوع تمت في خريف عام ١٩٠٤ (انظر

الكويت في الوثائق البريطانية

رسالة وزارة الهند المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر، وكذلك اجابتنا المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر). ولم نشجع فكرة إرسال «بعثة تقصي الحقائق» إلى هناك والتي اقترحتها حكومة الهند، والتي تضمنت، وبشدة، الرأي القائل باقتصار النفوذ البريطاني على الساحل فقط.

علم الكويت

يرفع الشيخ في الوقت الحاضر العلم التركي. وقد تمت التوصية على قيامه باتخاذ علم متميز لأغراض الملاحاة، بينما يتم الاحتفاظ بالعلم الحالي لاستخدامه داخل الكويت.

مكتب بريد الكويت

اقترح تأسيس مكتب بريد بريطاني في الكويت. وبعد سلسلة من المناقشات، صدر القرار بأن مثل هذا الاقتراح قد يثير بعض المتاعب مع السلطان، وأن طبيب الوكالة البريطانية الذي توجه إلى الكويت بصفته المهنية، لم يمارس بعد عمله كمدير للبريد.

السياسة العامة

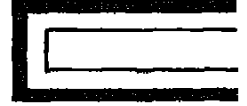
في الملحق رقم (٢) أرفقت مذكرة كتبها في عام ١٩٠٢ اللورد لانسدون، بصدد الكويت وشؤون الخليج الفارسي. وتحت عنوان قطر، هناك وجهة النظر الأخيرة حول الموضوع نفسه.

(توقيع)

آر. في. هاركورت

وزارة الخارجية

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٠٥



فيما يلي نص برقية المقدم السير بيرسي كوكس، (المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي)، المؤرخة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣، الموجهة إلى حكومة الهند التي تضمنت مضمون رسالة الشيخ مبارك الصباح، شيخ الكويت، والمؤرخة في ١١ آذار/ مارس ١٩١٣، والتي تضمنت تفاصيل حدود الكويت كما أقرها بنفسه بناءً على طلب السلطات التركية آنذاك:

ملحق رقم (١)

(برقية شفيرة)

بوشهر ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣

المقدم السير بيرسي كوكس إلى حكومة الهند

أبلغني شيخ الكويت في رسالته المؤرخة في ١١ آذار/ مارس بأن السلطات العثمانية طلبت من ممثل شيخ الكويت في البصرة بأن يحصل من الشيخ، بشكل سري، على مذكرة يذكر فيها تفاصيل حدوده للأراضي التي يدعي ملكيتها. ويقول الشيخ انه رد الجواب، وذلك بإعطاء ممثله مذكرة، ليطلع عليها مسؤولو السلطات العثمانية بشكل غير رسمي استجابة لرغبتهم، وأرسل لي نسخة عن ذلك الجواب. وفيما يلي الحدود التي تعود إليه وهي:

يدعي شيخ الكويت بأن جبيل البحري على الساحل تشكل حدوده الجنوبية. وأن الخط الممتد من تلك النقطة وعلى طول الساحل إلى الشمال وحتى خور عبد الله، وبضمنه جزر فيلكة وبوبيان ووربة ومياها تعود إليه أيضاً.

وتتضمن حدوده الشمالية أم قصر وصفوان. ومن صفوان تتجه الحدود غرباً نحو الباطن، ثم تستمر باتجاه الباطن لتتضمن الحفر، ومن ثم إلى أقصى الجنوب في وسط الجنوب عند الحبة الواقعة جنوب

منيصير الكورت. ومن هناك، يمر خط الحدود جنوب انطاقة، ومن ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي إلى ساحل جبيل البحري.

رقم الوثيقة: F0371/2132

أذار/ مارس ١٩١٤

فيما يلي، نص محضر وزارة الخارجية البريطانية، والذي يتضمن كيفية تخطيط الحدود الكويتية من كل الجهات مع العراق ونجد، ومع الاحساء والقطيف اللتين كانتا تحت الاحتلال التركي منذ عام ١٨٧٠، إذ تضمنت الاتفاقية البريطانية - التركية، والموقعة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ في لندن، عشر مواد، إذ وقعها عن بريطانيا وزير خارجيتها السير ادوارد غري، وعن تركيا اسماعيل حقي، الصدر الأعظم (رئيس الوزراء). إلا أنه لم يتم التصديق عليها أبداً، نظراً إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي تفاصيل ما جاء في المحضر:

عندما كان موضوع حدود الكويت قيد الدراسة في عام ١٩١١، فقد تقرر بعد التشاور مع حكومة الهند (التابعة للحكومة البريطانية) القبول بالحدود التي أوردها لوريمر في مجلداته حول الخليج الفارسي عن إمارة الكويت، وخصوصاً في المجلد الثاني، صفحة ١٠٦١. واستناداً إلى ذلك المجلد، فإن مشيخة الكويت محصورة بين جبل سنام والحفر بالقرب من الباطن، بينما نجد جنوب الحفر، أن خط الحدود يفصل سمان عن دهانة، حيث يقطع ذلك الخط الطريق الممتد من وبرة إلى الرياض، ويبلغ طول خط الحدود الممتد من الشمال والشمال الغربي، إلى الجنوب والجنوب الغربي حوالي ١٩٠ ميلاً، وبجبهة عريضة قدرها ١٦٠ ميلاً، تمتد من الشرق والشمال الشرقي، إلى الجنوب والجنوب الشرقي. والجدير بالملاحظة، أن الحدود الواردة في المجلد متغيرة وغير محددة بالضبط، وتطابق وتماثل حدود ومساحة المناطق التي تسكنها القبائل التي تدين بولائها لشيخ الكويت. أما بالنسبة إلى الجزر، فقد اعترف المجلد للشيخ ملكية جزر وربة

وبوبيان وفيلكة ومسكان وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم. وبناءً على طلب وزارة الخارجية، قامت وزارة الهند (في لندن) بتزويدها بمذكرة تتناول موضوع مفاوضات سكة حديد بغداد والخليج الفارسي وأرفقتها بخارطة أشّرت عليها حدود الكويت. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى السفير التركي في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢.

وكانت مذكرة وزارة الهند بشكل ملاحظات تتضمن التفاصيل والمواصفات اللازمة، التي أرفقت مع الخارطة التي تم تأشير حدود الكويت عليها، والتي تمتد كما يلي:

«تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الحدود في الشمال هي الخط المار من خور الزبير، والذي يمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام، ومن ثم إلى الباطن. وفي الجنوب تمتد الحدود إلى الغرب من جبل منيفة، الواقع على الساحل، إلى تل النعيرية، الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من ردايف. وفي الغرب، فإن المشيخة محصورة بين جبل سنام وحفر الباطن، وإلى جنوب الحفر، فإن خط الحدود، هو الخط الذي يفصل سمان عن دهانة في الجنوب، في النقطة التي يقطع فيها خط الحدود المذكور طريق وبرة - الرياض».

وتضم الممتلكات البحرية للكويت جزر بوبيان ووربة وفيلكة مع منافذها الخارجية الشمالية والجنوبية لجزر مسكان وعوهة والواقعة في مدخل خليج الكويت، وكذلك جزر كبر وقاروة وأم المرادم». وقد أوصى السير بيرسي كوكس بإجراء تعديلات طفيفة على خط حدود لوريمر، استناداً إلى المعلومات الواردة في تقرير النقيب شكسبير (الوكيل السياسي البريطاني في الخليج (١٩٠٩ - ١٩١٥)) حول رحلته داخل الكويت، إذ ادخل النقيب شكسبير انطاعة وجزيرة العمائر الواقعة في خليج المسالمة والسفاح والحفر والرتق ضمن حدود أراضي الكويت. واستناداً إلى توصية السير كوكس بإجراء هذه التعديلات، فإن الحدود على الساحل تبدأ من جبل منيفة، وتستمر نحو الجنوب الغربي لتتضمن منطقة انطاعة، ثم بامتداد خط الحدود

المذكور في تقرير النقيب شكسبير المار في السفاح والحفر والباطن.

وفي تقريره المؤرخ في آذار/ مارس ١٩١٣ والموجّه إلى السلطات العثمانية، تضمّن تفاصيل حدود وأراضي الشيخ كما صرّح بها الشيخ نفسه، بأنها تبدأ من جبيل البحري في الجنوب على الساحل، وتمتد شمالاً وإلى الشمال الشرقي حتى خور عبد الله داخله ضمن حدود أراضيه ويضمّنها جزر فيلكة وبوبيان ووربة ومياهاها أيضاً. وفي الشمال، فقد أدخل الشيخ أم قصر وصفوان ضمن حدود أراضيه. واستناداً إلى الشيخ، فإن الحدود تمتد من صفوان غرباً إلى الباطن ثم تسير مع الباطن حتى الحفر داخل. ثم تمتد الحدود إلى أقصى الجنوب في الوسط عند الحبة الواقعة جنوب منيصير الكورت. ومن هناك يستمر خط الحدود نحو الجنوب ماراً جنوب انطاغة، ومن ثم نحو الاتجاه الجنوبي - الشرقي وإلى ساحل جبيل البحري. (وكان قد تقرر قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية، بأنه لا يمكن إدخال ادعاءات الشيخ بأم قصر وخليج المسالمية ضمن أراضيه. كما تقرر أيضاً إبقاء صفوان خارج حدود أراضي الكويت، إلا أن السير كوكس كان يعتقد أن ادعاءات الشيخ بصفوان أقوى مما كان يعتقد، ولا جدال في قوة النفوذ الذي يتمتع به الشيخ في تلك المنطقة، وصولاً إلى جدران القلعة في صفوان. واقترح اللورد كرو (وزير حكومة الهند) في أوائل عام ١٩١٣، بأنه إذا ما سنحت الفرصة، فإنه يتوجب تغيير خط الحدود الجنوبي ليتضمن إدخال «انطاغة» ضمن أراضي الكويت. لذا، وبناءً على التوصيات التي أصدرها، فقد تم إعداد مذكرة صريحة تتضمن امكانية التفاهم والمساومة حول حدود الكويت. وكانت الحدود قد تم ترسيمها في هذه المذكرة كما يلي):

«يمتد خط الحدود من مدخل خور الزبير على الساحل بالاتجاه الشمالي - الغربي صعوداً وماراً عبر جدران القلعة في صفوان وإلى جبل سنام والرتق. ومن النقطة الأخيرة يمتد خط الحدود بالاتجاه

الجنوبي الغربي على طول الباطن وإلى آبار الحفر داخل، ومن هناك يتجه الخط نحو الاتجاه الجنوبي الشرقي بين منطقتي سمان والدهانة، حتى يصل الطريق الممتد من وبرة إلى الرياض. ومن هناك يتجه الخط نحو الشمال الشرقي إلى النعيرية، وحتى الزاوية الشمالية الغربية للردايف، ومن هناك إلى الساحل عند جبل منيفة». وفي اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، نجد أن خط الحدود يمتد من مدخل خور الزبير وإلى الشمال الغربي ماراً مباشرة من جنوب أم قصر، وصفوان وجبل سنام ثم بامتداد الباطن وباتجاه الجنوب الغربي إلى الحفر. ومن هناك يمتد خط الحدود بالاتجاه الجنوبي - الشرقي ليدخل ضمن أراضي الكويت آبار السفاح والكرعة ووبرة وانطاعة. ومن ثم يتجه نحو الشمال الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة. وأن الانحراف عن الخط الحدودي الممتد من الحفر وإلى ما وراء وبرة، والذي ورد في مجلد لوريمر، كان بمثابة تنازل لمصلحة تركيا، بينما الانحراف في خط الحدود الذي تضمن إدخال «انطاعة» في أراضي الكويت، جاء ضمن صلاحية النقيب شكسبير والرائد نوكس، الوكلاء السياسيون في الكويت، وبموافقة السير بيرسي كوكس أيضاً. وكان قد تقرر أيضاً بأنه من المرغوب فيه، إدخال جزيرة مكطة ضمن قائمة الجزر التي تعود ملكيتها إلى الكويت، والتي أشير إليها في الاتفاقية، على الرغم من عدم وجود قناة بينها وبين أراضي الكويت كما ورد في المجلد.

وزارة الخارجية

٢٠ آذار/ مارس ١٩١٤

(١) راجع.

Alan Rush, Al-Sabah, Ithaca press (London, 1987), p.193.

ومجلة الوثيقة، العدد الأول، تموز/ يوليو ١٩٨٢، دراسة في تاريخ العتوب، د. علي
ياحسين، ص ٩٠ - ٩٥ البحرين

انظر أبو حاكم، د. أحمد مصطفى (٢)

Abu Hakima, The Modern History of Kuwait, ١٩٧٨، تاريخ الكويت الحديث

والهامش ١٣، ص ١٩٧ من كتاب الصباح لالن رش المذكور في (١) أعلاه

لمزيد من التفاصيل راجع كتاب الصباح، المؤلف، والمصدر نفسه، Alain Rush. (٣)

الفصل الثاني

بَرِيْطَانِيَا
فِي الْخَلِيْجِ الْعَرَبِي

الصراع الدولي

تقع الكويت عند أقصى الطرف الشمالي الغربي من الخليج العربي، تحدها شمالاً وغرباً الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، وشرقاً الخليج العربي. وأرض الكويت مسطحة رملية صحراوية تتخللها منخفضات ضحلة وتلال قليلة الارتفاع. ويعتبر المد والجزر من الظواهر الساحلية الطبيعية. وتبلغ مساحة الكويت الاجمالية ١٧٨١٨ كلم^٢. وعاصمة الكويت هي مدينة الكويت والتي لا يتجاوز عمرها ٢٥٠ عاماً... اعتمدت في ازدهارها على التجارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ قبل أن يتدفق النفط. وتضم الكويت تسع جزر هي: جزيرة فيلكة، بوبيان، مسكان، وربة، عوهة، أم المرادم، أم النمل، كبر، قاروة والعكاز أو الشيوخ، التي ضاعت معالمها بعد أن أصبحت جزءاً من ميناء الشويخ. وفيلكة هي الجزيرة الوحيدة الآهلة بالسكان، وتقع على مسافة ٢٠ كلم شمال شرق مدينة الكويت، وتحيط بها جزيرتا مسكان وعوهة.

وكلمة «كويت» مصغرة عن كلمة «كوت» التي تعني البيت المربع المبني كالحصن، أو القلعة المبنية قرب الماء أو البحر. وشاع استعمال هذه الكلمة على الألسن، وسمي بها بعض مدن وقرى نجد والعراق وعربستان. وقبل الدخول في موضوع التاريخ السياسي للكويت، لا بد أن نعرض أولاً تاريخ الوجود البريطاني في الخليج

العربي، والسياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية هناك لحماية مصالحها في المنطقة المؤدية إلى الهند البريطانية.

بدأ النفوذ الأوروبي في الخليج العربي في القرن السادس عشر مع دخول البرتغاليين، حيث دام نفوذهم هناك حوالي القرن، وأقاموا سلسلة من الحصون والقلاع على طول شواطئه ومنها واحدة، في القرين في الكويت. أما علاقة بريطانيا بالخليج العربي فقد بدأت مع الرحالة الانكليزي «رالف فينج»، الذي وصل إلى البصرة براً من البحر الأبيض المتوسط في عام ١٦٠٠، ومنها تابع رحلته إلى مضيق هرمز والهند. وبعد ذلك، قام التجار البريطانيون بتأسيس شركة الهند الشرقية، لتشجيع التجارة مع الهند. فأقامت الشركة بعد ذلك عدداً من المصانع على السواحل الفارسية، ومن هنا بدأ الصراع البريطاني - البرتغالي - الهولندي - للسيطرة على الخليج، ولم يتمكن البريطانيون من تشديد قبضتهم على المنطقة الا بعد انسحاب البرتغاليين والهولنديين من هناك، حيث انسحب الهولنديون أخيراً في القرن السابع عشر.

وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، المؤرخة في عام ١٩٢٧، والتي يوضح فيها السياسة البريطانية في الخليج والمصالح المرتبطة بها.

السياسة البريطانية في الخليج الفارسي

رقم الوثيقة: F0371/12247

أيلول / سبتمبر ١٩٢٧

موثوق

رقم ١٠٦ / أس لعام ١٩٢٧

المقيمة السياسية والقنصلية العامة البريطانية

بوشهر، ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٢٧

من صاحب الفخامة المقدم ايل. بي. ايج هوورث المقيم
السياسي في الخليج الفارسي.

إلى وزير خارجية حكومة الهند

سيدي،

أتشرف بأن أبلغكم بأنني كنت أدافع في الرسالتين المرقمتين
(١٣٧ - أس و ١٥٦ - أس) والمؤرختين في الأول من أيلول / سبتمبر
١٩٢٧، عن موضوع تبني سياسة أكثر تشدداً في الخليج الفارسي،
وأعتقد بأنه من المطلوب أن أقدم تفسيراً للأسباب التي دفعتني إلى
تقديم هذا الاقتراح.

١ - يعود تاريخ مصالحنا في الخليج الفارسي إلى عام ١٦١٦، إذ
كان من الضروري في عام ١٦١٥ إيجاد أسواق لتصريف منتوجاتنا
الفائضة في مصنع سورات، وفي عام ١٦١٦ أبحرت السفينة
«جيمس» وهي تقل بعثة يرأسها ادوارد كونوك متجهة إلى بلاد
فارس. وكانت النتيجة أننا قمنا في عام ١٦٢٤ ببناء مصنع في بندر
عباس. لذا، فقد كانت مصالحنا في البداية تجارية محضة.

٢ - وخلال الـ ١٥٠ عاماً التالية والتي أعقبت ذلك التاريخ، كانت
مصالحنا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو
الفرنسيين. وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل

مسلحة، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية المصانع التي قمنا بإنشائها في عام ١٦٤٣ في البصرة، وفي بوشهر في عام ١٧٦٣.

٣ - وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية، وخصوصاً من القواسم، لذا، قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية (التي تم تشكيلها تواءمًا) لحماية مصالحنا في الخليج. وفي رسالة موجهة من حكومة بومباي إلى السير هنري ويلوك والمؤرخة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٠ تضمنت ما يلي:

«أرجو أن تغتنموا الفرصة في أقرب وقت مبكر لإبلاغ الحكومة الفارسية، بأنه في الوقت الذي تقتصر وجهات نظرنا على القضاء على القرصنة فقط، فإن موضوع التوسط، الذي عرضناه مسبقاً، بين صاحب الجلالة (الفارسي) وعتوب البحرين، سيكون مضاداً لسياستنا في الوضع الحاضر في الخليج».

٤ - وفي عامي ١٨٢٠ - ١٨٢١، قام السير مونت ستوارت ألفنستون بتحرير المذكرة التالية:

«ومن ناحية ثانية، فإن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة، بأنه من دون وجود محطة (محطة وقود للسفن) في هذا الجزء من البحر، فلن يكون بإمكاننا القضاء على القرصنة...».

ومن هنا، قمنا ببناء محطة لنا في باسيدو، والتي تم جلاؤنا عنها بسبب الأحوال المناخية.

٥ - وفي عامي ١٨٢٢ - ١٨٢٣، قام محافظ بومباي بكتابة الملاحظات التالية حول موضوع الاتهامات الموجهة ضد النقيب بروس، بصدد المعاهدة التي أبرمها: «لقد كان هدف الحكومة البريطانية هو الحفاظ على السلام في الخليج كما كان عليه، إذ شجعت الحروب الدائرة بين القوى التي تقيم على شواطئه على ازدياد أعمال القرصنة».

لذا، فقد كانت سياستنا منذ عام ١٨٢٠ وإلى عام ١٨٦٩، تنصبّ على مكافحة القرصنة، ومنع وقوع الحروب التي كانت محصلتها القرصنة. وكانت كل اتفاقاتنا مع شيوخ الساحل المتهاذن وقطر والبحرين لهذا الغرض.

٦ - قمنا في عام ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن: «الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ (البحرين) في هذه الاتفاقات، كان لغرض منع القرصنة وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج - والتي هي واجبات يسرّ الحكومة البريطانية التخلي عنها لمصلحة بلاد فارس إن كان ذلك ممكناً»، إذ كانت مصالحنا تجارية فقط.

٧ - إلا أنه في عام ١٨٨٠، بدأت روسيا تبدي اهتمامها بالخليج الفارسي، وقامت في عام ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها في بغداد. ومنذ عام ١٨٨٨ وصاعداً، كانت المراسلات الخاصة بالشؤون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا. وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى.

٨ - وابتداءً من الأعوام ١٨٩٤ - ١٨٩٩، كما يقول لوريمر، ظهرت بوادر حركة خطيرة، أضفت أهميتها على الخليج الفارسي ووضعته في موقع بارز. وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك، هو التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية، لإنشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي.

وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضائق التي كانت تشكّل المدخل للخليج الفارسي، والتي كانت روسيا تعلق عليها آمالها، تعود إلى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان وبندر عباس إلى هرمز في ربيع عام ١٨٩٣، إذ بقي هناك لمدة يومين، وقام بإجراء مسح (طوبوغرافي) لهرمز، وكان الاعتقاد، بعد رحيله أن روسيا تزعم انشاء محطة وقود للفحم هناك في الجزيرة.

٩ - وهذا يأتي بنا إلى فترة حكم اللورد كرنزون (للهند) في الفترة ١٨٩٩ - ١٩٠٥. ان نقرأ في كتابه: «فارس والقضية الفارسية» المنشور في عام ١٨٩٢: ليس من المبالغة القول بأن أرواح وممتلكات مئات الآلاف من الأشخاص - تكفلها الحماية البريطانية للخليج الفارسي، فإذا ما تم سحبها أو تدميرها، فسيؤول البحر وسواحلها إلى حال من الفوضى لم يتخلصا منها إلا بعد جهد جهيد. ويعود الفضل إلى الحكومة البريطانية في تمكين الحكومة الفارسية على ممارسة سيطرتها على الساحل الشمالي (للخليج)، وإبلاغ قراصنة الساحل المقابل (الساحل العربي)، بأنه لا فائدة من اتباع سياسة التدمير والتخريب، حيث كانوا، في وقت من الأوقات، يغمرون البحر بقوارب تجارة الرقيق، والذين توجهوا إلى مهنة صيد اللؤلؤ، وبدلاً من أن تبقى القبائل العربية خاضعة للعنة الباشوات (الأتراك)، فإنهم استعادوا حريتهم التي كانوا يتوقون إليها... ولكن على الأقل يحق لها (للحكومة البريطانية) أن تطالب فعلاً، مقابل التضحيات التي قدمتها، ورؤوس الأموال التي صرفتها، ومن أجل السلام الذي تحرسه هنا، أن لا تسمح لأي نفوذ سياسي أن يبيث الفرقة والخلاف هنا، إذ ان إقامة ميناء روسي في منطقة الخليج، مع أنه حلم عزيز وغالٍ لكل وطني من نيقا إلى القولغا، فإنه سوف يجلب، حتى في وقت السلم بذور عدم الاستقرار إلى منطقة الخليج، وسيهزّ التوازن المرهف الذي أقيم بصعوبة بالغة، وسوف يهز كذلك التجارة التي تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية، ويطلق العنان مرة أخرى إلى مختلف الجنسيات لأن تتصارع وتتقاتل. دع بريطانيا العظمى وروسيا أن تتقاتلا أو أن تسويا خلافتهما في مكان آخر، حتى لا تجعلان منطقة التجارة الآمنة مكاناً للصراع الدموي. وإنني أعتبر إعطاء امتياز لروسيا من قبل أي قوة لإقامة ميناء في الخليج الفارسي، بمثابة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى، إضافة إلى أنه إخلال بالوضع القائم واستفزاز دولي للحرب، وإنني أوجه الاتهام إلى الوزير

البريطاني الذي ارتكب ذنباً كبيراً، باستسلامه وقبوله بهذا الأمر، بأنه خائن لبلاده.

١٠ - وأصبح من الواضح في عام ١٨٩٩ - ١٩٠٠ التهديد الذي تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي، مع تهديد أمن الهند البريطانية بسبب سياسة القوى الأجنبية، وخصوصاً روسيا وفرنسا وألمانيا، إذ كانت مخططات روسيا البحرية في الخليج الفارسي، وخططها الخاصة بإقامة سكة حديد في بلاد فارس، والمشروع الفرنسي لإقامة قاعدة بحرية في خليج عمان، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لإنشاء سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي، كلها ظروف بالغة الأهمية.

١١ - لم تعد مصالحنا في الخليج الفارسي تجارية فحسب، إذ أصبحت سياسية أيضاً. ورداً على سؤال من اللورد لامنغتون، قال اللورد لانسدون في عام ١٩٠٣: «إنني لا أتفق مع اللورد المحترم في موضوع مصلحتنا في الخليج الفارسي أو التصور بأن موقف هذه البلاد من الملاحة في الخليج الفارسي، يختلف عن موقف أي قوة أخرى. إن فخامته قال لكم بصراحة مطلقة، بأن الفضل في إعادة الملاحة أمام العالم في هذا الوقت يعود إلى بريطانيا التي واجهت في سبيل ذلك مخاطر جمة، وقدمت التضحيات البشرية والمالية. إنها سفننا التي أزالنا القرصنة من مياهه، وإننا نحن الذين قضينا على تجارة الرقيق. وأقول ثالثاً ومن دون تردد، بأن إقامة قاعدة بحرية أو ميناء محصّن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة أخرى نعتبره خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية، وعلينا أن نقاومها بكل الوسائل المتوافرة لدينا، وأقول ذلك بصراحة، لأنه لا توجد حتى الآن أي مقترحات مطروحة لإقامة قاعدة بحرية أجنبية في الخليج الفارسي».

١٢ - كان هذا موقفنا حتى عام ١٩١٤، عام الحرب الذي احتلنا فيه البصرة. وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب في العراق،

واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث، ولم يكن هناك بعد ذلك أي خطر، آنذاك، لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية. وبالنسبة، فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك وبشكل مؤقت.

١٣ - إلا أنه في الوقت نفسه، طورت شركة النفط البريطانية - الإيرانية عملياتها، إذ تم بناء مصفى عبادان، وكان يتم إمداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين، واحتياجات بلادنا من النفط المُعد في رأس الخليج الفارسي. كما وأصبح من الواضح أيضاً، بأن للخليج الفارسي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى، نظراً لوقوعه بين العراق والهند، ولعلاقته بالطريق الجوي إلى الشرق، ونظراً إلى أنه لا يمكن الاعتماد على إيران كبلد يقع على الطريق الجوي، فقد أصبح الساحل العربي ذا أهمية حيوية بالنسبة إلينا.

١٤ - وبالنسبة، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه، الذين أرغمنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك.

وكنا مقتنعين في الماضي بإبرام معاهدات عامة، إلا أننا لم نكن نهدف إلى احتلال أي جزء منها، أي من الساحل، إذ ان وضع قواتنا هناك في إيران أو في الجزيرة العربية، سيورطنا عاجلاً أم آجلاً في سياسة هذه الأقطار.

١٥ - إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى. فاليوم، نحن متورطون في سياسات هذه البلدان. وسياستنا في السابق كانت تتجنب الحماية. فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة؟

هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد:

(١) أن نستمر في الانتظار إلى حين اندلاع الحرب، وعندها، وكما حصل في الحرب الماضية، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب.

(٢) أن نتهياً مسبقاً للحصول على «محمية»، أو (٣) إعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها.

١٦ - إننا، وكما أشرت في مكان آخر هنا، وكما هو واضح، بدأنا نخسر موقعنا القوي على الساحل الفارسي بتطور إيران وتقدمها. ولا يمكننا أن نتعرض للشيء نفسه على الساحل الجنوبي.

ومهما كان موقفنا من ابن سعود في ساحل الحساء، فقد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوي العربي بطائرتنا ذات المحركات الثلاثة، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام ببعض القرصيات.

١٧ - ولكن إذا ما سمحنا لابن سعود بأن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال، وستنقطع خطوطنا الجوية. لذا، يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات. كما يتوجب علينا احتلال شبه جزيرة موسيندام، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط.

لذا، فإن ما ورد أعلاه، يعتبر حجر الأساس الذي اعتمدت عليه في تقديم التوصيات التي كتبتها.

١٨ - كما أوصي أيضاً بعدم التمسك دوماً بالانتداب على العراق، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا في العراق شبيه بما هو حاصل في إيران. وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا في البحرين وفي فم الخليج الفارسي في كساب.

إذ تتمتع البحرين بميناء ممتاز وبمناخ جيد جداً أفضل من شبه جزيرة موسيندام، ويجب أن تكون مقراً لأسطولنا البحري في وقت السلم على الأقل. أما بالنسبة إلى المقر في وقت الحرب، فإن ذلك تقرره البحرية.

ولم أتناول منطقتي مسقط وغوادور، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسي.

وفي الحقيقة، إن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد، كما هو

الحال في البحرين، رغم عدم الاعتراف بذلك رسمياً، ولقضية مسقط تعقيدات هي الأخرى كالمعاهدات الأجنبية. وهي على أي حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوي. وطالما السلطان في السلطة فإننا ندعمه، ولا شك أن الأحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمي بجعل ساحل عمان محمية، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية في الوقت الحاضر.

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع
(توقيع) ايل هورث
المقدم
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

الفصل الثالث

مَطَامِعُ
تَرْكِيَا وَالْمَسَانِيَا

تركيا والكويت

رقم الوثيقة - F0371/1242
عام ١٩١١

فيما يلي نص ما كتبه صحيفه «التايمز اللندنية»
الصادرة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١١، حول ادعاءات
تركيا بالسيادة على الكويت.

الادعاء بالسيطرة من مراسل الصحيفة

«يبدو أن هناك التباساً سائداً في الأوساط العامة، حول طبيعة
الادعاءات التركية بالسيطرة على ميناء وأراضي شيخ الكويت في
الخليج الفارسي. فقد صرّح حقي بك في صحيفة «التنين»، بأن الكويت
قضاء (كانتون) تركي من الناحية الرسمية. كما وصرّح حسين جاهد
بك في مقالة في «التنين»، أشارت إليها صحيفة «التايمز» يوم ٢٦
كانون الثاني/ يناير بأنه: «بالنسبة إلينا، الكويت أرض عثمانية». إن
مثل هذه التصريحات بحاجة إلى تصويب. والغرض من هذه المقالة
هي إظهار أن شيخ الكويت حاكم مستقل، وأن سيطرة تركيا لا تمتد
إلى أراضي الكويت، وأن بريطانيا العظمى تمتلك مركزاً مفضلاً
وخاصاً في الكويت لا تقوى أي قوة أخرى، حتى تركيا، على تعريضه

للخطر. وإن الحقائق الواردة هنا، قائمة على بحث دقيق وتحقيقات ميدانية.

بعثة ستيمرخ

في أوائل عام ١٩٠٠، وصلت إلى الكويت بعثة ألمانية يرأسها الهر ستيمرخ، الذي كان يشغل، آنذاك، منصب القنصل العام في اسطنبول، والذي أصبح بعد ذلك سفير ألمانيا في طهران، وهو الآن يحتل موقعاً مهماً في وزارة الخارجية الألمانية. وكان الغرض من زيارته للكويت، هو الحصول على موافقة الشيخ مبارك للحصول على امتياز لد سكة حديد برلين - بغداد إلى سواحل ميناء الكويت. إذ طلب موقعاً في رأس قطامة على رأس الخليج، واستئجار ٢٠ ميلاً مربعاً من الأراضي المحيطة به. وليس من المستغرب أن يُرفض الطلب كلية. وكان من المتوقع أن يرفض الشيخ مبارك المحاولات الألمانية على أي حال، لأنه كان يعلم طبيعة العلاقات الألمانية مع الأتراك، الذين ساءت علاقته بهم. إلا أن هناك سبباً آخر لرفض الشيخ. فقد كان أول عمل إداري قام به اللورد كرزون، بعد وصوله إلى الهند، كحاكم وكنايب الملكة، إصدار تعليماته إلى المقدم ميد، الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي، لإبرام اتفاقية مع مبارك، والتي حالت، بالتأكيد، دون التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي قوة أجنبية. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٨٩٩. حصل الشيخ بموجبها على بعض الاعتبارات المعتبرة مقابل موافقته على الاتفاقية. ولم يتم الاعلان عن المضمون الدقيق لنصوص الاتفاقية بشكل مفصل على الرغم من المعرفة بوجودها بشكل عام. وكان (ارثر جيمس) بلفور قد أشار إليها في مجلس العموم البريطاني في ٨ نيسان / ابريل ١٩٠٣، قائلاً: «أراضي الشيخ الذي يقع تحت حمايتنا الخاصة والذي تربطنا به معاهدات خاصة». كما أشارت صحيفة «التايمز» أيضاً إلى الاتفاقية في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٠٤ معلقة: «بأن الشيخ مبارك قد تعاقد

بموجب معاهدة علاقات خاصة، والتي وضعت حقوقه ومصالحه تحت رعاية أو حماية بريطانيا العظمى». وقد تم تحذير ألمانيا، ولم تجر أي محاولة أخرى للحصول على بعض المنافع الخاصة في الكويت.

العلاقات مع تركيا

لقد حاولت تركيا مراراً، خلال فترة حاكمية اللورد كرزون للهند (١٨٩٩ - ١٩٠٥)، الاستحواذ على الكويت، إذ كانت تدعي بتبعيتها لها بشكل غير واضح. وقد حاول الأتراك دوماً ومنذ فترة طويلة القيام بغزوات جديدة في الخليج، وحاولوا في أربعينات القرن التاسع عشر القيام بكسب ولاء وبيعة البحرين لها. ولا شك أن السبب في ذلك، في حماسهم لاحتلال الكويت، خلال الفترة المبكرة من حاكمية اللورد كرزون في الهند، تعود إلى الاعتقاد بأن الميناء (الكويت) كان المحطة الأخيرة الممكنة لخط سكة حديد برلين - بغداد. وقد كُتب وقيل الكثير عن الأسس التي تقوم عليها ادعاءات تركيا بالكويت. وهناك اختلافات كثيرة حول أصل عرب الكويت. فقد صرح العقيد بيلي، المقيم (البريطاني) السابق في الخليج الفارسي، بأنهم جاءوا من أم قصر الواقعة على رأس خور عبد الله، قبل ٢٥٠ عاماً مضت. إلا أن وثائق حكومة بومباي ومذكرات مدحت باشا تقول بأنهم قد جاءوا من نجد، ويمكن أن تكون هذه النظرية الأخيرة صحيحة. وهناك تناقضات حادة في وثائق حكومة بومباي حول علاقاتهم بالأتراك. فقد تمتع شيوخ الكويت باستقلالية تامة، طوال القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٢٩، كتب النقيب بركس، من ضباط البحرية الهندية، بأن الشيخ «اعترف بسلطة السلطان» (التركي) وهو يدفع له سنوياً ٤٠ كيساً من الرز، و ٤٠٠ قرزل من التمر، كدليل على الاحترام والتبعية له. ويقول الملازم كمبول في تقرير له في عام ١٨٤٥، أنه منذ عشرين عاماً والكويت «تعتبر» «مرتبطة بشكل وثيق» بباشوية بغداد (نسبة إلى باشا بغداد الوالي). وكانت السفن الكويتية ترفع العلم التركي، كما كان الشيخ يستلم سنوياً ٢٠٠ كارة من التمور (تساوي قيمتها

٤٠٠٠ كراون)، مقابل التزامه بحماية البصرة من العدوان الخارجي. ولا يوجد هناك فيما ذكره (كمبول) أي حديث حول التبعية أو دفع الضريبة. وفي الفترة نفسها تقريباً، كتب المقدم كمبول تقريراً آخر قال فيه، بأن سكان الكويت «اعترفوا بالتبعية الاسمية للحكومة التركية». وفي عام ١٨٥٣، ذكر الملازم ديسبرو، بأن الشيخ قد «وضع نفسه تحت حماية السلطان». وقد ذكر العقيد بيلى الذي زار الكويت في ١٨٦٣ و ١٨٦٥، بأن الشيخ كان يستلم في كل عام: «هدية ودية من التمر من البصرة، كرمز للسيطرة وللحماية التي يقدمها الشيخ لداخل شط البصرة». وليس هناك فيما يخص موضوع دفع الضريبة إلا إشارات قليلة. وفي عام ١٨٦٣، كتب بال غريف، وهو كشاهد، غير موثوق أبداً، لكونه لم يزر الكويت مطلقاً، بأن الشيخ «كان يرفض مطالب دفع الضريبة والخضوع» التي كان يقوم بها والي بغداد. ويذكر مدحت باشا الذي كان والي بغداد في الفترة ١٨٦٩ - ١٨٧٠، في المذكرات التي نشرها ابنه (علي حيدر)، بأن شعب الكويت قد نجح تماماً في مقاومة كل المحاولات لوضعهم ضمن سيادة المحاكم والقوانين التركية، وأنهم كانوا يحافظون على استقلالهم من الناحية العملية. ويقول بأنه قام بإضافة أراضيهم إلى ولاية بغداد بموافقتهم ورضاهم. ولكونه يشير ويشبه الموضوع بـ «البحرين»، فإنه لا يمكن القبول بهذا الطرح الذي يجعل من الكويت من ضمن ممتلكات السلطان (العثماني).

السيطرة التركية مجرد خيال

إن وجهة نظري، بعد قيامي بتدقيق ودراسة الأدلة، أكثر مما وردت هنا، هي ان سيطرة السلطان على الكويت، ما هي إلا مجرد تصور «وخيال». وأن ما ورد في مذكرات مدحت باشا، توضح الموقف الذي ساد طيلة القرن الماضي. إذ ان قيام الحكّام القادرين على حماية مدينة تركية مقابل ثمن يدفع لهم، لا يعني عدم استعدادهم لتحمل ممارسة السلطة من قبل الحاكم البعيد الجالس في اسطنبول. إلا

أنهم وبلا أدنى شك كانوا يقدمون له الاحترام الملموس، الذي يقدمه كل المسلمين إلى ذلك الشخص، سواء أكان خليفة أم لا، والذي يعتبر أعظم الملوك في الإسلام. فلذلك ليس من الصعب فهم موقف مبارك، إذ انه يرغب في الحفاظ على استقلاله، وليتمتع بحماية السفن البريطانية عند الحاجة، إلا أنه يعلم بطبيعة التغيير عند البشر، لذا، فإنه يفضل البقاء على علاقات جيدة مع جيرانه الأتراك قدر الإمكان. وأنه يعلم حق العلم بأن الاختلاف مع السلطان، يلحق به الضرر في عيون المسلمين، حتى انه لما جاء إلى السلطة في عام ١٨٩٦، حاول توزيع الرشاوى في اسطنبول لشراء اعتراف عبد الحميد (السلطان التركي). وهو يرغب في الحفاظ على الصداقة التركية، لأنه يملك بساتين نخيل قرب «الفاو» داخل الأراضي التركية، تدر عليه مورداً يقدر بـ ٤٠٠٠ جنيه استرليني في السنة. لذا، فإنه يعتقد بأن السياسة تقتضي بأن يضع احدى قدميه في المعسكر التركي، والقدم الأخرى في المعسكر البريطاني. فعندما يحدد الخطر بعاصمته يطلب مساعدة البريطانيين ذوي السترات الزرقاء (يقصد جنود البحرية البريطانية الذين يرتدون ملابسهم الزرقاء)، إلا أنه يرفع العلم التركي كرمز رخيص للتحية ومن دون معنى. ولا يوجد هناك أدنى شك حول العلم (أي استخداًمه من قبل الشيخ)، إذ عندما قمت بزيارته في بيته، كان هناك علم كبير يحمل الهلال والنجمة يرفرف فوق المنزل. وتفسيره لذلك، إذ لم يصرح بذلك أمامي، بأنه يرفع العلم لأنه رمز العقيدة الاسلامية، وأكثر من ذلك، فعندما تقوم سفنه بزيارة الموانئ الأجنبية، فإنه من السهل والمريح بالنسبة إليها رفع ذلك العلم المعروف والمعترف به. ومن المحتمل أن تكون هذه العادة متوارثة منذ عهد بعيد، عندما كانت سفن الكويت تبحر لحماية البصرة من القبائل الغازية المقبلة من الفرات الأوسط. وربما من المشكوك فيه أن تصبح الكويت المحطة النهائية التجارية لخط سكة حديد بغداد. بل على العكس، إذ يمكن أن تكون البصرة هي المحطة النهائية لذلك الخط. إلا أنه حتى في ظل هذا الترتيب الجديد، لم

تتوقف تركيا عن مطالباتها، ومنها مطالبات ودية وأخرى خطيرة بالكويت. ففي عام ١٩٠٩، مارست تركيا ضغوطاً على مبارك، من خلال إلغاء صفقات كبيرة من الأراضي اشتراها في العراق، بحجة أنه ليس مواطناً تركيا، ولا يحمل الجنسية التركية.

محاولات احتلال الكويت

وفي عهد اللورد كرزون، عندما كان حاكماً (في الهند)، بدأت المؤامرات التركية تأخذ شكلاً واضحاً، بتوجيه من (السلطان) عبد الحميد، كما يعتقد أيضاً، بتحريض من ألمانيا. ففي عام ١٩٠٠، تدخل مبارك، الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى حكام أواسط الجزيرة (العربية)، في الصراع الدائر بين عائلة آل سعود وعائلة ابن رشيد، وقاد جيشاً إلى داخل الجزيرة بهدف مساعدة ابن سعود ومساعدته. وبعد انتصارات عدة وقع في كمين في أحد الوديان، وهُزم جيشه واندحر إلى الكويت. واستغل (السلطان) عبد الحميد هذه الواقعة مباشرة، فبادر في عام ١٩٠١ إلى إرسال سفينة حربية قديمة محملة بالجنود إلى الكويت، في محاولة لاحتلالها. وقد كان اللورد كرزون على علم بالموقف تماماً، وبتفاصيل المؤامرة الموضوعة، فبادر إلى إصدار توجيهاته، بعد استحصال موافقة حكومته لمنع القوة المهاجمة من احتلال الكويت. فتحدث قائد البحرية البريطاني في الكويت آنذاك النقيب بيرس، إلى قائد السفينة التركية، فاقتنع هذا الأخير بدوره، وانسحبت سفينته على عجل. وبادرت بعد ذلك الحكومة التركية وبكل صلافة ودون خجل، إلى إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية، بأن السفينة لم تكن تحمل جنوداً على الإطلاق. وفي نهاية ذلك العام، عادت السفينة إلى الظهور مرة أخرى في المياه الإقليمية الكويتية، وعلى متنها مسؤول كبير من الحكومة التركية (طالب باشا النقيب من البصرة)، وهو يحمل رسالة تهديد شديدة من السلطان إلى مبارك. وكان هناك في الوقت نفسه سفينة حربية بريطانية، بقيادة النقيب سيمونز، حيث تدخل بمبادرة شخصية منه - إذ لم تصله التعليمات

حول الموضوع - وبتشجيع منه، أمر مبارك مبعوث السلطان بمغادرة الميناء. ولم يكف الأتراك عن إثارة المنغصات والمشاكل، على الرغم من تراجعهم مرتين أمام المدافع البريطانية. فقد حرضوا ابن رشيد للزحف على الكويت، حيث قام بذلك بسرعة وحماس كبيرين. إلا أنه وجد ثلاث سفن حربية بريطانية في الميناء، وقوة بريطانية مع بعض المدافع الخفيفة في القلعة في «الجهرة» ١٨ ميلاً إلى الداخل، وبعض الجنود البريطانيين ذوي السترات الزرقاء، وهم في خنادق خارج المدينة بانتظارهم. فلم تستطع قوات ابن رشيد مواجهة المعركة والدخول إلى الكويت، فانسحبت مولية الأدبار من حيث جاءت.

خور عبد الله وبوبيان

كان التحرك التركي الآخر هو قيام الأتراك باحتلال مواقع داخل الأراضي التي تعود إلى مبارك، وذلك قبل زوال خطر ابن رشيد مباشرة. ويقول الشيخ بأن سيادته تمتد نحو الشمال حتى صفوان الواقعة على مسافة ٢٠ ميلاً شمال غرب خور عبد الله. ففي أوائل عام ١٩٠٢، احتل الأتراك صفوان وأم قصر، حيث توجد قلعة بناها جد مبارك. وبعد شهر، أنشأوا موقعاً في جزيرة بوبيان التي تعود ملكيتها بلا شك إلى مبارك. وبعد شهرين قاموا باحتلال جزيرة في خليج المسالمة، والواقعة على مسافة ١٨٠ ميلاً جنوب الكويت وفي أقصى جنوب المنطقة التي تدخل ضمن أراضي مبارك. ومن المحتمل أن السبب في هذا النشاط المتجدد للأتراك، يعود إلى اكتشاف عمق المداخل الضيقة للمياه في خور عبد الله وخور الزبير الواقعة خلف جزيرة بوبيان، والتي تشكل المحطة البديلة والنهائية لخط سكة حديد بغداد. ومن المعروف بأن اللورد كرزون، الذي كان يمارس أقصى درجات الحذر واليقظة، قد احتج بشدة ضد هذه التصرفات العدوانية. وقد بقيت هذه المواقع لفترة طويلة بعد انتهاء خدماته ومغادرته للهند، واعتقد أنها ما زالت، ويمكن الافتراض بأن الحكومة (البريطانية) لم تدعم مبادرات حاكم الهند ونائب الملكة هناك. وقد

الكويت في الوثائق البريطانية

قام مبارك برد فعل غير مؤثر بإرساله قوة صغيرة لاحتلال «حكايجة»، في أقصى الطرف الشمالي لخليج الكويت والقريبة من خور «صبية». وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان العثماني بأن الاحتلال التركي لا يمكن أن يهضم حقوق مبارك، إلا أن تردد وزارة الخارجية (البريطانية) في التدخل لا ينسجم مع الوعود الثابتة، ولو أنها عامة، والتي التزمنا بها تجاه مبارك في عام ١٨٩٩.

وضع مبارك الحالي

ومع ذلك، فإن مبارك، في الوقت الحاضر، أقوى مما كان عليه في السابق. وأن الكويت تنمو بسرعة وقد امتدت إلى خارج أسوارها القديمة. وأن تجارتها تتزايد باستمرار وكذلك ثروة الشيخ. والمعروف، أنه قادر على حشد ١٠ - ١٥ ألف رجل مقاتل في الميدان. وقد اشترى يختاً يبحر به للنزهة ولزيارة حاكم المحمرة العربي القوي الشيخ خزعل في بلاد فارس، حيث انهما على علاقة ممتازة وجيدة. وعندما زاره اللورد كرزون ومنحه سيف الشرف، وصف نفسه بأنه قد أصبح «ضابطاً من ضباط الامبراطورية البريطانية». ان مستقبل الكويت غامض ولا يمكننا إغفال رقابتنا عنها.

وفيما يلي، نص الاتفاقية الموقعة بين الشيخ مبارك الصباح، والمقدم مالكوم جون ميد المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والتي كانت دوافعها واضحة في التنافس الروسي - الألماني على الكويت، لمد خط سكة حديد، وإقامة محطة لتزويد البواخر بالوقود.

اتفاقية مع شيخ الكويت، ٣ كانون الثاني / يناير ١٨٩٩.

رقم الوثيقة F0371/149

«بسم الله سبحانه وتعالى»

الغرض من تحرير هذا السند الملزم والقانوني، هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالكوم جون ميد حامل وسام الصليب

الامبريالي، المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية (في الخليج الفارسي) نيابة عن الحكومة البريطانية من ناحية، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح، شيخ الكويت من ناحية ثانية، بأن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة، وورثته ومن يخلفه، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أي قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضييه، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه أيضاً وورثته ومن يخلفه، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضييه لحكومة أو رعايا أي دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحب الجلالة. ويشمل هذا الاتفاق أيضاً أي جزء من أراضي الشيخ المذكور مبارك، التي قد تكون في حوزة رعايا أي حكومة في الوقت الحاضر. وتعبيراً عن إبرام هذا السند الملزم والقانوني، وقّع الطرفان، المقدم مالكولم جون ميد حامل وسام الصليب الامبريالي، والمقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية، في الخليج الفارسي، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح، الأول نيابة عن الحكومة البريطانية، والثاني نيابة عن نفسه وعن ورثته ومن يخلفه، أمام الشهود بتاريخ العاشر من رمضان عام ١٣١٦ هـ، الموافق في اليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني / يناير ١٨٩٩.

(توقيع)
مبارك الصباح

(توقيع)
ام جي. ميد المقيم السياسي في الخليج الفارسي

الشهود:

(توقيع)
جي. غاسكن

(توقيع)
إي. ويكهام هور
قبطان السفينة الهند لصاحب الجلالة

الشاهد:

(توقيع)
محمد رحيم بن عبد النبي صفر

لا بد من الإشارة هنا في هذا البحث الموضوعي الى موضوع «القائمقامية»، وكيف أطلق هذا الاسم على الكويت ومتى جاءت أصلاً. يعود إطلاق لقب «القائمقامية» على الكويت إلى عهد الشيخ عبد الله الثاني بن الشيخ صباح الثاني، الذي حكم الكويت في الفترة ١٨٦٦ - ١٨٩٢، إذ ان خوف الشيخ من قيام الأتراك باحتلال أراضي بلاده، خلال حملتهم على الاحساء، هو الذي دفعه إلى الاتصال بوالي بغداد، آنذاك، مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٠) ليعرض عليه وضع الكويت تحت تصرف الأتراك «كقاعدة عسكرية» مقابل الحفاظ على استقلالها الإداري. وبهذا أعطي الشيخ لقب «قائمقام». ولا شك ان قيام الأتراك باحتلال الاحساء في عام ١٨٧٠، عندما بادروا إلى تلبية طلب مساعدة الإمام عبد الله بن فيصل ضد شقيقه سعود، اللذين كانا يتنافسان على السلطة في نجد بعد وفاة أبيهما الامام فيصل بن تركي عام ١٨٦٥، هو الذي شجع الشيخ عبد الله الثاني على القيام بهذا الإجراء، لمنع الأتراك من احتلال بلاده^(١) وضمها إلى الامبراطورية العثمانية، وإلحاق الأذى بها كما حصل في الاحساء. وللتأكيد على استقلالية الكويت وحكامها منذ ذلك الوقت، فقد كان لكل سقينة تعود إلى المشيخة علم خاص مستقل ووثائق سفر مستقلة تحمل صورة ذلك العلم، لإبرازها في الموانئ التي تبحر إليها من أجل نقل التجارة أو لإثبات هويتها. وفيما يلي نص ما ورد في الوثائق بهذا الصدد:

رقم الوثيقة F0371/154

عام ١٩٠٥

رقم (٣٣٧)، والمؤرخة بوشهر ١٦ تموز/ يوليو ١٩٠٥
من الرائد بي. زت. كوكس المقيم السياسي الرسمي
البريطاني في الخليج الفارسي، الى - اس ام. فريز المحترم،
سكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية.

١ - بالإشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم (٩٤٣) أي. بي

والمؤرخة في ٤ آذار/ مارس ١٩٠٥، والحاقاً ببرقيتي المؤرخة في ١٤ الجاري، أتشرف بإبلاغكم بالإجراء الذي قمت به بصدد تقديم المشورة لشيخ الكويت، باتخاذ علم متميز لاستخدامه في السفن التي تعود إليه أو إلى مواطنيه.

٢ - فاتحت الشيخ مبارك لأول مرة بالموضوع في نهاية شهر نيسان/ ابريل إلا أنه كان آنذاك في المخيم في الصحراء، ولم يكن المجال متاحاً للتحدث في الموضوع بشكل شخصي وبالتفصيل، وخصوصاً في شكل النماذج، إذ انه لم يحبذ الفكرة في البداية، لأن شعبه لن يعرف الفرق في التغيير الحاصل، وأن مثل هذا العمل سيضعف من عداوة الأتراك نحوه. لهذا السبب، فإنه لا يوافق على اتخاذ علم جديد له (إذ أن الشيخ كان يرفع العلم التركي الهلال والنجمة على سفنه). إلا أنني وضحت له بأن ذلك ليس بالأمر الضروري والمهم، وأن كل ما هو مطلوب أن ترفع سفنه علماً خاصاً، بحيث يصبح من السهل بالنسبة إلى سلطات الجمارك في الخليج الفارسي، تمييزه عن أعلام السفن الأخرى التي تحمل الهلال والنجمة. وقلت انه بالامكان اضافة شيء، أو تغيير تصميم العلم الحالي الذي يرفعه، وطلبت منه أن يسمح لي بوضع بعض التصاميم للعلم وللسفن والمواد التي تعود إليه، والتي قد تكون ذات فائدة أيضاً. فوافق على ذلك وبادرت إلى وضع الترتيبات من خلال الاتصال بالوكيل السياسي (في الكويت). ومع الأسف، فإن النقيب نويس كان مصاباً بالتهاب الزائدة الدودية، وقد غادر (الكويت) في إجازة، ولأن الموضوع يتصف بالحساسية والأهمية، فقد كان من الأفضل الانتظار لمناقشة الأمر معه بنفسه شخصياً. وقد قمت بذلك في الوقت الحاضر.

٣ - وقمت بمقابلة طويلة مع الشيخ مبارك حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى بتاريخ ١٢ من الشهر الجاري. وقمت أولاً بعرض أربعة نماذج من الأعلام والمرفقة طياً. العلم الأول (أ) هو علم مشابه

لعلم خديوي مصر، أردت أن يشاهده الشيخ مبارك لعله يرغب به، على الرغم من أنه يقوم أساساً على الهلال والنجمة، ومن السهل تمييزه عن العلم الذي يرفعه حالياً (العلم المصري كان بهلال وثلاث نجوم في الوسط). ثم شاهد الاعلام الثلاثة الأخرى، وشرحت له مزايا كل علم وقوائمه. وأخيراً، قرر أن يكون العلم رقم (١) التركي والمكتوب عليه كلمة «كويت» بالعربية، هو أبسط النماذج ليتخذه لنفسه، إلا أنه لم يعارض أياً من الاعلام الأخرى. وإذا ما كانت الحكومة تفضل علماً آخر يختلف تماماً عن هذه النماذج، فإن الشيخ سيرفض أي تغيير بسيط في العلم التركي، ومن دون تردد: مثال على ذلك، بهلال أو التصاميم الثلاثة وكلها تتضمن الهلال مع كلمة «كويت» في الداخل على العلم كما هو الحال في النموذج المصمم. وإنني متأكد بأنه سوف يرفض أي علم يختلف تماماً عن ذلك. وإذا ما تمت الموافقة على العلم المنتخب، اعتقد أنه من السهل تصميم ذلك العلم، إذا ما وضعت عليه كلمة «كويت» بحروف كبيرة، وإذا ما قمت بعمل ختم لذلك هنا، فأعتقد أنه من الممكن حصول الموافقة من قبلكم لختم الأوراق الرسمية من دائرتي للمعاملات، كما هو الحال مع شيوخ الساحل المتهاون.

٤ - كما ناقشت معه شكل الشهادة أو ورقة التأييد الضرورية لسفنه التي ترفع ذلك العلم، وأرفق طياً النموذج المذكور الذي وافق عليه (الشيخ)، ولإبداء موافقة الحكومة (البريطانية) عليه. وإذا لم يحصل أي اعتراض عليه من قبلكم، فسأطلب من السلطات الحكومية طبع مجموعة منها مع قسيمة مرتبطة بالورقة في نسختين. (يقوم الشيخ مبارك بكتابة القسم العربي لشهادة السفينة وختمها بتوقيعه، أما القسم الإنكليزي فيكتب باللغة الإنكليزية للاطلاع عليه من قبل موظفي الجمارك في الموانئ غير العربية للتأكد من هوية وعائدية السفينة، مع ختم العلم في أعلى الورقة، والشهادة التي تدل على استقلالية حاكم الكويت الشيخ مبارك).

رسالة الشيخ مبارك حول عائلية جزيرة بوبيان وموضوع علم الكويت

الوثيقة. F0371/154

المؤرخة ٩ جمادي الأول ١٢٢٢ هـ (١٢ تموز/ يوليو ١٩٠٥)

من الشيخ مبارك الصباح، شيخ الكويت
إلى الرائد بي. زيت. كوكس،
المقيم السياسي الرسمي في الخليج الفارسي

بعد التحية،

بالإشارة إلى تعليماتكم الشفوية حول موضوع انشاء وبناء
مستودع للفحم في الكويت، (أرجو أن تطمئنوا) بأنني سأمتثل
لتوجيهاتكم الصادرة عن الحكومة العليا بكل امتنان، سواء تعلق ذلك
بموضوع الفحم أم بغيره. أما بصدد بوبيان، فمن المعلوم بأنها تعود
إليّ، وإن الموقع الذي تم انشاؤه هناك قام من دون موافقتي وبالقوة،
وإنني غير قادر على مقاومة هذه الحكومة (أي السلطان)، وإذا ما
أبلغتني الحكومة (البريطانية) موافقتها على السماح لها بأخذ موقع
في بوبيان (لأغراض الفحم)، فإنني مستعد لذلك مقابل إزالة الموقع
(التركي).

أما بالنسبة إليّ، فإنني أفضل العلم القديم وعليه كلمة «كويت»،
وذلك بهدف توضيح الأمور. وسيكون التوضيح من خلال اضافة
عبارة على الشهادة التي يحملها ربان السفينة، إذ انه من الممكن أن
تحمل بعض السفن العلم (الكويتي)، في الوقت الذي لا تعود ملكيتها
إلى مواطني.

وانكم ستنتظرون في هذا الموضوع

وفيما يلي نص العبارة، وإذا ما وافقتم عليها فإن الأمر أمركم.
والله يحفظكم.

الكويت في الوثائق البريطانية

نسخة عن العبارة التي وضعتها والموقعة من قبلي
والصادرة إلى سفن مواطني، من شعب الكويت.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى هؤلاء الذين يطلعون على كتابي هذا من المسافرين في البحر
وسكان الموانئ والقوى العظمى الصديقة، ان السفينة
المسماة _____ يملكها _____ أحد مواطني
من سكان الكويت. ونأمل من قوانين وأنظمة ومعرفة القوى العظمى
الصديقة، انه عند مشاهدة وقراءة هذه الشهادة، سيعاملون هذه
السفينة بطريقة مناسبة وملائمة، كما تتطلبها المبادئ والقوانين
والعقود والالتزامات للقوى الصديقة.

صادرة ومعدة الى حاملها _____ لكي لا يمكن اخفاؤها
التاريخ الموافق _____ لشهر _____

(توقيع) شيخ الكويت
مبارك الصباح

(ملاحظة: اقترح قائد البحرية البريطانية في حكومة الهند اضافة
كلمة «Koweit» باللغة الانكليزية في أسفل العلم، ليتمكن تمييزه من
قبل الجنسيات غير العربية، وخصوصاً الجمارك البلجيكية، التي
كانت تقيم على الساحل الايراني، وتحمل العلم الايراني، التي قد
تعرض السفن، إلا أن الشيخ رفض ذلك وأبقى على كلمة كويت
باللغة العربية فقط).

الشيخ مبارك يحبط خطط الألمان والأتراك للحصول
على امتيازات لمد خط سكة حديد برلين - بغداد إلى الكويت

الوثيقة. F0371/355

في عام ١٩٠٦

وفي خطوة جريئة وشجاعة لإحباط الخطط الألمانية -
التركية للحصول على امتيازات لمد خط سكة حديد برلين -

بغداد إلى الكويت، رفض الشيخ مبارك الصباح منح البعثة الألمانية التي زارته في الكويت أي امتيازات لمد السكة المذكورة، وذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على استقلالية الشيخ وسيادته في ممارسة حقوقه على أرضه، حيث فشل الأتراك في الضغط على الشيخ لقبول طلبهم. وفيما يلي نص الوثيقة التي تؤكد ذلك:

١٣٧ (انظر الفقرة ٥٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٠٦)

«بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٦، أبرق الرائد نويس (الوكيل السياسي البريطاني في الكويت) بأن الشيخ قد أبلغه أثناء مقابلته له، بأن الألمان فشلوا في الحصول منه على امتيازات في أم قصر وبعدها في قطامة، وأخيراً في بندر الشويخ، مع العلم أنهم كانوا مسلحين ومزودين بوثائق وأوراق من السلطان (العثماني). وبتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٠٧، تم استلام تقرير من المقيم السياسي (في الخليج) يتضمن نتائج المحادثات (البريطانية) مع الشيخ مبارك. ويبدو أن الشيخ مستعد للتنازل عن شريط من الأرض على الساحل بطول ٦٠٠ يارد وبعرض ١٠٠ يارد، في أي مكان تختاره وترغب الحكومة في الحصول عليه. ووضع الوكيل السياسي (البريطاني)، بأن الشيخ يرغب ببيع قطعة الأرض مباشرة، إلا أنه يفضل تأجيرها بإيجار سنوي. ويقترح الوكيل بأن يكون العرض الأول للشيخ كسعر بيع بقيمة ٥٠ ألف روبية، أو بإيجار سنوي قدره ٢٤٠٠ روبية، إلا أنه يتوقع أن يكون المطلوب أكثر، لأن الشيخ يعلم قيمة الأرض وارتفاع ثمنها. وأوصى الرائد كوكس (المقيم السياسي في الخليج)، بأن تخول حكومة الهند الوكيل السياسي (في الكويت) تقديم العرض على أساس ١٥ ألف روبية في السنة كأقصى حد، كما اقترح أن يكون جزء من هذا العرض يقدم كمساعدة مالية وكدعم للشيخ...

وأخيراً بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٠٧، وافق الشيخ مبارك على تأجير مساحة من الأرض في بندر الشويخ يبلغ طولها ٣٧٥٠ يارداً وعرضها ٣٠٠ يارد، للحكومة البريطانية ببديل إيجار سنوي قدره ٦٠

الكويت في الوثائق البريطانية

ألف روبية، مع الاحتفاظ بقطعة مساحتها ١٥٠ يارداً مربعاً في الوسط كمخزن للفحم. وقد لعب الوكيل السياسي البريطاني، في الكويت الرائد نوكس، دوراً كبيراً في تشجيع حكومته على قبول شروط الشيخ في بدل الايجار وتحديد مدته، قبل تكالب القوى الأخرى على الكويت. ويضيف الوكيل السياسي بأنها أفضل فرصة لإبرام وتوقيع عقد الايجار مع الشيخ، لأنه غاضب على الأتراك تماماً، وقبل أن يبدّل رأيه. كما تضمن العقد حق بريطانيا في استئجار جزيرة الشويخ ورأس قطامة إذا ما أرادت ذلك. وأصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى الوكيل البريطاني في الكويت، بالتفاوض مع الشيخ مبارك لاستئجار جزيرة وربة في محاولة لسد الطريق أمام أي قوة أخرى (وخصوصاً تركيا) لبناء ميناء أو قاعدة بحرية في خور عبد الله في مدخل شط العرب إلى البصرة. وأخيراً استلم الوكيل السياسي البريطاني موافقة الشيخ مبارك الخطية على الاتفاقية المذكورة. وقد طلب الشيخ أن يتضمن العقد تعهد بريطانيا بالحفاظ على استقلاله الداخلي، ووعداً بعدم جباية الضرائب الجمركية من الأرض التي تم تأجيرها، وأنه المسؤول عن ممارسة سيطرته على جباية الجمرك في الكويت. ومقابل ذلك، فقد تعهد الشيخ بفرض الرسوم الجمركية على السفن البريطانية، استناداً إلى جداول المعدلات المفروضة آنذاك، دون تغيير وبموافقة الحكومة (البريطانية). كما حثّ الوكيل السياسي حكومته على أن يتضمن العقد موضوع القبول والاعتراف الرسمي (البريطاني)، بأن يكون الشيخ ومن يأتي بعده قوياً ومستقلاً. وقد فسّرت حكومة الهند ذلك، بأنه تعهد واعتراف من بريطانيا بعدم التدخل في الاستقلال الداخلي للشيخ. وعلى هذا الأساس، تم قبول هذا الأمر ولم يكن هناك أي اعتراض.

مساعد سكرتير حكومة الهند

دائرة الشؤون الخارجية

سيملا

الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٠٧

(توقيع)

ار إي. هارولد

حدود الكويت ومملكة الشيخ مبارك وأجداده لجزيرتي وربة وبوبيان

الوثيقة F0371/559

عام ١٩٠٨

وفيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن حكومة الهند -
دائرة الشؤون الخارجية، والموجهة إلى وزير الهند في
الحكومة البريطانية آنذاك، الفايكونت مورلي بلاكبورن:
رقم (١٦٨) لعام ١٩٠٨، حكومة الهند - دائرة الشؤون
الخارجية (خارجي).

سيمل ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٠٨

سري

سيدي،

١ - بالاشارة الى برقية سيادتكم المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٠٧، نتشرف أن نرسل اليكم، لاطلاع حكومة صاحبة
الجلالة، نسخاً من المراسلات المذكورة على الهامش الأيمن لهذه
الرسالة، حقوق شيوخ الكويت في جزر بوبيان ووربة.

- رسالة المساعد الأول المقيم السياسي

في الخليج الفارسي

- رقم (١٩٠٦) والمؤرخة في ١٧

حزيران / يونيو ١٩٠٨ ومرفقاتها

- رسالة المقيم السياسي في الخليج

الفارسي رقم (٢٠٢٠) والمؤرخة في

حزيران / يونيو ١٩٠٨

- رسالة المساعد الأول للمقيم السياسي

في الخليج الفارسي رقم (٢١١٩)

والمؤرخة في ١٧ تموز / يوليو ١٩٠٨

ومرفقاتها.

٢ - ففيما يخص جزيرة بوبيان، فإن الأدلة التي جمعها الوكيل
السياسي في الكويت إلى الآن، تظهر بأنه إلى وقت بناء موقع من قبل
السلطات التركية هناك، فقد كانت الجزيرة مأهولة من قبائل العوازم

فقط دون غيرهم، الذين مارسوا ولأجيال متعاقبة حقوق الصيد بموافقة شيوخ الكويت، وأنه لم يتم الاعتراض على سلطة منح هذه الحقوق من قبل الشيوخ بتاتاً. إن هذه الحقائق تؤكد وجهة النظر القائلة بملكية الشيخ لجزيرة بوبيان، والتي جاءت في الفقرة ٥ من تقريرنا السري رقم ٢٥ (خارجي)، والمؤرخ في ٤ شباط/ فبراير ١٩٠٤.

٣ - أما بصدد الخط الساحلي من «أم قصر» إلى «صَبِيَّة»، ففي ظل غياب أي دليل يعتمد عليه، بأن أحمد بن رزق الذي يدّعي الشيخ مبارك بأنه بنى الحصن القديم وحفر آبار أم قصر وبأنه مواطن كويتي، فإن ادعاء الشيخ يستند إلى وجود مستوطنات سكنية قديمة، أقامها مواطنون كويتيون على الساحل الغربي من خور «صَبِيَّة». وفي الحقيقة، ان عرب الكويت يعيشون فعلاً على الشريط الساحلي هناك، ويعترفون بسلطة الشيخ عليهم.

٤ - أما بالنسبة الى الدليل على ملكية جزيرة وربة، فإنه غير متكامل في رأينا إلى الآن، إذ يدّعي الشيخ ملكيتها بموجب سند ملكية شخصي، حيث لم يتم إشغالها واحتلالها من قبل أحد، الا لاعتبارات وأسباب جغرافية، مقابل تسوية نزاع على الملكية على الساحل المقابل الممتد من الفاو إلى خور الزبير (مع الأتراك).

٥ - لذا، فإن حكومة صاحبة الجلالة بانتظار نتائج تفحص الحقائق والاستفسارات حول موضوع وربة وساحل أم قصر - صَبِيَّة، إذ يقوم الرائد كوكس بالاضطلاع بهذه المهمة قبل اتخاذ الخطوات الأخرى لتأكيد ادعاءات الشيخ في ملكيتها. أما بصدد بوبيان، فإنه يسرنا لو قامت حكومة صاحبة الجلالة بمفاتحة الحكومة التركية بهذا الموضوع، أم أنها تفضل التريث إلى فرصة مناسبة أخرى، وذلك لمساعدة الشيخ في ممارسة وتأكيد سلطاته عليها. ويبدو أن الشيخ غير راغب في الوقت الحاضر بتحريك القضية، على الرغم من أننا نعلق أهمية عظيمة على تأكيد حقوق الشيخ في جزيرة بوبيان في أقرب

وقت. وأننا لا ننصح بإقامة موقع كويتي على الجزيرة في الوقت الحاضر قبل ضمان التعاون الوثيق مع الشيخ.

تواقيع

مينتو
وكتشنر
ايرل ريتشاردز
سكوت
ادامسون
ميلر
هارفي
وميستون

الكويت والسياسة العثمانية في العهد الدستوري بعد ازاحة
السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩

الموثيقة: F0371/1232

عام ١٩٠٩

فيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن السفير البريطاني في
اسطنبول، التي تضمنت تفاصيل الموقف التركي الجديد
من الكويت في عهد المشروطية (الدستور)، بعد إسقاط
السلطان عبد الحميد الثاني وتولي جماعة الاتحاد والترقي
السلطة:

سري

رقم ٥٠

اسطنبول

١٧ كانون الثاني / يناير ١٩١١

(من) السيد مارلنغ الى السير ادوارد غري (وزير الخارجية
البريطاني)
سيدي

«كان لي الشرف أن أرفع إليكم في رسالتي (١٤ و ١٥) والمؤرختين

في ٤ كانون الثاني / يناير، بعض الملاحظات حول وجهات نظر تركيا الفتاة، بصدد السياسة التي سيتم اتباعها وتطبيقها في جنوب العراق، وحول موضوع الربط بين تسوية مسألة الكويت، والاجراءات المتخذة بصدد إكمال القسم النهائي من خط سكة حديد بغداد، التي تدور في فكر الأتراك.

ولاحظت في برقية حكومة الهند المؤرخة في ١ كانون الأول / ديسمبر والمرفقة برسالة وزارة الهند (في بريطانيا) المؤرخة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٠، بأن المقيم السياسي في بوشهر يدافع «من وجهة نظر محلية» عن ضرورة نشر اتفاقيتنا (ويقصد بها اتفاقية ١٨٩٩ و ١٩٠٧) مع الكويت، والتلميح إلى الحكومة التركية بأننا نهدف إلى جعل مضمونها ونصوصها فاعلة، وفي الوقت نفسه، إزالة الوضع الشاذ في استخدام العلم التركي هناك، واقتناع الأتراك بالإبقاء على نفوذهم فقط في القطيف والعجير (العقير)، وسحب قواتهم من البدعة وجنة وأم قصر وبوبيان.

وإنني أجازف بالقول، بأنه للأسباب الواردة في رسالتي رقم (١٤)، والمؤرخة في ٤ كانون الثاني / يناير، فإن الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل هذا الإجراء الجذري، لمعالجة المصاعب البارزة التي نعانيها مع الأتراك في منطقة رأس الخليج الفارسي. وكما تمت الإشارة في رسالة السير جيرالد لوثر رقم (٦٠٣) والمؤرخة في ٢٢ آب / أغسطس ١٩١٠، وفي رسالتي رقم (١٤) والمؤرخة في ٤ من الشهر الجاري، فإن الأتراك يتوقعون مقابل قيامهم باتخاذ الاجراءات اللازمة، والتي تلبي رغباتنا بصدد الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد - الخليج الفارسي، أن نقوم بإعطائهم السيادة التامة على الكويت. وأنهم يعلقون أهمية عظيمة على الموضوع الأخير، وإذا ما اقتضت الحاجة القيام بهذا الأمر والإنذعان لرغبة الأتراك، فإن مثل هذا الأمر يكون بالكف والتخلي عن مطالبتهم بالبحرين وقطر وأي شيء آخر جنوب شرقي العجير (العقير). وان الوسائل الأخرى

التي نملكها للمساومة هي (السفينة الحربية البريطانية) «كواميت»، والحرس الهندي من السييوي في دائرة القنصلية العامة في بغداد. ولما كانت المشروطية (الحياة الدستورية) التركية ما هي إلا نسيج من المؤسسات الشعبية والمرتبطة بشكل رئيسي بحال الحصار والمحاکمات العرفية السرية القائمة، فإنه يجب استبعاد أي حل يقوم على الخطوط الواردة أعلاه، والذي يتضمن وقوع الكويت تحت رحمة نظام اللجنة (الاتحاد والترقي).

وإذا ما برهنت الأيام بأن اللجنة غير قادرة على إقامة حكومة منتظمة، وأصبحت الامبراطورية (العثمانية) في حال من الفوضى، كما هو الحال في ايران، فإنه قد يصبح من الضروري الإعلان صراحة بجعل الكويت وملحقاتها محمية (بريطانية)، إلا أن الإفصاح عن نيتنا هذه ولو بالهمس، سيثير زوبعة شديدة هنا وفي وسط أوروبا. إن التقرير الذي تناقلته صحيفة «الديلي تلغراف»، والذي وصل إلى هنا من خلال صحيفة «نيو فري بريس»، والذي تضمن قرب قيام انكلترا بالتوصل إلى ترتيبات مع ألمانيا لتكون المحطة النهائية لسكة حديد بغداد في احدى «الموانئ الانكليزية» في الخليج ويقصد به الكويت، قد سبّب ردود فعل قوية واشارات غاضبة في صحيفة «التنين» (التركية). ويختتم الكاتب تعليقاته قائلاً، بأنه من الضروري تحذير هؤلاء الذين يعملون لنشر النفوذ الأجنبي في العراق «أقدم وأكثر الأقاليم التصاقاً بالامبراطورية»، بأن مخططاتهم فاشلة، وإن ذكر انشاء ميناء انكليزي في الخليج الفارسي والذي سيعرض المصالح وسيادة الأراضي العثمانية للخطر، يعتبر من أكثر الأمور استفزازية.

موقع الكويت في المفاوضات البريطانية - التركية

حول منطقة الخليج

وسكة حديد برلين - بغداد ١٩١١ - ١٩١٣

تمهيداً للدخول في المفاوضات التي كانت ستجري بين الحكومة البريطانية والتركيا حول تحديد مناطق نفوذهما في الخليج العربي

الكويت في الوثائق البريطانية

وبضمنها الكويت، وكذلك موضوع مد سكة حديد برلين - بغداد إلى رأس الخليج والذي كان سينتهي في الكويت، وضعت بريطانيا شروطها لمد هذا الخط، لتضمن مصالحها وسيطرتها بالمشاركة بنسبة ٦٠ بالمئة في رؤوس الأموال التي ستساهم بتمويل ومد هذا الخط، وممارسة السيطرة التامة برأً وبحراً على ميناء الكويت مناصفة مع شيخها، لمنع الألمان والأتراك من التغلغل في المنطقة. كما أصر الشيخ مبارك على تأكيد استقلاليته في ممارسة حكمه على الكويت، دون تدخل الأتراك، وذلك من خلال اصدار «فرمان» (تركي) يضمن ذلك، إضافة إلى إعطاء تعهد خطي بذلك (موجه إلى طرف ثالث) وهي الحكومة البريطانية، كما جاء في النص الذي اقترحه المقيم السياسي البريطاني في الخليج المقدم كوكس. إضافة إلى ذلك يتعهد الأتراك بالاعتراف بأمر قصر وبوبيان ووربة كجزء من الأراضي الكويتية، وبسحب الجنود الأتراك وكل ما يرمز إلى السلطة التركية من هذه المناطق.

وفيما يلي نص ما ورد في الوثيقة البريطانية حول الموضوع:

الوثيقة F0371/1232

عام ١٩١١

دائرة الشؤون الشرقية

حلقات سرية

رقم (١)

وزارة الهند إلى وزارة الخارجية

وزارة الهند ٣ آذار/ مارس ١٩١١

سيدي،

«بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير حول موضوع وضع الكويت، فقد أبلغني وزير الهند أن أرسل اليكم لإطلاع وزير الخارجية، نسخة عن البرقيات المتبادلة مع حكومة

الهند، ولأبلغكم بأن إيرل كرو يتفق مع وجهات نظر المقدم كوكس وحكومة الهند. ويعتقد أن الشروط الضرورية الواجب توافرها قبل تقديم أي تنازلات من قبل حكومة صاحب الجلالة بشأن وضع الكويت هي:

١ - ضمان سيطرة حكومة صاحب الجلالة وبشكل بارز في الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد - الكويت، إذ يعتقد أن سيطرة ومشاركة بريطانيا بنسبة ٥٥ بالمئة في رأس مال المشروع غير كافٍ.

٢ - ضمان مُلزم بأن تكون الكويت هي المحطة النهائية (لخط سكة الحديد المذكور).

٣ - السيطرة التامة بالمشاركة مع الشيخ على الميناء في الساحل وعلى المياه.

٤ - عقد اتفاق مُرضٍ بين الشيخ والحكومة التركية حول تقسيم رسوم الجمارك والمرور. ومقابل ذلك، قد تقوم حكومة صاحب الجلالة بمفاتحة الشيخ للقبول بسلطة الأتراك (الاسمية) على الكويت بشرط:

(أ) استقلال الإدارة الداخلية للكويت التام، بصدر «فرمان» موجه إلى الشيخ يضمن ذلك، ويعزز ويؤكد تعهد تركي للحكومة البريطانية لما اقترحه المقدم كوكس.

(ب) الحفاظ على استمرارية اتفاقيتنا مع الشيخ.

(ج) اعتراف تركيا بأم قصر وبوبيان ووربة بأنها جزء من الأراضي الكويتية تحت السيطرة التركية، وسحب الجنود الأتراك وكل ما يرمز إلى السلطة التركية من هناك. على أن تتضمن المفاوضات موضوع حل النزاعات كافة المتعلقة بممتلكات الشيخ، وموضوع حصول ابنه على الجنسية التركية. وإذا لم يتم التطرق إلى موضوع قيام الشيخ بدفع الضرائب، فإنه يتوجب على الشيخ أن يتقبل موضوع تقسيم الرسوم الجمركية وغيرها.

وسيُعتمد موضوع استعداد الأتراك للتفاوض استناداً إلى هذه

الأسس، على الأهمية والقيمة التي يعقدونها على المواضيع المختلفة والمرتبة بشكل حساس وجوهري. ومن ناحية ثانية، فإن طبيعة موضوع تسهيل استخدام الكويت كمحطة نهائية لسكة حديد بغداد، يتصف بالأهمية الجوهرية وبشكل كبير. ويجب علينا عندما ننظر فيما يمكن أن نحصل عليه في المقابل بشكل معقول، أن نأخذ بعين الاعتبار، بأن المركز الذي حصلت عليه حكومة صاحب الجلالة وأنشأته في الكويت وعززته باتفاقات رسمية مع الشيخ - وكذلك الموقع المشابه الذي حصلت عليه في المحمرة - هي الموجودات الوحيدة التي تملكها في هذه المناطق، والتي حصلت عليها للأغراض المقترحة نفسها المطروحة حالياً. وبغض النظر عن موضوع التعويضات، فإن ذلك الموقف يجعل من المستحيل بالنسبة إلى الحكومة البريطانية (وكما أشار السيد مارلنغ في رسالته رقم (١٤) والمؤرخة في ١٤ كانون الثاني / يناير الماضي)، أن نتخلى عن الشيخ للأتراك دون أن تفقد ماء الوجه، وأنها ستكون سابقة خطيرة للسياسة والمصالح العامة في الخليج الفارسي.

لهذه الأسباب، يعتبر اللورد كرو الشروط المذكورة أعلاه، ضرورية للتوصل إلى حل مرضٍ. ويجب الاهتمام كثيراً، عند اجراء أي مفاوضات، بتجنب القبول بأي التزامات حول وضع الكويت، والتي قد تستخدم ضد مصالحنا إذا ما فشلت المفاوضات برمتها بعد ذلك».

وفيما يلي نص الوثيقة التي تضمنت موقف الحكومة العثمانية من استقلال الكويت، والذي نقله السفير البريطاني في اسطنبول إلى حكومته في لندن، قبل بدء المفاوضات البريطانية - التركية.

رقم الوثيقة: F0371/1232

عام ١٩١١

سري

الموضوع:

رقم (١)

السير جي لوثر الى السيد ادوارد غري

(رقم ١٢٠ موثوق)

بيرا، ٢١ شباط/ فبراير ١٩١١

سيدتي،

بالإشارة إلى رسالتي رقم (١٠٦)، والمؤرخة في ١٥ من الشهر الجاري، أتشرف أن أقول اليكم ما تضمنته أخبار الصحافة المحلية هنا، والتعليقات المتعددة حول موضوع «المفاوضات» الجدية بين السلطان وهذه السفارة، حول الجزء الذي سيمتد من سكة حديد بغداد إلى الخليج في الكويت، والقضايا الأخرى حول الخليج، إذ تقدم العديد من الصحفيين ومراسلي الصحف إلى هذه السفارة، للحصول على المعلومات بخصوص هذا الموضوع. وأخبرتكم بأنه لم تبدأ بعد مثل هذه المفاوضات، وأنها، لو بدأت فعلاً، فإنني لن أزوّد بمعلومات عن سيرها ودرجة تقدمها. ويعود أصل هذه الشائعات إلى مجلس الوزراء التركي، إذ أن بعض أعضاء المجلس من الوزراء يشيخ بأن مفاوضات مهمة تجري في الوقت الحاضر مع انكلترا، وبأن نجاحها معرض للخطر بسبب استمرار الأزمة الوزارية القائمة في الوقت الحاضر (داخل الحكومة التركية). لذا، فإنها حصيلة المناورات السياسية للأحزاب من ناحية. وفي مقابلتي التي تمت يوم أمس مع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء التركي)، لم يصف سعادته أي شيء لما تضمنته رسالة رفعت باشا، والتي أشرت إليها في رسالتي رقم (١٠٠) والمؤرخة في ١٤ من الشهر الجاري. فقد قمت بإبلاغه، كما أمرتم في برقيتكم رقم (٤٠) والمؤرخة في ١٦ من الشهر الحالي، حول

استعدادكم لدراسة أي مقترحات تتقدم بها الحكومة العثمانية حول الموضوع. وأشار حقي باشا إلى رسالة رفعت باشا وقال، بأن الصعوبة تكمن في أنهم غير قادرين على البدء بالمفاوضات معناه، إلى حين التوصل إلى حل مع الشركة الألمانية، حول إلغاء حقهم في امتياز سكة حديد بغداد للجزء الذي سيمتد إلى الخليج. وأنه من الضروري قبل التوصل إلى مثل هذا الحل، التأكد من طبيعة الترتيبات التي يجب وضعها لاستمرار مد الخط من بغداد إلى الخليج. وأشار إلى المطالبة الألمانية بالتعويض المالي عندما ناقش الهر غوينر القضية مع السير ارنست كاسل في برلين، على أساس دفع ٢٠٠٠ جنيه لكل كيلومتر على طول الخط الممتد بين بغداد والخليج، كتعويض عن النقص المتوقع في الأرباح للجزء الباقي من الخط (من بغداد إلى الشمال باتجاه تركيا)، الذي ستكون كلفته كبيرة في التنفيذ، وقال بأنه من الطبيعي أن تكون الكويت المحطة النهائية لهذا الخط، ولكن إذا كان من غير الممكن ومن المستحيل التوصل إلى إجراء مرضٍ حول ذلك الموضوع، فيجب أن تكون البصرة المحطة الأخيرة على الرغم من الصعوبات الواضحة. وعندما أشار إلى الكويت قال: «ولكي تشعر انكلترا بالطمأنينة، فإن أي مكان تعترف به تركيا سيبقى تركيا». ويبدو أن استخدام حقي باشا لكلمة «تعترف»، إذا ما كان مقصوداً أو متعمداً، يشير إلى محاولاته في إظهار عدم قدرته على اقناع انكلترا للاعتراف بالمكان (الكويت) تركيا، حسب المفردات التي تعترف بها اللجنة (جماعة الاتحاد والترقي). وحول هذا الموضوع الأخير، يعطينا اسماعيل حقي رأي اللجنة في مقال نشره في صحيفة «التنين»، والذي أرفق نسخة مترجمة عنه طياً. إذ أنه «سيسمح بالاستقلال الذاتي للشيخ (يقصد شيخ الكويت الشيخ مبارك) أسوة بأي شيخ قبيلة في العراق كبني لام والمنتفك... الخ. وأنه يصر على إرسال الشرطة العثمانية وفتح دائرة جمارك وإرسال الجندرمة إلى الكويت، وبذا تتم استعادة النفوذ العثماني الذي عانى من القطيعة منذ عام ١٩٠٢ (ويقصد به هنا فشل المحاولات التركية المتكررة

لاحتلال الكويت بالقوة) إلى وضعها الأصلي». ويبدو أنه يتجاهل وبكل بساطة، أنه في الفترة السابقة لذلك التاريخ، لم تقم تركيا بتاتاً بأي ممارسة في الكويت تدل على سيادتها عليها: مثلاً، جباية الضرائب أو الإدارة المباشرة بأي شكل من الأشكال. لذا، فقد أشرت إلى نية بعض أعضاء اللجنة لدعوة انكلترا لإحالة الموضوع إلى التحكيم. وأكد اسماعيل حقي بك كثيراً على موضوع أن الشيخ مبارك قد قبل باللقب العثماني الاستثنائي «باشا». وأنه يحسن التذكير هنا وتجدر الإشارة إلى أن الأمير فردناند قبل كذلك بلقب باشا، وكذلك والي رومانيا الشرقية، حيث لم يكن هناك بوليس وجندرمة أو دائرة جمارك. إن الادعاء التركي بالمطالبة بالكويت وقطر ودبي... الخ، الذي يقوم على أساس أن هذه الأماكن قد اعترفت بالسيادة العثمانية أو السيطرة العثمانية في القرن السادس عشر، ادعاء ينافي الطبيعة والحكمة. فلم يبق لادعائهم أي تبرير إلا على أساس الغزو أو العقيدة الاسلامية وهذا غير مقبول أيضاً، إذ ان الدستور التركي الذي ينادي بـ «القومية العثمانية» المضادة للنظرية الإسلامية الدينية، يتضمن شجبه التام للادعاءات القائمة على الأساس الديني المحض. إن الأتراك يتمتعون بحق الغزو في القطيف والاحساء، إلا أنهم لا يملكون حقاً في الكويت التي بقيت مستقلة حتى بعد قيام غزوات مدحت باشا (١٨٧٠). ويجوز أن الشيخ قد قدم ولائه شبه الديني والشبه دنيوي إلى السلطان - الخليفة، إلا أنه قطع مثل هذه الارتباطات في عام ١٩٠٢. لذا، فإن تقديرات اسماعيل حقي بك حول النفوذ التركي قبل عام ١٩٠٢ أمر مبالغ فيه كثيراً. وقد علمت اليوم من رفعت باشا، بأن المفاوضات مع الشركة الألمانية لا تسير بسهولة كما كان الأمر عندما تحدث معي قبل ذلك، ومن المحتمل أنه سيكون لاسماعيل حقي ورجاله القليل من النفوذ والتأثير عندما تبدأ المفاوضات فعلاً، عما كانوا عليه قبل ذلك.

(توقيع)

جيرالد لوثر

(١) راجع رسالة بيبي المؤرخة في شباط (فبراير) ١٨٧٢ في كتاب أبو حاكمه د. أحمد مصطفى التاريخ الحديث للكويت ج ١، ١٩٧٨، ص ٩٠ و.

D.G. Hogarth , The Penetration of Arabia, London, 1905, P.240.

الفصل الرابع

الحدود
العراقية - الكويتية

موقف الشيخ مبارك الصباح من الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣

رقم الوثيقة: F0371/1795

عام ١٩١٣

لم يكد الشيخ مبارك الصباح يقف على تفاصيل ومواد الاتفاقية البريطانية - التركية التي لم يتم التشاور معه حولها آنذاك أو أخذ رأيه فيها، حتى أبدى احتجاجه واعتراضه ضد بعض هذه البنود والمواد، وخصوصاً موضوع حق تركيا في إرسال وكيل لها مقيم في الكويت يمثل المصالح التركية هناك. كما اعترض الشيخ وبامتنعاض بالغ على ذكر كلمة «الخلف» في حال غياب الشيخ مبارك عن الحكم أو وفاته، بدلاً من ذكر كلمة «أولاده»، خوفاً من تدخل الأتراك في ذلك، وإثارة الخلافات في الداخل.

وكان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت آنذاك، النقيب شكسبير، يحاول تطمين الشيخ إلى صواب عقد الاتفاقية لاستحصال الاعتراف التركي بالكويت قبل كل شيء، وبالعلاقات بريطانيا الخاصة مع الشيخ التي تتضمن حمايته من أي عدوان خارجي، وكذلك وفوق كل شيء أيضاً، الاعتراف التركي بالحدود الكويتية مع جيرانها بالشكل الذي تتفق مع رغبات الشيخ، وممارسة حقوقه في الممتلكات التي كان يملكها في شط العرب وأراضي الفاو من بساتين نخيل وعقارات أخرى. إضافة إلى ذلك، الاعتراف بسلطة «آل صباح» على

الكويت في الوثائق البريطانية

الجزر المجاورة لأراضي ومياه الكويت، وعلى القبائل العربية الموالية له ضمن أراضيها، وعدم التدخل في شؤونه أو في تصريف أمور إمارته. وكذلك عدم القيام بإرسال أي قوات عسكرية تركية إلى أراضي الكويت. ومقابل كل ذلك، أعطى الإنكليز للأتراك صفوان وأم قصر، حيث كانت هناك مواقع عسكرية تركية عليها، وحق الأتراك في إقامة ممثل تركي في الكويت، بعد الاعتراف بالسلطة العثمانية على الكويت المستقلة. وتساءل الشيخ عما تعنيه كلمة «السلطة العثمانية» بالنسبة إليه.

وشبّه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكسبير وضع الكويت بموجب الاتفاقية هذه والموقعة في عام ١٩١٣، بوضع مصر في عهد الخديوي آنذاك، إذ أنه على الرغم من أنه، من الناحية الاسمية، حاكم تركي وتابع كمواطن للسلطان (التركي)، إلا أنه يتمتع بالحماية البريطانية ومستقل من جميع النواحي عن السلطان الذي لا يحق له التدخل في شؤون الإدارة الداخلية، أو في جميع الضرائب... الخ. وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند في لندن، والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، والتي تضمنت نص رسالة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكسبير، الموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المقدم السير برسي كوكس، حيث أطلع شكسبير الشيخ مبارك على مسودة الاتفاقية المقترحة وموقف الشيخ منها:

ملحق (٢)

(من) النقيب شكسبير إلى المقدم السير بي. كوكس

(موثق)

الكويت ٢٨ أيار/ مايو ١٩١٣

١ - «بالإشارة إلى المراسلات الخاصة بالاتفاقيات البريطانية - التركية حول وضع الكويت، والتي انتهت بموافقة مساعدكم الثاني

والمؤرخة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩١٣، واستناداً إلى تعليماتكم، فقد وضّحت شفويّاً للشيخ مبارك بن صباح فكرة عامة عن الاتفاقية التي سيتم إبرامها بين الحكومتين البريطانية والتركية.

٢ - زرت الشيخ في اليوم التالي بعد استلام تعليماتكم، وشرحت له الجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة لضمان استقلال الكويت قبل كل شيء، والاعتراف بعلاقتنا الخاصة بحاكمها، والاعتراف قدر الامكان بالحدود التي ينادي بها الشيخ وبمصالحه العملية، كالاقرار بالاعتراف بالسلطة على الجزر والقبائل البدوية المجاورة، ومنع التدخل من قبل السلطان في الشؤون الداخلية للكويت، أو في القضايا الخارجية، وإبعاد القوات التركية عن أراضي الكويت، والاعتراف كذلك بحقوق الشيخ في ممتلكاته في شط العرب. على الرغم من أنه لا توجد هناك مفاوضات تتم دون الأخذ والرد، فقد وُجد من الضروري في سبيل الحصول على هذه الفوائد، التراجع أمام بعض النقاط المفصلة لتجنب جرح مشاعر الأتراك، لذا، فإنه من المحتمل استمرار بقاء المواقع التركية في صفوان وأم قصر، كما أن الاعتراف بـ «السلطة التركية» يُحتمل أن يترتب عليه مطالبة السلطان بإقامة ممثل تركي في الكويت. وقد استمع الشيخ إلّي بكل أناة وصبر، متسائلاً في بعض الأحيان ماذا يعني القبول بـ «السلطة التركية». فأجبتّه ضارباً مصر كمثل يشابه حالة الكويت، حيث انه على الرغم من أن الخديوي يعتبر اسماً حاكماً تركياً ومن مواطني السلطان، إلا أنه يتمتع بالحماية البريطانية، وأنه مستقل تماماً من جميع النواحي والأغراض عن السلطان الذي لا كلمة له في الإدارة الداخلية، أو في جمع الإيرادات وما شابه ذلك.

٣ - فشجب الشيخ وبمرارة استمرار بقاء المواقع (التركية) في صفوان وأم قصر، إلا أنني شرحت له جهودنا المستمرة في محاولة ضمان الاعتراف بحدوده، إذ ان التعرض لهذا الموضوع والأماكن، والوجود الدائم لستة جنود أترك في قلعة من الطين، لا يجعل الأمر

مختلفاً من الناحية العملية، ويبدو أنه يميل الى الموافقة على ذلك. وكان موقفه مختلفاً عندما أشرت إلى أن الاعتراف بالسلطة التركية، قد يترتب عليه استقبال وكيل تركي في الكويت كما هي الحال في مصر. وقد أصيب الشيخ بالدهشة من هذا الأمر، وطلب مني أن أشرح وأكرر ذلك أكثر من مرة، وعندما فعلت ذلك، تشدد في احتجاجه ومعارضته للفكرة. وطلب مني أن أبرق فوراً مبيناً رفضه لقبول أي موظف تركي وتحت أي ستار، في الكويت. واستخدم كل الحجج التي توقعتها والتي بينتها في رسالتي المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩١٣، وقال أخيراً بأن وجود مثل هذا الموظف سيدمر كل الفوائد التي وُضعت من أجلها الاتفاقية المقترحة، نتيجة لتجربته المرة مع الموظفين الأتراك، وكذلك سيضعف سلطته محلياً وفي الصحراء المتاخمة، وسيؤدي إلى صراع عنيف ومستمر، وقيام أحزاب وجماعات بين أوساط شعبه، وستصبح الوكالة (المثلية) التركية بؤرة للتآمر الداخلي والخارجي، والتي ستورط الحكومة البريطانية في وقت ليس ببعيد في مصاعب لا نجدها في الوقت الحاضر. وبعد أن بذلت المستحيل لأطمئن الشيخ، غادرت (منزله) وأرسلت أول برقية لي إلى الفاو.

٤ - في اليوم التالي، قدم الشيخ لزيارتي بخصوص محادثتنا التي وضعتها أعلاه. وقد فوجئت بزيارته هذه، إذ انه لم يكن بصحة جيدة آنذاك، وحتى عندما يكون في صحة جيدة، فإنه نادراً ما يردّ الزيارة في اليوم التالي. وكان من الواضح أنه يفكر ويدرس ما قلته له، فأدرك أنه رغم إخلاصه في رفض وجود موظف تركي في الكويت، ورغم أنه عبّر عن ذلك بشكل عنيف، إلا أنه غير قادر على الاستمرار في هذا الرفض إذا ما قبلت الحكومة البريطانية بمبدأ التمثيل (التركي)، وإذا ما طلب السلطان تنفيذه. وبهذه المناسبة، كرر الشيخ كل أقواله السابقة بشدة، ثم أشار إلى أن اتفاقية العقيد ميد الموقعة في كانون الثاني/يناير (مع الشيخ) عام ١٨٩٩، صيغت بهدف منع ما اقترحنه حالياً، والذي أوشك أن يتحقق، وهو دخول الموظفين

الأجانب الى الكويت. وأضاف بأننا قد ذكرنا اسم الحكومة التركية بأنها الجهة المعنية والمرغوب في إبعادها عن الكويت في عقد ايجار بندر الشويخ الموقع في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠٧. إلى جانب ذلك، وبناءً على اقتراحنا، فإنه رفض ولمرات عديدة ومتكررة عروض الألمان، رغم أن هذا الرفض قد أضعاف الزيادة في نسبة إيراداته من رسوم الجمارك، والتي لا شك أن الشركة الألمانية كانت ستساهم في هذه الزيادة لو قامت في الكويت. وقال بأنه قام وبكل إخلاص بأداء دوره في الاتفاق الذي مضى عليه إلى الآن أربع عشرة سنة، والذي حصل بموافقته، لأنه أدرك فوائده بالنسبة إليه وإلينا، وأن كل ما يرغب به هو استمرار إبعاد الأجانب كما هو مطبق في الوقت الحاضر. ثم سألني الشيخ عما تم الاتفاق عليه بصدد خط سكة حديد بغداد، فأجبت بما صدر عن هذا الموضوع في البرقيات المتداولة الخاصة بالأخبار، مؤكداً بأنه لا يوجد لدي أي تأكيد رسمي. ومن الواضح، أن الشيخ يعتقد بأننا قد استخدمنا مصالحه في الاتفاق مع الأتراك، إذ انه تساءل فيما إذا كان هذا الاتفاق مع السلطان يتعلق به وبالكويت فقط، أو بالقضايا الأخرى المتعلقة بالخليج وبسكة حديد بغداد. فأجبت قائلاً بأنني أعتقد أن الاتفاقية قد تمت بصدد القضايا كافة، إذ أشارت برقيات الأخبار إلى ذلك، على الرغم من أن ما استلمته من المقيم السياسي يتعلق بالكويت فقط. وكان (الشيخ) مضطرباً تماماً من فكرة قبولنا لموظف تركي، وتطرق إلى الموضوع مرة تلو الأخرى، وقال بأنه لا حاجة للموافقة على ذلك الموضوع، إذ ان الأتراك شعب مغلوب وضعيف في الوقت الحاضر، بغض النظر عن أنهم لم يكن لديهم أي ممثل في أي وقت من الأوقات في ذلك المكان (الكويت)، والمناسبة الوحيدة التي فرضوا فيها عليه موظفاً صحياً، كانت قبل سنوات عديدة، قبل تأسيس الوكالة السياسية البريطانية (١٩٠٤)، فبادر (الشيخ) إلى إخراجه على الفور. واسترسل الشيخ في الحديث قائلاً بأنه يستشف من حديثي بأنه لا توجد هناك أي حاجة لتقديم أي تنازلات للسلطان، وأنه مقتنع بالبقاء كما كان وضعه

السابق، إذ لا يمكن للأتراك أن يتنازعوا معه على سلطته في الصحراء، وأنه لم يكن خاضعاً لهم أبداً، ولا يوجد هناك أي جدال حول مركزه كـ «حاكم للكويت وزعيم لقبائلها»، وإذا ما أراد الأتراك أن يطلقوا عليه لقب «قائمقام» أو أي لقب آخر، فإن ذلك لا يغير الحقيقة، حيث لم يسبق له أبداً أن حمل ذلك اللقب. وأنه يعارض بشدة موضوع إقامة موظف تركي في الكويت، وطلب مني أن أقوم بإرسال برقية أخرى، عارضاً وضع زورق تحت تصرفي لإرسالها.

٥ - لقد بينت تفاصيل الحادثة بشيء من الإسهاب، لكي يكون موقف الشيخ مفهوماً تماماً، وبالنسبة إليّ، فإن هذا ليس مستغرباً، وكلما سنحت الفرصة، حاولت تقديم صورة الرأي العام في الداخل، لأنه يبدو من الأهمية بمكان، أن نتجنب تقديم تنازلات من الممكن أن تعكر صفو علاقتنا مع الشيخ، حيث أن هذه المفاوضات قد تمت دون إعطاء الشيخ أي فكرة عن نهجها وسيرها، لذا، فإنها ستؤثر في مصالحنا وتعرضها للمخاطر. وقد حاولت في رسالتي المؤرخة في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٣، أن أتوقع الطريقة التي سيتم بها استقبال مسودة الاتفاقية ليوم ٢٦ آذار/ مارس بعد اعتراض الشيخ عليها، وكما هو وارد الآن، إذ تم إعطاؤه ولأول مرة فكرة عن نصوص الاتفاقية المقترحة، وأرجو مراجعة الفقرات الثلاثة الأخيرة من تلك الرسالة.

٦ - على الرغم من أنني أعتقد بأنه قد فات الأوان الآن لإجراء أي تغييرات في النصوص مهما كان شكلها في مسودة الاتفاقية، إلا أنني أشعر بأنني مرغم أن أسجل هنا قناعاتي للآثار المحتملة لأي اتفاقية لا تتضمن التصحيحات التي قدمتها، بل والأكثر من ذلك وعلى وجه الخصوص، تلك التي لا تتضمن إبعاد الموظفين الأتراك عن الكويت.

٧ - وفي الوقت الذي يبدو فيه أن ما ورد أعلاه لا يلائم الاتفاقية البريطانية - التركية، إلا أنها مفيدة لإظهار الموقف العام للشعب

والحاكم الذين يعتبرون من أكثر الأطراف تأثراً بالاتفاقية. وأن الاتفاقية كما جاءت في المسودة، لا تعطي في الحقيقة أي شيء لحاكم الكويت أو لشعبه، حيث لم يطاءً (أرض الكويت) ولسنوات أي وكيل تركي مقيم، وسيتحقق ذلك من خلال نص المادة التي تسمح بذلك، ويبدو وكأنه يتم تسليم الكويت بشكل رسمي إلى تركيا من قبل قوة حافظت عليه إلى الآن من مخاطر تلك القوة نفسها. وأعترف بأنني وجدت صعوبة في تجنب مثل هذا الاستنتاج، في الوقت الذي تتضمن الاتفاقية:

- (أ) الاعتراف بالسلطة التركية المتنازع عليها إلى الآن.
- (ب) السماح بوجود موظف تركي في الكويت وهذا يلاقي الاحتجاج الشديد الآن.
- (ج) الإبقاء على المواقع العسكرية التركية والتي تم الاحتجاج عليها بأنها تجاوزات.
- (د) تضيق مساحة الحدود التي لم تثر حولها أي تساؤلات وهي مصانة إلى الآن بشكل فعلي.
- (هـ) الاعتراف بحاكم الكويت كموظف تركي، وهو ما رفض الى الآن.

وفي محاولة لتسوية الاتفاقية، فإنه في حال خروج الاتفاقية عما نصّ عليه وبالشكل الفعلي الحالي، فإن الشيخ وشعبه سيسألون أنفسهم السؤال المحتوم: «ما الذي جعل الحكومة البريطانية تبرم هذه الاتفاقية المتعلقة بنا، والتي هي ضد مصالحنا، في الوقت الذي لا يُحسب لها أي حساب في العالم؟» والجواب على الصعيد الداخلي واضح، وهو، أنه تم استخدام الكويت من قبل الحكومة البريطانية للحصول على شيء آخر في مكان آخر، والاعتراف بأشياء أخرى في أماكن أخرى، كتقديم التنازلات لها في خطة سكة حديد بغداد وما شابه ذلك. وعندما نتذكر بأنه لم يتم أخذ رأي حاكم الكويت، أو

التشاور معه خلال المفاوضات، كما لم يتم إبلاغه عن سير هذه المفاوضات ونهجها، ثم تقدم إليه بعد ذلك كأمر واقع، فإنني أعتقد بأنه ليس مستغرباً أن نتوقع الخيبة العميقة والامتعاض من عملنا هذا. وإنني متردد في أن أوضح كيفية تأثير ذلك الامتعاض على علاقاتنا في المستقبل، إلا أنني أكيد بأن آثارها لن تقتصر على الصعيد الداخلي، بل ستؤثر علينا على طول الساحل العربي للخليج الفارسي، إذ ستهدد الثقة التي عززها دعمنا لهم.

ومهما كانت التفسيرات طويلة بهذا الصدد، فإنها غير قادرة على إزالة الانطباع بأننا استخدمنا الكويت كمخلب لضمان الحصول على منافع أخرى لأنفسنا، وخصوصاً إذا ما أصبحت مثل هذه المنافع واضحة للعيان فيما بعد، كالتوصل إلى تسوية لمصالحنا حول موضوع سكة حديد بغداد.

٨ - يمكن القول بأنني قد بالغت في تقدير حجم الخيبة المحتملة وفي تقييم آثارها. ومن الممكن أن يكون هذا صحيحاً، إلا أنني بعد خبرة أربع سنوات في الكويت ومعلوماتي عن شعبها، وحاكمها الذي يتحدث في شؤون السياسة العليا والمهمة، والتي تنشر في الصحافة بشكل يسيء إلينا، أرى من واجبي، حتى في هذه الساعات الأخيرة، أن أحاول بذل الجهود للحصول على فرصة لإعادة النظر في هذه الوثيقة التي أوشكت على الاكتمال تقريباً، والتي من شأنها تدمير، وبجراحة قلم، الموقع الذي بذلنا من أجله الكثير من المال والجهد لتعزيز الكويت، وخصوصاً في السنوات العشر الأخيرة أو أكثر.

وبادر بعد ذلك الشيخ مبارك الصباح إلى توجيه الرسالة التالية إلى المقدم كوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، تتضمن ثلاث نقاط اعترض عليها في الاتفاقية، وفيما يلي نصها المؤرخ في ٧ تموز/ يوليو ١٩١٣:

من الشيخ مبارك الصباح - شيخ الكويت الى المقدم السير بي - كوكس

رقم الوثيقة: F0371/1795

تموز/ يوليو ١٩١٢

إنني واثق من أنكم ستبلغون الحكومة البريطانية بأنني أعترف وأقبل بقوة الحجة الواردة في تفسيركم، إلا أنني أرى من واجبي أن أعتمد على مشورة الحكومة البريطانية بخصوص هذا الموضوع. وأنني متأكد من أنهم سيفهمون بأنه عندما يدخل الشك فكري، وأرى في أي اجراء مصدراً محتملاً للمصاعب والمخاطر لمصالحي ومصالح الحكومة، فإنه من الملائم أن أنقل مخاوفي إليها للاستماع إلى وجهة نظرها المحترمة. إلا أنه استناداً إلى تفسيراتكم ورسالتكم الجوابية، فإنني أقبل بوجهة نظرهم، وأخول فخامتكم أن تقولوا بأنني أعتمد على الحكومة العظيمة لمساندتي، طالما أنني مخلص في الالتزام والوفاء باتفاقاتي معهم كما هو في الماضي. وأود أن أبين لكم، بأنه ضمن الشروط في معاهداتنا وفي الاتفاقية الخاصة بتأجير بندر الشويخ، تم ذكر «أبنائي» على وجه الخصوص بأنهم ورثتي من بعدي، بينما ترد في الشرط الوارد بين الحكومتين (البريطانية والتركية) كلمة «خلف» Successors. وهذه الكلمة تشمل الأولاد وآخرين. كما تم وصفي في معاهداتنا بأنني لا أقبل في الكويت وجود أي مواطن لأي حكومة أجنبية وخصوصاً الحكومة التركية.

هاتان هما النقطتان الواردتان في معاهداتنا وفي الاتفاقية الموثقة بينكم وبينني، فيما يخص إيجار قطعة الأرض في الشويخ. واشترطت أن يكون حق جباية الرسوم الجمركية من مواطنيكم والمواطنين الآخرين بيدي، وعلى هذا الأساس، تم التوصل إلى هذا التفاهم والاتفاق، ولدي السند بذلك، وكذلك لديكم النسخة الأخرى.

لقد شرحت لكم هذه النقاط الثلاثة. لذا، أرجو أن تدرسوها باهتمام بالغ. وإن ما جاء في المعاهدة جاء بالاتفاق بين الطرفين، كما

الكويت في الوثائق البريطانية

تم إبرام الاتفاقية بصدد تأجير قطعة الأرض في الشيوخ باتفاق الطرفين. أرجو الاهتمام بهذا الموضوع، وإن القرار خاضع لكم.

(ختم)

مبارك بن صباح

وفيما يلي البرقية الجوابية للمقيم السياسي البريطاني
في الخليج المقدم كوكس، إلى شيخ الكويت الشيخ مبارك
الصباح.

ملحق (٦)

المقدم السير بي. كوكس إلى شيخ الكويت

حدد في ٧ تموز/ يوليو ١٩١٣

بعد التحية،

استلمت رسالتكم المحترمة المؤرخة في الثاني من شعبان
١٣٣١ هـ (٧ تموز/ يوليو ١٩١٣) وفهمت فحواها. إني شاكر
لامتثالكم لوجهات نظر الحكومة البريطانية.

لقد لفت سعادتكم الانتباه (في الرسالة نفسها) إلى مواضيع معينة
تضمنتها المعاهدات والاتفاقات القائمة بين الحكومة البريطانية
وبينكم، أن صديقكم لا تتوافر لديه الآن هنا في المحمرة نصوص هذه
الاتفاقات، باستثناء ترجمة الاتفاقية المبرمة بينكم وبين العقيد ميد،
المقيم في الخليج الفارسي، والمؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير
١٨٩٩. وإن فحوى تلك الاتفاقية هو أنكم لا تقبلون باستقبال وكيل
من أي حكومة أجنبية دون مراجعة وموافقة الحكومة البريطانية. وفي
مجرى المفاوضات الدائرة في الوقت الحاضر، كان من الضروري
بالنسبة إلى الحكومة البريطانية أن تقبل بتعيين وكيل من الحكومة
التركية في الكويت، مقابل الاعتراف بالاستقلال الإداري لحكومتمكم،
ومقابل المنافع الأخرى لفخامتكم كما ورد في الوثيقة المذكورة.

ثانياً، بالاشارة إلى كلمة «خلف» بدلاً من كلمة «أولاد» فلم يكن

هناك دافع وراء ذلك. لأنكم تعلمون وكما اشترطته الاتفاقية، فإن الحكومة التركية لا تقوم بهذا الإجراء، ووافقت على عدم التدخل بهذا الأمر. وبالنتيجة، في رأيي، فإن ما ذكر وجاء بهذا الخصوص في الاتفاقات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبينكم يبقى نافذاً ولم يتغير.

ولأنني لا أحمل معي الوثائق، فإنني سأكتب إليكم بعد وصولي إلى بوشهر بعد دراستها جيداً، لأؤكد ما جاء أعلاه، وإذا ما وجدت هناك ما يثير الشكوك، فإنني سأرفعه إلى الحكومة (البريطانية).

في محاولة لإحباط أي محاولة تركية لإقامة دائرة خدمات بريدية في الكويت، بادرت بريطانيا بعد اخذ موافقة الشيخ مبارك إلى إصدار تعليماتها إلى وكيل وزارة الهند في لندن لفتح دائرة بريد في الكويت بعد تصديق الاتفاقية البريطانية - التركية المبرمة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ (راجع برقية وزارة الخارجية البريطانية رقم ٤٣٦٠٩/١٣)، والمؤرخة ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٣ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية.

رقم (F0371/1789)

الكويت في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ الشيخ مبارك يطرد القوات التركية من الأراضي والجزر الكويتية المحتلة ويستعيد سيادته عليها

في ١٤ آب/ أغسطس ١٩١٤، اندلعت الحرب بين ألمانيا وبريطانيا. في الوقت الذي كانت فيه المؤشرات تدل على قرب انحياز تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب. قبادرت بريطانيا إلى كسب ود شيوخ الخليج العربي للوقوف إلى جانبها ضد ألمانيا وتركيا، ولا تنك أن هذه الخطوة جاءت بالتنسيق مع المكتب العربي في القاهرة، الذي كان يقوم

الكويت في الوثائق البريطانية

باتصالات سرية مع قادة العرب والمسلمين آنذاك، لكسب الشعب العربي والإسلامي إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك والألمان، بعد تطمينهم بالحفاظ على الأماكن المقدسة وعدم المساس بها، مقابل الوعد بمنح العرب استقلالهم وحريتهم في أراضيهم. وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن الحكومة البريطانية إلى شيوخ الخليج العربي حول الموضوع:

رقم الوثيقة: F0371/2144

١٩١٤

بيان

من الحكومة البريطانية العليا

لقد اندلعت الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا، وتم إبلاغ الرأي العام الإسلامي في كل مكان، بأنه إذا لم تتعرض قوافل الحجاج الهنود المتوجهين إلى مكة والمدينة للعدوان، فإن الحكومتين البريطانية والهندية لن تقوما بأي عمل عدواني، وكذلك لن يقوم جنودهما أو سفنهما بأي عمل عدواني ضد ميناء جدة أو الأماكن المقدسة.

بأمر الحكومة البريطانية العليا

الرائد

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

وفي الوثيقة التالية عبر الشيخ مبارك الصباح عن رغبته في استغلال هذا الطرف، ليقوم بطرد وإزاحة القوات التركية من الجزر الكويتية في مدخل شط العرب، واستعادة سيادته عليها، فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك في ٢٥ آب / أغسطس ١٩١٤:

(٣)

الضمانات لشيخ الكويت

رقم الوثيقة: F0371/3420

١٩١٤

«لقد أصبحت الكويت مهمة وبشكل متزايد وحيوي بالنسبة إلى بريطانيا عندما تم الاقتراح من قبل الألمان على مد خط سكة حديد بغداد إلى أحد الموانئ العميقة على الخليج الفارسي. وكانت علاقات حكومة صاحب الجلالة مع شيخ الكويت قبل اندلاع الحرب تقوم على أساس الاتفاقات السرية المعقودة معه عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، والاتفاقية البريطانية - التركية الموقعة بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، وتم ترسيم وتخطيط الحدود لأراضيه في الداخل وفي المناطق الصحراوية التي تسكنها القبائل الموالية له. كما اعترفت الحكومة العثمانية بهذه الاتفاقات القائمة بين الشيخ وحكومة صاحب الجلالة. وتعهدت الحكومة البريطانية بدورها ومن طرفها بعدم تغيير طبيعة العلاقات البريطانية مع حكومة الكويت، أو قيام محمية هناك كلما بقي الوضع الراهن كما هو عليه، وكما حددته الاتفاقية من دون تغيير.

بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ١٩١٤، قام المقيم السياسي (البريطاني) في الخليج الفارسي بإبلاغ الشيخ مبارك رسمياً بقيام حال الحرب بين بريطانيا العظمى وألمانيا (رقم ١٢، ١٤/١٤٣٩ ٦١٦٨٤). وفي مقابلة للشيخ مع المقيم السياسي البريطاني في الكويت، أعلن الشيخ ولاءه للحكومة البريطانية نيابة عن نفسه وعن قبائله، كما وضع جهوده ورجاله وسفنه تحت تصرف بريطانيا العظمى (لتقف إلى جانبه في محاولاته لإزاحة المواقع العسكرية التركية من الجزر والأراضي التي منحتها الاتفاقية الموقعة عام ١٩١٣ لهم)، وعبر عن رغبته في إزاحة الحاميات التركية من الجزر الواقعة في مدخل شط العرب التي يطالب بها والتي هي شرعاً ملكه. وكرر دعوته هذه في رسالة مؤرخة في التاريخ نفسه وموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج، والتي تم الاعتراف باستلامها من قبل المقيم السياسي البريطاني في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩١٤.

ونظراً لازدياد احتمالات تدخل تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا،

فقد أصبح من الواضح ضرورة تجديد التعهدات السابقة المعطاة لشيخ الكويت، وإجراء الإضافات الضرورية عليها، تحسباً لحال الحرب القائمة بين بريطانيا العظمى وتركيا. وبتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، اقترحت حكومة الهند ما يلي:

«أكد شيخ الكويت، وهو صادق في ذلك، بأن شيوخ الكويت والمحمرة، وبالاتفاق مع بعض شخصيات البصرة الذين هم على اتصال وثيق بهم، وبالتعاون مع ابن سعود (إذا ما أعطي الضمانات اللازمة) قادرين على تمهيد الطريق لاحتلال البصرة بشكل سلمي، أو إبقائها هادئة ومعزولة إلى حين يصبح في مقدورنا اتخاذ الإجراء الفاعل. ولضمان هذه النتائج، فإني أعرض الحوافز التالية، إضافة إلى الضمان المعطى، بأن البصرة لن تخضع للسيطرة العثمانية مرة أخرى أبداً. وبالنسبة إلى شيخ الكويت، فإننا نقدم له الحصانة التامة من الضرائب، وإبقاء ملكيته لمزارع النخيل التي يملكها والواقعة على الجانب التركي بين الفاو والقرنة. وحصانته من النتائج المترتبة على طرد المواقع العسكرية التركية الصغيرة الحالية من صفوان وأم قصر وبوبيان، ومن ثم الاعتراف باستقلال إمارة الكويت تحت الحماية البريطانية». (خوفاً من مهاجمتها مرة أخرى من قبل الأتراك).

وعمد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بعد ذلك إلى أخذ موافقة حكومة الهند على مسودة المقترح، للتوصيات بالضمانات الموجهة إلى شيوخ الخليج، وبضمنهم شيخ الكويت الشيخ مبارك الصباح، إلى إرسال برقية بهذا المضمون إلى الشيخ تضمنت ما يلي:

رقم الوثيقة: 371/3220

١٩١٤

من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي المقدم بي.
كوكس ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٤

إلى صاحب الفخامة الشيخ مبارك الصباح، حاكم الكويت
وملحقاتها، الكويت
بعد التحية،

تعقيباً على رسالتي السابقة التي أشرت فيها إلى اندلاع الحرب
بين الحكومة البريطانية وتركيا، بادرت إلى إرسال التحية والامتنان
لكم بأمر من الحكومة البريطانية لاختلافكم وعرضكم المساعدة،
ولأطلب منكم مهاجمة أم قصر وصفوان وبوبيان واحتلالها. وأن
تقوموا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان، والأمير
عبد العزيز بن سعود، والشيوخ الآخرين الذين يعتمد عليهم، بتحرير
البصرة من الاحتلال التركي. وإذا ما كان ذلك خارج إمكاناتكم،
فعليكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة، إذا ما أمكن ذلك، لتمنعوا
وصول التعزيزات التركية إلى البصرة أو حتى إلى القرنة، حين
وصول القوات البريطانية التي سنرسلها إلى هناك بالسرعة الممكنة إن
شاء الله. وآمل كذلك وصول اثنين من رجالنا (من وزارة الحرب) إلى
البصرة، قبل وصول تلك القوات إلى هناك. وعلى الرغم من أن هدفكم
الأول سيكون تحرير البصرة وسكانها من الحكم التركي، إلا أننا ما
زلنا نطلب منكم بذل أقصى جهودكم لمنع الجنود والناس من تخريب
المخازن التجارية والتي تعود إلى التجار البريطانيين في البصرة
وأطرافها، وحماية أرواح الناس الأجانب المقيمين في البصرة،
وحمايتهم من الاعتداء والأعمال التعسفية. ومقابل مساعدتكم القيمة
هذه في هذه القضية المهمة، فقد أمرتني الحكومة البريطانية أن أعد
سعادتكم بأنه إذا ما نجحنا في ذلك، وسننجح إن شاء الله، فإننا
لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية، ولن نسلمها لهم مرة

أخرى أبداً. اضافة إلى ذلك، ونيابة عن الحكومة البريطانية، فإنني أقدم لكم بعض الوعود المعينة والتي هي:

(١) الإبقاء على ملكية مزارعكم الحالية من النخيل والواقعة بين الفاو والقرنة، وبحوزة من بعدكم دون خضوعها إلى دفع الرسوم أو الضرائب.

(٢) إن الحكومة البريطانية ستقدم لكم الحماية من النتائج المترتبة على قيامكم بمهاجمة صفوان وأم قصر وبوبيان واحتلالها.

(٣) إن الحكومة البريطانية تعترف فعلاً وتقر بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

وألتمس منكم قراءة الرسالة المرفقة وتسليمها إلى أمير نجد في أقرب فرصة ممكنة. كما وجهت رسالة إلى شيخ المحمرة مشابهة لهذه الرسالة التي كتبتها إليكم.

إنني واثق من صداقتكم القديمة الراسخة مع الحكومة المحترمة، وإنني متأكد بأنكم ستبذلون جهودكم في هذه القضايا المهمة بتفاصيلها.

وأخيراً أبعث اليكم باحترامي وتقديري لشخصكم والسلام.

المقدم

بي. كوكس

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

وبتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٥ وافت المنية الشيخ مبارك بن صباح وانتقل إلى جوار ربه عن عمر يناهز ٧٣ عاماً بعد حكم دام تسع عشرة سنة، وخلفه ابنه الشيخ جابر بن مبارك الصباح، بناءً على وصية والده... ولم يستمر حكم الشيخ جابر بن مبارك الصباح طويلاً، إذ وافته المنية وانتقل إلى جوار ربه في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٥ شباط / فبراير ١٩١٧، ليخلفه أخوه الأصغر

سالم بن مبارك الصباح الذي كان في حوالى الخمسين من
عمره آنذاك.

بريطانيا تتراجع عن إعلان الكويت محمية بريطانية
وابقائها دولة مستقلة

رقم الوثيقة F0371/3420

عام ١٩١٨

فيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن حاكم الهند حول
ردود فعل المقترح البريطاني بإعلان الكويت محمية
بريطانية:

من نائب الملك (حاكم الهند)، دائرة الشؤون الخارجية
٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩١٨

رقم (٢٣٢٨) سري. الخليج الفارسي. اشارة إلى برقية ويلسون
رقم (٩٩١٧) والمؤرخة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر. إن إعلان
الكويت والبحرين كمحميات بريطانية سوف يثير شكوك الشعوب
المجاورة، إذ سيعتبرون ذلك خطوة تمهيدية للضم، كما وستثير حسد
القوى الأخرى وتورطنا في التزامات ثقيلة عسكرياً ومالياً. ويبدو أنه
من الأفضل أن نكشف أوراقنا بصراحة تماماً في مؤتمر الحلفاء
الداخلي، موضحين مصالحنا الخاصة وموقعنا في الخليج، وأن
الإجراءات التي حتمت حماية هذه المصالح هي التي دفعتنا إلى ذلك،
وكذلك التعبير عن أملنا في الاعتراف التام بهذه المصالح والموقع دون
الحاجة إلى تفسير آخر.

المندوب السامي يقول:
الكويت ليست جزءاً من العراق

رقم الوثيقة F0371/5270

عام ١٩٢٠

في الوثيقة التالية، يؤكد المندوب السامي (البريطاني)،
في برقيته الموجهة إلى وزير الخارجية (البريطاني) تقرير

مصير الكويت كإمارة مستقلة لأنها ليست جزءاً من العراق.
وفيما يلي نص الوثيقة:

من المندوب السامي (في العراق) الى وزير حكومة الهند

التاريخ ١٩٢٠/١٢/١٤

أسبقية (أ)

آر. اس ٦٨. سوف أكون مسروراً لو أخبرتموني بأسرع ما يمكن
عن وضع إمارة الكويت بشكل دقيق نتيجة للحرب. إن الكويت ليست
جزءاً من العراق. وهل إننا في موقف يمكننا أن نعاملها على الأساس
نفسه الذي تقوم عليه (البحرين؟)، وإصدار إرادة من المجلس
(الوزراء) موضحين فيها بأن تركيا فقدت سيطرتها وسلطانها عليها،
(أو؟) أننا نعتبرها إمارة مستقلة تماماً؟ إذ أنني أرى بأن غالبية
السكان سيرحبون بذلك، إذا ما صدر قرار من (مجلس الوزراء) بهذا
الخصوص.



الشيخ مبارك الصباح
١٨٩٥ - ١٩١٥



الشيخ أحمد الجابر عام ١٩١٩



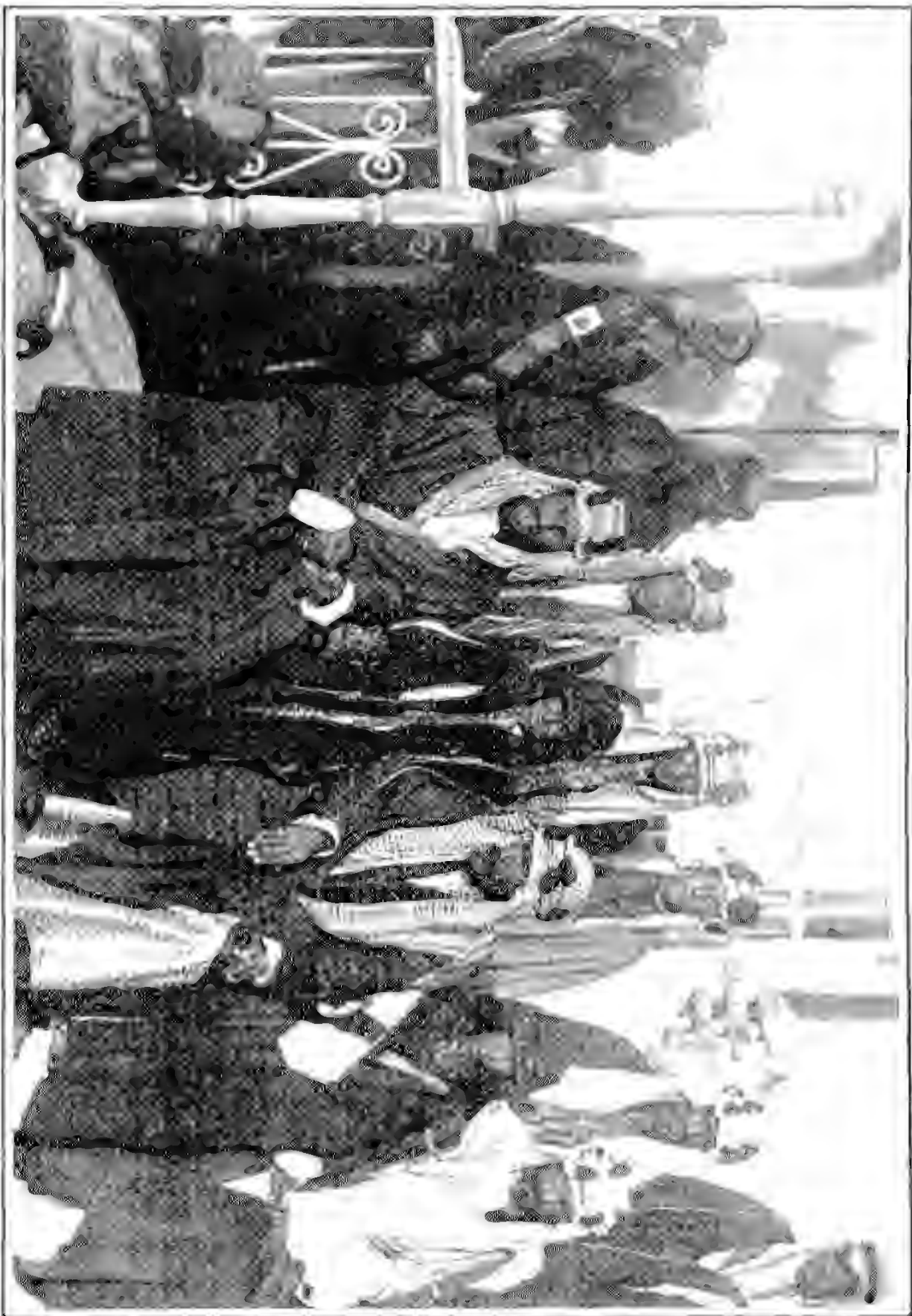
الشيخ عبد الله السالم الصباح
١٩٥٠ - ١٩٦٥



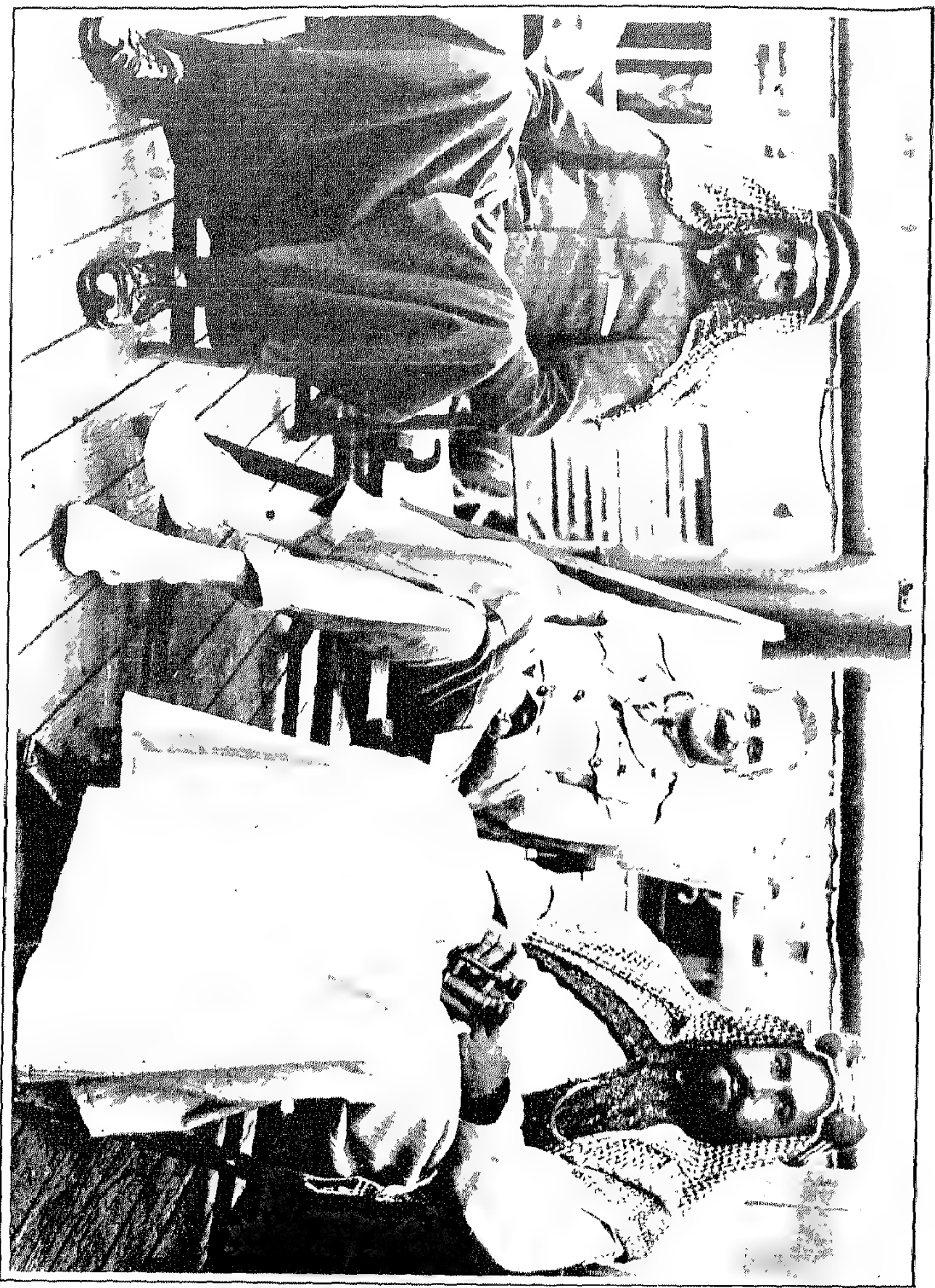
الشيخ أحمد الجابر
١٩٢١ - ١٩٥٠



الشيخ أحمد الجابر مع الأمير فيصل بن عبد العزيز في لندن عام ١٩١٩ في زيارة رسمية بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الأولى



الشمس مبارك الصباح (في الوسط) والى جانبه امير سعد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود عام ١٩١٠



الشيخ احمد الجابر مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج الشيخ بوملح عام ١٩١٩



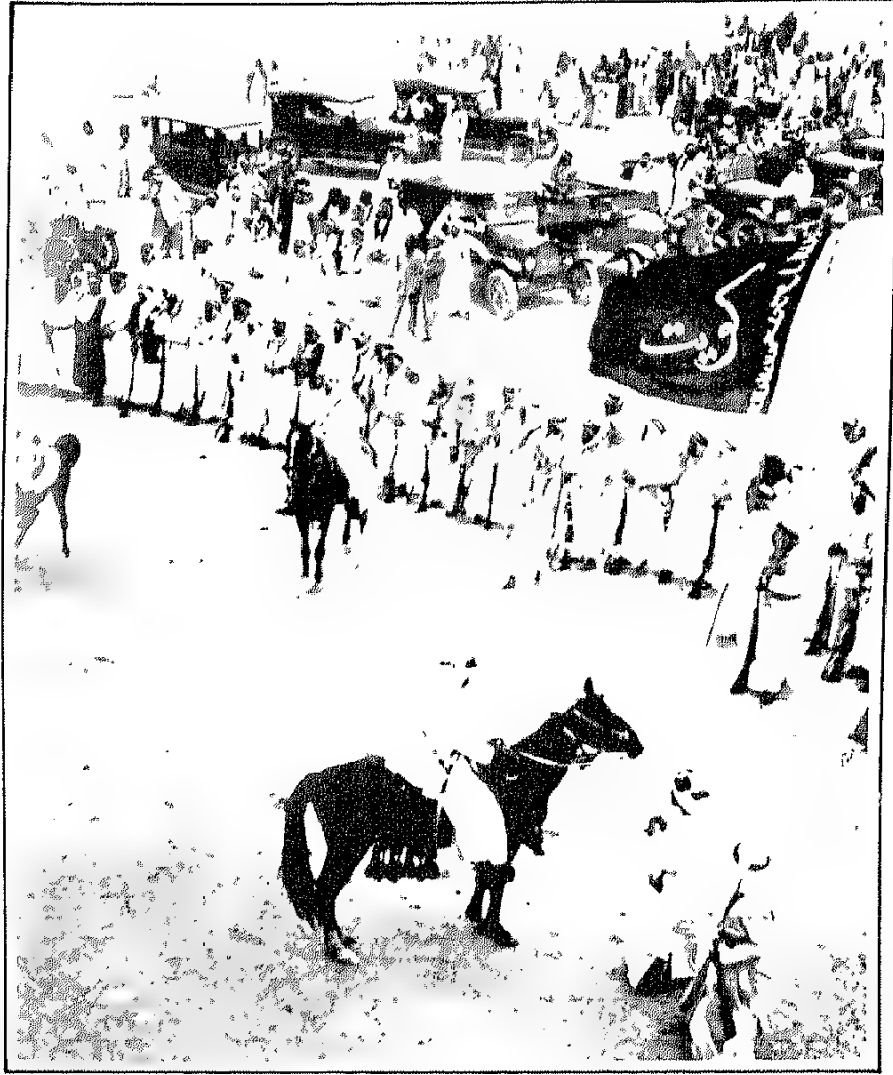
الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكيب مع البدو في الكويت عام ١٩٠٩



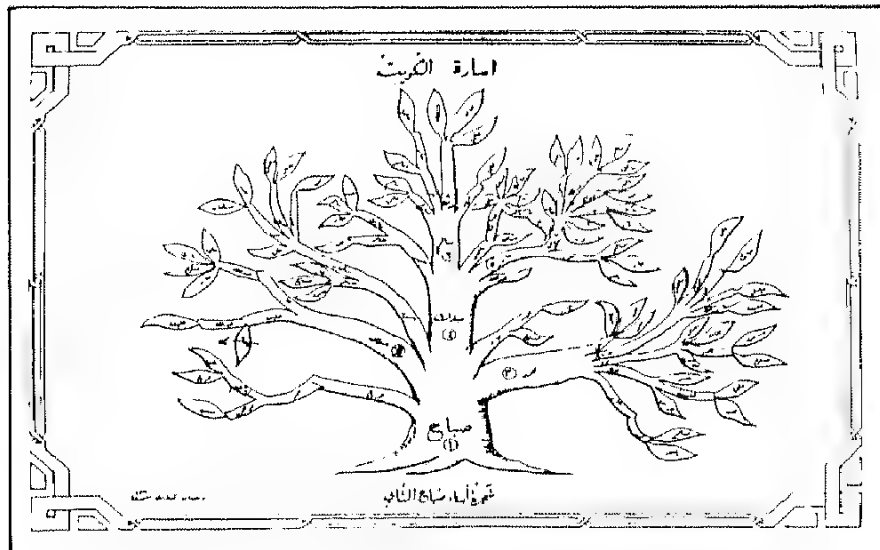
الشيخ مبارك الصباح يستقبل نائب الملك (البريطاني) في الهند اللورد كرزون عند زيارته للكويت
عام ١٩٠٣



الشيخ مبارك الصباح على صهوة حصانه عام ١٩٠٣



الكويت وعلمها في احدى الاحتفالات الشعبية في اواخر العشرينات



شجرة عائلة ال الصباح

الفصل الخامس

الكويت
بعد الحرب الأولى

الشيخ سالم مبارك الصباح يوفد الشيخ
أحمد الجابر الصباح لحضور مؤتمر لندن عام ١٩١٩

رقم الوثيقة : F0371/4236
كانون الأول / ديسمبر ١٩١٩

في شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩١٩، وجهت
بريطانيا الدعوة الى حاكم الكويت الشيخ سالم مبارك الصباح،
وسلطان نجد (آنذاك) السلطان عبد العزيز بن سعود
لزيرة بريطانيا، والاجتماع بالملك جورج الخامس بمناسبة
انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتثميناً للدور الذي لعبه
خلال الحرب في طرد القوات التركية من الجزيرة العربية.
فاوفد الشيخ سالم الصباح ابن أخيه الشيخ أحمد الجابر
الصباح ليتراس الوفد الكويتي نيابة عنه، كما أوفد
السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود ابنه الأمير
فيصل لهذا الغرض. وخلال مرور الشيخ أحمد الجابر
الصباح بالقاهرة في طريق عودته إلى الكويت، أجرى رئيس
تحرير صحيفة «الكواكب» الشيخ القلقيلي مقابلة مع
الشيخ أحمد بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر، وفيما يلي
نص ما دار بين الشيخ أحمد الجابر الصباح ورئيس
التحرير المذكور في ذلك الوقت:

أمير الكويت في القاهرة
مقابلة رئيس تحرير «الكواكب» للشيخ

«من بين الوفود العربية التي زارت صاحب الجلالة ملك بريطانيا

العظمى، الوفد الكويتي الذي يترأسه الشيخ أحمد بن جابر ولي عهد الإمارة وحاكمها في المستقبل. فبعد انتهاء مهمة الوفد ومروره أثناء عودته إلى بلاده بالقاهرة التي وصلها يوم الأحد المصادف ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، استقبل «المكتب العربي» مساء ذلك اليوم الوفد بعد وصوله، وبما يستحقه من مراسم الاستقبال والترحيب. فتم نصب خيمة على الطريقة العربية بالقرب من بناية المكتب، ووجهت الدعوة إلى الشخصيات العربية البارزة من مصريين وحجازيين وغيرهم للحضور. وقبل افتتاح الحفل، التقطت صور للأمير يحيط به ضيوفه البارزون. ثم جلسوا داخل الخيمة المعدة لاستقبالهم، وقدمت لهم القهوة العربية والشاي والحلويات. وقام مدير المكتب العربي في القاهرة، وموظفوه باستقبال الضيوف وتقديمهم إلى الأمير وباحترام كبير، الذي استقبلهم بدوره ببشاشة واحترام كبيرين، وقد نال إعجاب جميع الحاضرين من الضيوف الذين أبدوا إعجابهم بذكائه وقدرته الذهنية ودبلوماسيته. كما استقبل فخامة الأمير من قبل فخامة سلطان مصر والمندوب السامي البريطاني بكل حفاوة وترحيب.

واستغل رئيس تحرير صحيفة «الكواكب» الشيخ القليلي، هذه الفرصة لمقابلة أحد أمراء الجزيرة العربية، ليستفسر منه عن دوافع زيارة الوفود العربية لندن والأوضاع الحالية في الجزيرة، وليقف على وجهات نظر الأمير بصدد مستقبل الجزيرة العربية، وكذلك ليطلع على الظروف المادية والمعنوية السياسية في الكويت. فقام بدوره بزيارته في فندق شبرد في مساء يوم الخميس الماضي، وفيما يلي ما دار من حديث بينهما:

– لقد جرت العادة يا صاحب الفخامة، عند إجراء مقابلة شخصية عظيمة بغرض نشر تفاصيلها وما دار فيها، أخذ موافقة فخامتكم، فهل تسمح بذلك؟

* لا مانع من ذلك.

– ما هي طبيعة الزيارة التي قمتم بها إلى انكلترا واستقبالكم من قبل الملك؟ وهل تعتقدون أن هذه الزيارة مفيدة لبلادكم؟

* لقد أظهر البريطانيون وحكومتهم خلال الزيارة اهتماماً كبيراً، ولا يمكن أن ننسى الاستقبال الذي حظينا به من الملك التي اتصفت بالتعاطف والمودة. وكبرهان على ذلك، فإنني أنقل فيما يلي كلمات الملك بالحرف الواحد:

«إذا عانيتم من أي عمل خاطيء، فما عليكم إلا أن تبرقوا لي مباشرة وعندها سأحضر بنفسي للنظر في شكواكم».

أما بالنسبة إلى نتائج الزيارة، فإننا نتوقع أنها ستعزز روابط الصداقة بين بلدنا والحكومة البريطانية. وإننا لا نتوقع أي نتائج أخرى.

– ما هو شكل العلاقات القائمة بين بلادكم والامبراطورية البريطانية؟ وهل هي جيدة أم لا؟

* تتسم علاقاتنا بالتعاطف والمودة، لذا فإنها جيدة.

– هل توجد هناك أي قوات بريطانية في الكويت؟

* ولماذا تكون هناك قوات بريطانية في الكويت؟

– لأن بريطانيا هي التي تحمي كل الكويت.

* هذا صحيح، إلا أن هذه الحماية خارجية فقط، ولا توجد في بلادنا قوات انكليزية أو أسلحة.

– وهل يتدخل الانكليز في شؤونكم الداخلية؟

* كلا، كلا، إنهم لا يتدخلون. فلا يوجد عندنا مثلاً يوجد هنا في مصر وفي الأقطار التي كانت تابعة للأتراك، حق حصانة الأجانب من القضاء والمحاكم الوطنية في الداخل. فالأجانب، وحتى الانكليز، عندما يخالفون القانون فإنهم يحاكمون في محاكمنا ولا يستثنى الانكليز من ذلك.

– ما هو رأيكم في الحركة العربية التي انطلقت من الحجاز؟ وما هو تأثيرها على بلادكم؟

* إن الحركة بعيدة عنا ولا تأثير لها على بلادنا، إلا أننا دائماً ندعو إلى الله أن يكتب لها النجاح ويساعد هؤلاء الذين يعملون من أجلها.

– هل تعتقدون بأنه بالامكان توحيد الشعب العربي وتقوية نفوذ الأمراء في شبه الجزيرة؟

* رأيي الشخصي بأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة وتماسك وقوة من غير وجود النيات الحسنة. فإذا توافرت النية الحسنة لدى كل الأمراء فإنه أمر جيد، أما إذا بقي كل أمير يشكك بنيات الآخر، ويخاف من تجريده من قوته فسيحصل العكس.

هذا هو رأيي الشخصي، وأرجو أن أكون مخطئاً في رأيي هذا، وأن أمنيته الكبرى هي أن يكون عرب الجزيرة كما جاء في الحديث: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

– كيف هي علاقتكم مع أمراء الجزيرة ومع صاحب الجلالة الملك حسين (بن علي)؟
* جيدة جداً.

– ما هو رأيكم بالصراع الدائر مؤخراً بين الحجاز ونجد، وهل هو لأسباب سياسية أم دينية؟

* ظاهرياً لأسباب دينية، ولكن تلك ليست الحقيقة.

– ما هي الظروف السائدة والأوضاع الحالية في بلادكم؟

* يسودها الأمن والعدل.

– كيف يتم تشكيل الحكومة (في بلادكم)؟

* تتألف الحكومة من الأمير ومجلسه وقاضي الشرع. فالأمير لا

ينظر ويقرر في القضايا مهما كانت صغيرة أو كبيرة، دون أن يستدعي مجلسه للاجتماع الذي يضم وجهاء الدولة، ويأخذ بمشورتهم، ومن ثم يتصرف بناءً على قرار ذلك المجلس، وإذا ما كانت القضية «تقليدية»، فإنه يتم حلها استناداً إلى التقاليد، وإذا ما كانت قانونية فالقاضي يعطي قراره استناداً إلى الشريعة الإسلامية. فالقاتل يحكم عليه بالإعدام، والزاني أو الزانية يجلد أو تجلد أو يُرجم أو تُرجم، والسارق تُقطع يده، والجرائم الصغيرة يحاكم مرتكبوها استناداً إلى توجيهات القاضي. ولا يوجد هناك حاجز بين الأمير وشعبه، فبابه مفتوح للمظلومين كافة، وهو صارم في إصدار أوامره للنظر في القضية وإنصاف المظلوم. وهذا هو حال الأمير في الشارع وفي البيت، أي أنه بمقدور الشخص أن يقدم مظلّمته وشكواه إليه حتى ولو قابله في الشارع، إذ أنه سيقوم بالتحقيق فيها فوراً.

– كيف حال الزراعة في بلادكم؟

* ضعيفة جداً.

– والتعليم؟

* هناك عدد من المدارس الابتدائية الصغيرة «الكتاتيب» في الكويت التي تقوم بتدريس وتعليم القرآن وحكمة الكلمة فيه، وجامعة كبيرة تقوم بتدريس الدراسات الدينية وهذا العالم.

– ما هي مصادر الإيرادات للحكومة الكويتية؟

* الماشية وأشجار النخيل ورسوم الجمارك وممتلكاتنا في البصرة.

– هل هناك جيش نظامي في البلاد؟

* نعم هناك جيش نظامي وجيش من البدو أيضاً ولديهم أسلحة كفاءة.

وهنا انتهى حديثنا، وودعنا الأمير ونحن معجبون بصراحته في الحديث وبأفكاره المتحررة، شاكرين له استقبالنا.

الشيخ أحمد الجابر يرفض ربط الخدمات البريدية
بين العراق والكويت ويضع شروط الاتفاقية بينهما

رقم الوثيقة. F0371/16000

تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٢

قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت حكومة الهند في بومباي (التابعة للحكومة البريطانية) هي التي تقوم بإدارة الخدمات البريدية في الكويت. وتم افتتاح أول دائرة للبريد هناك في عام ١٩١٥ خلال فترة الحرب، إذ كانت الدائرة العسكرية للبريد والتلغراف التابعة لوزارة الحرب البريطانية، هي التي تقوم بذلك، إذ أصبحت الكويت آنذاك منطقة عسكرية متقدمة مهمة بالنسبة إلى المجهود الحربي البريطاني للقوات المتوجهة للانزال في الفاو لإزاحة الأتراك، فتم ربطها بخط هاتفي مع البصرة. وعندما تم تأسيس الدائرة المدنية لخدمات البريد والتلغراف في العراق، تم وضع دائرة البرق والبريد في الكويت تحت إشراف دائرة البرق والبريد العراقية لأسباب اقتصادية ولتقليل النفقات. إلا أن شيخ الكويت الأمير أحمد الجابر وجه رسالة احتجاج شديدة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، يعبر فيها عن اعتراضه واحتجائه على هذا الأمر، فوضع شروطه لهذا الغرض بعد أخذ موافقته وتنفيذ المطالب، وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن دائرة المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى وزير خارجية حكومة الهند:

موثوق رقم ٨١١ - اس لسنة ١٩٣٢

المقيمة البريطانية والقنصلية العامة

بوشهر ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر

١٩٣٢

من صاحب الفخامة المقدم تي سي.

فاول، المقيم السياسي في الخليج

الفارسي، إلى وزير خارجية حكومة

الهند، نيودلهي.

الحكومتين المعنيتين. واقترح ايصال المقترحات المقابلة للشيخ كما هي إلى الحكومة العراقية، وانها (المقترحات) تشكل الأساس للنقاش بين الطرفين.

سأقوم بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى وزير الهند في حكومة صاحب الجلالة وسفيرها في بغداد.

المخلص

(توقيع)

تي. سي. فاو

المقدم والمقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

الفصل السادس

تثبيت
الحدود الكويتية

الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح
وتثبيت الحدود العراقية - الكويتية عام ١٩٢٣

رقم الوثيقة: F0371/3393
أذر/مارس ١٩١٨

لم يستمر حكم الشيخ سالم مبارك الصباح طويلاً (١٩١٧ - ١٩٢١)، إلا أنه على الرغم من ذلك، حقق انجازات كبيرة في الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الأولى مستعرة. اتصف الشيخ سالم مبارك الصباح بشجاعته وشخصيته القوية وشعبيته، وبخبرته الطويلة في الصحراء التي قضى فيها أعواماً عديدة تبلغ السبعة عشر عاماً حتى عام ١٩١٢. وكان الشيخ في تحدٍ ومواجهة مستمرة مع السلطات الانكليزية في الخليج لإفشال محاولاتها لتضييق الحصار البحري على سواحل الكويت، التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة في مواردها على رسوم البضائع الواردة والصادرة، في محاولة لسد الطريق على وصول التموينات والأسلحة إلى الجيش التركي داخل الجزيرة العربية عن طريق الكويت. وكانت السياسة الخارجية الكويتية في عهده تتصف بالذكاء، إذ زادت شعبية الشيخ سالم بين شعبه، بسبب النهج الاستقلالي الذي اختطه للكويت خلال فترة حكمه، وفي أوقات الحرب الدائرة. كما حقق الشيخ نجاحاً بارزاً ومتميزاً في قدرته على حل الخلافات في الداخل وفي علاقاته مع جيرانه. وأخيراً وافته المنية في الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً من ليلة ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٢١ بعد عودته من الجهرة، بعد إصابته بنزلة

برد حادة في صدره. وحل محله في الحكم الشيخ أحمد الجابر الصباح، بعد أن قررت عائلة الصباح انتخابه خلفاً لعمه المتوفي. وتم ذلك يوم ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢١ بعد عودته من خارج الكويت عندما كان في مهمة في نجد، وبإدارة الشيخ أحمد بتاريخ ٢٥ منه إلى الاجتماع مع وجهاء وشخصيات البلاد، وأبلغهم بأنه لن يتخذ أي قرار مهم دون استشارتهم. كما بإدارة الشيخ إلى تشكيل مجلس استشاري يتألف من ستة أعضاء لحكم البلاد يضم عضوين من عائلة الصباح، وأربعة من أهل الحكمة، ويقرأس الشيخ بنفسه هذا المجلس لتصرف شؤون الإمارة (انظر الوثيقة رقم (F0371/6261) والمؤرخة ٤ آذار/ مارس ١٩٢١، الصادرة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى وزير الهند (في الحكومة البريطانية)).

وكانت من أهم القضايا التي صبَّ الشيخ أحمد الجابر اهتمامه عليها بعد انتهاء الحرب واستلامه المسؤولية، هي تثبيت الحدود مع جيرانه من الدول المجاورة (العراق ونجد آنذاك) وخصوصاً أن الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ لم يتم تصديقها، نظراً لدخول تركيا الحرب ومن ثم هزيمتها. فبعد ترسيم وتثبيت الحدود الكويتية مع نجد، وتصديقه لاتفاقية «العقير» الموقعة بينه وبين سلطان نجد وملحقاتها (آنذاك) عبد العزيز بن عبد الرحمن السعود في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، تحول الشيخ نحو تثبيت حدود بلاده مع العراق التي تبوأ عرشها آنذاك الملك فيصل بن الحسين في عام ١٩٢١.

وفيما يلي نص الرسالة الموجهة من الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت والمؤرخة في الأول من نيسان/ أبريل ١٩٢٣، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الراحل جي. سي. مور (رقم الوثيقة F0371/8952 صفحة ٥٥).

التزامات العراق الدولية بعد انتهاء انتداب البريطاني تجاه الكويت

رقم الوثيقة: F0371/13038

أكدت هذه الوثيقة على ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية والقانونية التي ورثها عن القوة المنتدبة (بريطانيا)، بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني في عام ١٩٣٢، ودخول العراق في عصبة الأمم. ومن ضمن هذه الالتزامات معاهدة التحالف الموقعة بين الطرفين في عام ١٩٢٢، وبروتوكول عام ١٩٢٣، والاتفاقات الملحق والموقعة عام ١٩٢٤، والتي قبل بها مجلس عصبة الأمم في أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٤. كما التزمت بريطانيا استناداً إلى المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، بتقديم المشورة والمساعدة للعراق الى حين يصبح قادراً على الوقوف على قدميه. ومن بين الالتزامات الأخرى التي تعهد بها العراق لعصبة الأمم ابرام اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين، ورفع تقرير اداري سنوي إلى مجلس العصبة، وعرض النزاعات الخاصة بمعاهدة التحالف مع بريطانيا على محكمة لاهاي الدولية عند الاختلاف في تفسير نصوص تلك المعاهدة. كما تعتبر معاهدة عام ١٩٢٦ بشأن الموصل أيضاً، التزاماً دولياً آخر دخلت فيه بريطانيا وورثه العراق عنها.

ومن بين الالتزامات الأخرى التي ورثها العراق عن بريطانيا، بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢١ - ١٩٣٢، الالتزامات البريطانية تجاه شيوخ الكويت والمحمرة والتي وعدت بها بريطانيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٤، مقابل المجهود الجريء الذي قدمه شيخ الكويت، في طرد القوات التركية من أراضي الكويت وجنوب العراق في البصرة، خلال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨. ولهذا السبب، تم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق نوري السعيد، والمؤرخة في ١٧ نيسان / ابريل ١٩٢٤، باعتبار أن الكويت كيان سياسي ودولي

لعام ١٩٢٣، إلا أنها فشلت في مسعاها بسبب عدم وضوح العوارض والملاح الطبيعية التي تشكل الحدود. وفي أواسط الثلاثينات، مثلاً، تدخلت بريطانيا مرة أخرى لتقرر أن خط الحدود الذي يشكله وادي الباطن، يتبع أكثر الخطوط انخفاضاً في هذا المنخفض الداخلي. وفسر كل طرف الفقرة الواردة في تعريف بيرسي كوكس (المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والمندوب السامي البريطاني بعد ذلك) الذي أدلى به عام ١٩٣٢، والتي نصت على أن الحدود تمتد إلى «الجنوب مباشرة» من صفوان، تفسيراً يخالف تفسير الطرف الآخر. وكانت بريطانيا تقول دائماً بأن خط الحدود يمتد على بعد ميل واحد إلى الجنوب من أقصى نخلة، إلى الجنوب من صفوان. إلا أن المشكلة هي أن عدد النخيل قد ازداد، وضاعت معالم تأشير الحدود السابقة التي وضعت في السنين الماضية.

لأراضي ومزارع الشيخ، إذ رفضت الحكومة العراقية استثناء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة. واحتج الشيخ بشدة على هذه الاجراءات، باعتبار أنها معفاة من هذه الضريبة. وبقيت القضية معلقة إلى حين وعد الملك فيصل الأول بالتدخل شخصياً، لضمان حقوق الشيخ في ممتلكاته المذكورة.

الفصل السابع

الحدود بين
خور عبدا لله وصَفوان

حكومة نوري السعيد وتصرفات الملك غازي

فيما يلي، نص ما تضمنته الوثيقة الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية حول موضوع استمرار مهاجمة الملك غازي (ملك العراق ١٩٣٣ - ١٩٣٩) للكويت، من اذاعته الخاصة التي نصبها في قصر الزهور الملكي في بغداد، ومحاولات الحكومة العراقية لوقف هذه الحملة التي جاءت في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في مهمة، لحضور مؤتمر لندن حول القضية الفلسطينية آنذاك:

من العراق

رقم الوثيقة: F0371/23180

أذار/ مارس ١٩٣٩

السير ام. بيترسون (بغداد)

رقم (٤٨)

الأول من آذار/ مارس ١٩٣٩

بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير، عاد الجنرال نوري (السعيد)، وتحدثت اليه طويلاً هذا اليوم، حول المواضيع الرئيسية الثلاثة التالية:

١ - الكويت.

٢ - فلسطين.

٣ - الموقف الداخلي.

١ - الكويت: أخبرني الجنرال نوري الذي كان مع الملك طيلة هذا الصباح، بأن البث من إذاعة القصر سببه استلام الملك لبرقيات معنونة إليه شخصياً والتي تصله مساء كل يوم. ولقد عبرت الحكومة (العراقية) عن أسفها لي لاستمرار هذا البث بعد ذلك، بعد أن قمت بالاتصال بوكيل رئيس الوزراء (برقيتي رقم (٢١))، حيث قامت الحكومة بطرح الموضوع على صاحب الجلالة، على أمل أنه لن يكون هناك بعد ذلك أي بث إذاعي (ضد الكويت). وقلت بأن الصحف ما زالت تنشر المقالات، وبأن طلبة كلية الحقوق قد طلبوا السماح لهم للقيام بتظاهرات، إذ يجب أن يتوقف كل ذلك. وبأن الحكومة العراقية قد سمحت للموقف بأن يتطور في غياب الجنرال نوري في ظرف محرج، طلبت فيه الحكومة العراقية منا بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت، على حد قول الصحف. إن هذا هراء إلا أنه هراء خطير. فإذا لم تتمكن الحكومة من السيطرة على الصحافة بأي وسيلة أخرى عدا الرقابة، فإنه يتوجب إغلاق بعض هذه الصحف، كما فعلت الحكومات السابقة من قبل. وإن بعض المقالات من وجهة نظري تبدو كأنها مدفوعة من قبل الألمان، حيث أساءت بشكل أكبر إلى الموضوع.

تعهد الجنرال نوري (السعيد) بمعالجة الموقف، وأمل أن يحالفه النجاح أكثر من ناجي شوكت. (برقية موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم (٤٨)).

وفي الوثيقة الثانية، يوضح السفير البريطاني السير موريس بيترسون، كيف وعده رشيد عالي (رئيس السديوان الملكي آنذاك)، بأن استمرار البث الإذاعي من محطة الاذاعة الخاصة بالملك غازي، قد تمت دون صدور أي أوامر من الملك نفسه. وفيما يلي نص المضمون:

الإمكان، نقطة تقاطع خور الزبير وخور عبد الله. وبتفحص دقيق لنتائج هذا المسح الأخير، يظهر لحكومة صاحب الجلالة بأنه لا توجد هناك أي نقطة مادية في الموضوع، وأن رسم الحدود في خرائط المسح الهندية قد تم استناداً إلى هذا التفسير الذي لم يرسل إلى الحكومة العراقية، أو إلى شيخ الكويت لأخذ موافقتها.

٧ - إن الاقتراح على تخطيط الحدود الكويتية - العراقية أدى إلى ظهور هذه القضية المعقدة مرة أخرى واحتلالها موقع الصدارة. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٠، تم السعي للحصول على موافقة شيخ الكويت على التعريف الموسع للحدود، والذي تمت الإشارة إليه آنفاً (أنظر الملحق (١١) المرفق طياً). وقد تم وصف التعريف الموسع للحدود لفخامة الشيخ بالشكل التالي: «على أنه توضيح للتعريف الحالي» وعلى هذا الأساس: أي بعبارة أخرى على أساس أنه لن يتم إجراء تغيير في الوضع القائم، فقد أعطى الشيخ موافقته الرسمية للتعريف الجديد. كما اقترح التعريف الموسع على الحكومة العراقية، على أنه الأساس لتفسير التعريف المتفق عليه في تموز/ يوليو ١٩٣٢، (ملحق رقم (٨) المرفق). إلا أن هذه الحكومة المتحمسة لتأجيل موضوع تخطيط الحدود، لم تعط رأيها إلى الآن بصدد التعريف الموسع المقترح والمقدم إليها.

٨ - وعند التدقيق في تاريخ التعريف الموسع لعام ١٩٤٠، يظهر هناك عدد من الملاحظات، قد تكون ذات فائدة في تقويم مدى سريان وقانونية هذا التعريف، كأساس للمفاوضات المستقبلية.

(أ) عندما اقترح العقيد ديكسون أن يحل الخط المستقيم محل الخط المنحني الوارد في الاتفاقية البريطانية - التركية، فإنه كان يعتقد بأن الخط المستقيم سيمر بشكل أقرب إلى أم قصر مما هو عليه في الواقع. إذ أنه يذكر على وجه الخصوص في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٥: «بأن الخط المرسوم كله يترك كل نقطة من النقاط المعروفة بجبل سنام وصفوان وأم قصر للعراق، تاركاً ميلاً

٦ إلى ٩ فاتوم (الفاتوم الواحد = ست أقدام). وعلى مسافة ٦ أميال، فإنها تنقسم إلى قسمين: يمتد أحدهما إلى مسافة قصيرة (ربما ثلاثة أميال) نحو الشمال الغربي، وتضيق كلما امتدت، بينما يستمر القسم الآخر باتجاه الشمال نحو البصرة... وإن الملاحه ليست سهلة في مياه خور أم قصر أو خور الزبير، لأن القناة معرضة للرياح العالية، وتختفي ضفافها وتغطس في المد العالي. وأن هناك بعض الشك حول الأسماء الحقيقية لهذه الممرات المائية، إلا أن الممر المائي الواقع على مسافة ٦ أميال شمال جزيرة وربة، يعرف محلياً باسم خور الثعالب، والفرع الصاعد باتجاه الشمال الغربي باسم خور أم قصر، والفرع الأكبر الممتد نحو الشمال يعرف بخور الزبير».

١٧ - لا يوجد هناك أي غموض في هذا الوصف، إذ أن خور الزبير استناداً إلى لوريمر، لا يبدأ من تقاطع خور عبد الله مع خور صبية. إنه يبدأ من دون أي غموض أو شك من مقابل أم قصر، وإن الشريط المائي الذي يمتد جنوب وشرق نقطة تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر على مسافة ستة أميال، تم وصفه بأنه «امتداد شمال خور عبد الله وخور صبية» (انظر الملحق رقم (١) (أ) مخطط الخارطة). وقد استخدم لوريمر مصطلح «خور صبية» ليرمز إلى نقطة البداية لحدود الكويت الشمالية (ملحق رقم (١)، إذ انه مصطلح غامض بعض الشيء. ومن المحتمل أنه قد تم استخدام هذا المصطلح ليشير الى خط وليس الى نقطة: وبعبارة أخرى قناة خور صبية وجنوب وشرق تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر. ويعتقد بأنه بسبب عدم دقة هذا المصطلح ليشير الى نقطة بداية الحدود الدولية، تم بعد استبداله فيما بعد في التعريفات التالية التي وردت في تعريف ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ (ملحق رقم (٢))، بمصطلح «مدخل خور الزبير»، وهو تعريف لم يكن هناك غموض بشأنه في عام ١٩١٣. وكان مصطلح «مدخل خور الزبير» يشير في عام ١٩١٣، وبشكل دقيق ودون غموض، إلى تلك النقطة، حيث يشكل الممر المائي امتداداً لخور

عبد الله وخور صبية، فينقسم الى قناتين، خور الزبير وخور أم قصر.

١٨ - ويحدث في بعض الأحيان، وخصوصاً في الحالات التي تتعلق بالحدود، ان التفسيرات المنطقية والدقيقة للكلمات الواردة في أي تعريف، تقود الى استنتاجات تبدو مقيدة وغير طبيعية من الجانب الأوسع. وفي هذه الحالة، فإن التمحيص الدقيق والتفسير المنطقي للمصطلحات المستخدمة في عام ١٩١٣، لتحديد وتعريف حدود الكويت الشمالية، تبرهن في الحقيقة وتظهر على أنه خط حدود يشكل حلقة وصل طبيعية بين النقاط المحددة والمُعَرَّفة بشكل جيد، وبعيد كل البعد عن أنه خط مفروض أو اصطناعي. ويمتد ذلك الخط (مستخدمين الأسماء التي استخدمها لوريمر) من تقاطع نقطة المياه العميقة (التاولك) لخور عبد الله، مع نقطة المياه العميقة لخور صبية، وعلى طول خط المياه العميقة لخور الثعالب، وإلى تقاطع نقطة المياه العميقة لخور الزبير، مع نقطة المياه العميقة لخور أم قصر، ومن هناك يمتد في خط مستقيم الى نقطة ملاصقة مباشرة لأبار القلعة في صفوان في جنوبها. (ومن الملاحظ أن أبار أم قصر وصفوان تُترك إلى شمال الحدود (انظر الملحق رقم (٤))، إن هذا الشرط لا يؤثر في خط الحدود المعرّف والمحدد أعلاه، نظراً إلى أن الآبار في أم قصر تقع شمال قلعة أم قصر، وإن الآبار في صفوان تقع غرب قلعة صفوان.

الملاحق الخاصة بالحدود العراقية - الكويتية ١٩٤١

رقم الوثيقة F0371/31369

تناولنا سابقاً تفاصيل المذكرة التي أعدها اي. بي. ويكفيلد، حول موضوع الحدود العراقية - الكويتية بين صفوان - خور عبد الله، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، واختلاف الاجتهادات حول نقطة بداية الحدود الكويتية - العراقية، التي حددتها تعاريف الحدود عام ١٩١٢، وما جاء في الاتفاقية - البريطانية - التركية لعام ١٩١٣،

وتأكيد وقبول الجانبين الكويتي والعراقي من خلال المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس عام ١٩٢٣، على وصف الحدود استناداً إلى اتفاقية عام ١٩١٣. كذلك تم القبول والاعتراف بحدود عام ١٩٢٣ في عام ١٩٣٢، من خلال الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس. وعندما قررت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، بناء قاعدة متقدمة في مياه الخليج العربي كميناء، لاستقبال التعزيزات العسكرية وإرسالها الى الاتحاد السوفياتي، عندما هاجمت ألمانيا الأراضي السوفياتية في حزيران/ يونيو ١٩٤١، تم تبادل المراسلات بين حكومة الهند والعراق ووزارة الخارجية البريطانية، لاختيار موقع في أم قصر للقيام بالمهمة. وثار شكوك بريطانيا حول عائدة الموقع المذكور، وخوفاً من النزاع على الحدود بين العراق والكويت، فقد قررت بريطانيا إدارة هذا الميناء عسكرياً خلال فترة الحرب وعدم عائديته لأي من الطرفين، ومن ثم تفكيكه وهدمه وإزالته بعد انتهاء الحرب. وفيما يلي نصوص الملاحق المرفقة بالذاكرة التي أعدها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، مبيناً فيها خلفية التعاريف المتعددة التي وردت في هذه الملاحق، بصدد تحديد نقطة بداية الحدود العراقية - الكويتية، ومنها رسالة السفير البريطاني في بغداد آنذاك والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠:

ملحق رقم (١)

حدود الكويت الشمالية كما وصفها
لوريمر.
الجزء الثاني، مجلد الخليج الفارسي،
صفحة ١٠٦٠.

في الشمال، فإن أكثر المواقع التركية المتقدمة تقع في أم قصر وصفوان، ولا جدال في أن نفوذ شيخ الكويت يمتد حتى جدران هذه

ملحق رقم (٤) (أ)

ملحق رقم (١) مرفق بالرسالة شبيه
الرسمية المؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير
١٩١٣، الصادرة عن وزارة الهند
والموجهة إلى وزارة الخارجية
(البريطانية).

١ - حدود الكويت والقبائل الخاضعة للشيخ كما هي موضحة
ومحددة في الملحق رقم (٤) المرفق بالذاكرة المؤرخة في ١٨ تموز/
يوليو ١٩١٢ والتي هي كما يلي:

٢ - من الساحل في مدخل (قم) خور الزبير، فإن خط (الحدود)
يتجه باتجاه الشمال الغربي حتى يمر من جدران قلعة صفوان وإلى
جبل سنام ومرتفع الرثق.

ملحق رقم (٤)

تم اعداد المادة (٧) من مسودة
اتفاقية الكويت بتاريخ ٢٦ آذار/
مارس ١٩١٣.

تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة (٦)
من هذه الاتفاقية كما يلي:

خط يمتد باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل (قم)
خور الزبير، حتى يمر، ولكن لا يتضمن جدران القلعة في صفوان وإلى
جبل سنام ومرتفع الرثق.

ملحق رقم (٥)

المادة (٧) من مسودة اتفاقية
الكويت (انظر الملحق رقم (٤)) والتي
تم تعديلها استناداً الى مقترحات وزارة
الهند المؤرخة في ٣١ آذار/ مارس
١٩١٣.

تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة (٦)

ملحق رقم (٨)

«لقد تضمنت الرسالة رقم (٢٩٤٤) والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢، الصادرة عن رئيس الوزراء العراقي الى المندوب السامي البريطاني في العراق، وصفاً لحدود الكويت - العراق.

«من التقاء وادي العوجة مع الباطن، ومن ثم باتجاه الشمال بامتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان، ومن ثم باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم للكويت».

ملحق رقم (٩)

وصف الحدود العراقية - الكويتية والتي تضمنتها الرسالة الصادرة عن سفير صاحب الجلالة في بغداد، إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٠.

(١) «على طول الباطن» يسير خط الحدود مع التالوك أي بعبارة أخرى: خط أعمق منخفض (في الوادي).

(٢) «تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان» هي النقطة الواقعة في خط التالوك للباطن إلى الغرب من النقطة وقليلًا إلى الجنوب من صفوان، حيث الموقع ولوحة الطريق اللذين يؤشران الحدود كانا موجودين حتى آذار/ مارس ١٩٣٩.

(٣) من الباطن بالقرب من صفوان، يكون خط الحدود موازياً لخط العرض، حيث توجد النقطة المذكورة أعلاه، وفيها كان يوجد سابقاً الموقع ولوحة التأشير.

منذ أن أرسلت لكم رسالتي رقم (٦٣٤٣/٤١)، والمؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر حول أم قصر. وقد علمنا بأن وزارة الخارجية تتفق مع وجهة نظرنا، بأن الوقت مناسب لإعادة النظر مرة أخرى بالقضية، وأنها تقوم باتخاذ الاجراءات لهذا الغرض. وأننا نعتقد بأنه لغرض القيام بذلك، فإنك قد تجد من المفيد هنا أن أذكر لكم ملخصاً للنقاط التي يجب التوصل إلى اتخاذ قرارات بصدها الآن من وجهة نظرنا:

(أ) لقد جاء في رسالتي المشار إليها أعلاه، بأنه يتوجب بذل جهود جديدة لتخطيط الحدود. وان المراسلات التي جرت بعد ذلك، تشير مرة أخرى إلى التأخير المتوقع قبل القيام بأي مسح. وفي برقيته رقم (١٣٦٨) والمؤرخة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، يقول كورنواليس (السفير البريطاني في بغداد)، بأنه يجب أن نباشر بدرس هذا الموضوع استناداً إلى وجهة نظرنا فيما يخص الحدود، إلا أنه نظراً إلى اختلاف وجهات النظر بين الوكيل السياسي في الكويت، والسلطات الرسمية الأخرى التي قامت مؤخراً بدراسة القضية محلياً، فإنني أشك في امكان تحديد وجهة نظرنا، إذ انه ليس من السهولة بمكان. وعلى أي حال، فإننا لم نستلم بعد المذكرة التي تتضمن نتائج بحوث هيكينبوثام التي وعد بها المقيم السياسي في برقيته رقم (٤٥٠)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. وفي هذه الظروف، فإننا نميل إلى مشاركة حكومة الهند والمقيم السياسي في وجهة نظرهما، بأنه يجب تأجيل النظر في موضوع أي مسح، أو أي تخطيط للحدود إلى ما بعد الحرب. وعند ذاك، فإن المسلك الوحيد المفتوح أمامنا، هو وضع الترتيبات العملية المطلوبة، على افتراض أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تحديد الموقع المتعلق بالحدود الكويتية - العراقية.

(ب) إن النقطة الأولى التي تتطلب الدراسة، هي الطريقة التي تتم بها إدارة الميناء بينما الحرب قائمة إلى حين حل قضية الحدود.

وقد تم إبلاغ الحكومة العراقية، بأن الميناء سيبقى تحت سيطرة السلطات العسكرية البريطانية خلال الحرب. (انظر الفقرة (٢)) الواردة في برقية وزارة الخارجية الموجهة إلى بغداد، رقم (٦٧٥) في ٢٥ تموز/ يوليو الماضي)، وأعتقد أنه أصبح واضحاً بشكل عام، بأن السلطات العسكرية البريطانية ستكون مسؤولة عن فروع الإدارة كافة. وتم اعطاء تعهد مماثل الى شيخ الكويت. وفي برقيتها رقم (٥٤) والمؤرخة في ٣ كانون الثاني/ يناير، قالت حكومة الهند بأن السلطات العسكرية البريطانية في العراق ستعترض بشدة على وضع هذا العبء الاضافي عليها، وأعتقد أن وزارة الخارجية تميل إلى تأييد ذلك ولو لأسباب مختلفة، إذ انه ليس من الملائم ترك الإدارة المدنية في الميناء بيدها. ولم تعد حكومة الهند في الوقت الحاضر مسؤولة عن السيطرة العسكرية في العراق، ومن المحتمل أن يكون للقائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (القاهرة) رأي حول هذا الموضوع. لذا، فإن هذا الموضوع يتضمن مناقشة ما يلي للتوصل إلى قرارات بصده:

(١) فيما إذا كان بالإمكان تكليف السلطات العسكرية بإدارة الميناء خلال فترة الحرب.

(٢) إذا كان الجواب بالنفي، فهل بالإمكان إقامة إدارة مدنية بريطانية هناك.

(٣) وإذا ما تقرر أن هذا غير عملي، فهل من الممكن تبني المقترح الوارد في الفقرة (٤) من برقية حكومة الهند رقم (٥٤)، بتشكيل مجلس إدارة مشترك، يمارس الاختصاص القضائي التام بشكل مؤقت، إلى حين التوصل إلى ترتيبات دائمة في ضوء ما يتم إقراره بشأن مسألة الحدود.

(ج) النقطة المهمة الأخرى، هي مسألة إجراء الاتصالات الأخرى بالحكومة العراقية وبشيخ الكويت. وقد تم توضيح مسألة أهمية إصدار تصريح حول نياتنا إلى الشيخ، في الفقرة (٧) من برقية المقيم

السياسي رقم (٤٥٠)، والتي أشار فيها المقيم السياسي إلى أنه إذا لم يتم الرد على طلب الشيخ بعدم تسليم أي أبنية للميناء، فإنه قد يفسر ذلك السكوت بالرضى. والذي نقلناه الى (الشيخ) حول نظام الميناء خلال فترة عدم تحديد الحدود، يعتمد على قرارنا الوارد في (ب) أعلاه. أما بصدد الضمانات التي ستعطى له بصدد نيات حكومة صاحب الجلالة بعد الحرب، فبالإمكان النظر الى الحل المقترح في الفقرة (٤) الواردة في رسالتي الأخيرة. وأعتقد أنه إذا ما كان من الحكمة عدم الاشارة في هذه المرحلة إلى احتمال تشكيل مجلس ادارة مشترك للميناء، فالمفروض الاعتماد على التوصية التي قدمها المقيم السياسي في الفقرة (٧) الواردة في برقيته رقم (٤٥٠)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر.

ونأمل انكم ستكونون قادرين على ترتيب مناقشة هذه النقاط، في اجتماع مبكر للجنة الشرق الأوسط (الرسمية). وإذا ما رغبتكم، فبإمكاننا إدراج هذه النقاط في محضر اللجنة، أو تفضلون ان يتم ذلك في وزارة الخارجية. سأرسل نسخة عن هذه الرسالة الى السير ويليام باترшил، وإلى الدوائر الممثلة في اللجنة.

المخلص

(توقيع)

بيل

الموقف البريطاني من الحدود الكويتية - العراقية

رقم الوثيقة: F0371/31369

١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢

تتضمن الوثيقة التالية موقف المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي دبليو. آر. هي، من موضوع التعاريف التي وردت بصدد الحدود الكويتية - العراقية في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣، والتحديد الذي أورده السير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق عام ١٩٢٣، عندما تم التأكيد والقبول بالتعريف الذي جاء في مذكرته رقم (٥٠٤٥) بتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٢٣، الذي استند فيه إلى التعريف الوارد في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣، وأخيراً الجدل الذي أثاره السفير البريطاني في بغداد السير بازل نيوتن في تعريفه للحدود المذكورة، استناداً إلى قناعته واجتهاداته التي أوردها في رسالته رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر، الموجهة إلى رئيس الوزراء العراقي، آنذاك نوري السعيد. فكتب المقيم السياسي ما يلي، مبيناً وجهة نظره من التعريفات الثلاثة لخط الحدود الكويتي - العراقي:

مكتب المقيم السياسي في الخليج

الفارسي

مخيم البحرين

١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢

رقم (١٨٢٥/٤٢)

موثوق برقم (٧٨/سي).

من هذه التعريفات الثلاثة، والنقطة التي تستوجب القرار هي، فيما إذا ما كان سيعتبر لأغراض التعريف جزءاً من خور الزبير أو خور عبد الله أو خور صبية.

٣ - يمتد وصف لوريمر كما يلي: «يمكن أن نعتبر الحدود خطأً يمتد من خور الصبية، ليمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام، ومن هناك إلى الباطن». ويشير لوريمر في الصفحتين ١٥٠٣ - ١٥٠٥ من الجزء الثاني من مجلده «حول الخليج الفارسي» إلى: «الامتداد باتجاه الشمال لخور عبد الله وخور صبية المعروفة محلياً بخور الثعالب». ان وصف لوريمر للحدود ليس دقيقاً جداً، إلا أن اعتقادي هو أنه يعتبر الحدود خطأً مستقيماً يمتد من حافة الممر المائي وماراً مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان، وقد أشار إلى خور الثعالب بأنه تقريباً خور الصبية.

٤ - ان الترجمة الحرفية للمادة (٧) من اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ هي كما يلي: «يترك خط الحدود الساحل عند مدخل خور الزبير نحو الاتجاه الشمالي الغربي، ويمر مباشرة جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام، ليترك هذه الأماكن وأبارها لولاية البصرة». وبالنسبة إلى الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية، فإن هذا الخط مطابق لوصف لوريمر. وعلى الرغم من أن الخارطة صغيرة المقياس ومرسومة بشكل غير دقيق، إلا أنها توضح بشكل بارز بأن الخط يترك الساحل في النقطة النهائية الجنوبية لخور الثعالب، ومن ثم يستمر بالاتجاه الشمالي الغربي تقريباً إلى أم قصر، حيث ينعطف بحدّة نحو صفوان. وأعتقد من ذلك، بأنه لأغراض هذه الاتفاقية، فقد تم اعتبار الطرف الجنوبي لخور الثعالب كمدخل (فم) لخور الزبير، وتم وصف الحدود بأنها خط يمتد من الضفة اليمنى لخور الثعالب في طرفه الجنوبي، صعوداً وبصورة عملية إلى جدران أم قصر، ومن ثم يستدير باتجاه الغرب نحو صفوان. وكان رأيي في السابق (انظر الفقرة (٣) من

الزبير، إذ انه لم يقصد أن ينتهي الخط الذي رسمه عند نقطة التقاطع الثلاثية لخور الثعالب وخور صبية وخور عبد الله، بل ينتهي عند النقطة التي تجعلها الاتفاقية البريطانية - التركية تبدأ. أي بعبارة أخرى، عند الضفة اليمنى للطرف الجنوبي لخور الثعالب، كما أنه كان يقصد بأن هذا الخط يمتد من صفوان وحتى أم قصر، ومن ثم يستدير من هناك جنوباً كما هو الحال في الخارطة المرفقة بالاتفاقية.

٦ - وعندما قمت بزيارة المكان مع سفير صاحب الجلالة في ٢٥ شباط/ فبراير، كان المد منخفضاً ولم يكن هناك ماء على الإطلاق في خور أم قصر، مما جعل خور الثعالب يبدو كجزء من خور الزبير. وكان بالإمكان مشاهدة قعر أم قصر الطيني ممتداً إلى داخل الأراضي إلى مسافة ميلين أو ثلاثة أميال. ولا شك أنه لو كان مستوى المياه عالياً لتغير الانطباع. وذكر أحد الضباط المهندسين في الجيش البريطاني الذي كان برفقتنا، بأن العرب يشيرون دائماً، وكما جرت العادة، إلى الممر المائي الواقع شمال مدخل خور أم قصر بخور الزبير.

٧ - وإذا ما اعتبرنا المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية - التركية هي الأساس لنا لتعريف الحدود، وهو ما كان يهدف إليه السير برسي كوكس بوضوح في عام ١٩٢٣، فإنني أعتقد بأن خط الحدود سيمتد من حافة الماء عند الضفة اليمنى لخور الثعالب في طرفه الجنوبي، وإلى الأعلى في نقطة تقع مباشرة جنوب قلعة أم قصر. وإن استخدام «مباشرة» هو مصطلح غامض، إلا أنه يمكن اعتباره مؤشراً للمسافة التي لا تزيد عن ١٠٠ متر. ولا بد أن أذكر هنا بأن المسافة الكلية من حافة الماء عند الضفة اليمنى لمدخل خور الثعالب وإلى قلعة أم قصر، لا تقل عن ميلين. ويمتد هذا الخط قريباً جداً على امتداد الضفة اليمنى لخور الثعالب، ليترك مسافة قليلة لرسو السفن داخل الأراضي العراقية.

٨ - ما ورد أعلاه هي وجهات نظري الشخصية. وأعتقد بأنني مقتنع بأنه عند قراءة التعريفات المتعددة، فإن تعريف عام ١٩٤٠ للحدود من مصلحة العراق تماماً، ونظراً إلى عدم قبول العراق به، فإنني أوصي بشدة على اعتباره ملغياً. ولا شك بأن تأثير قبول خط (الحدود) الذي اقترحه الآن بدلاً من تعريف عام ١٩٤٠، سيضيف إلى أراضي الكويت شريطاً صحراوياً ضيقاً، إلا أن الطرف النهائي الواسع من هذا الشريط هناك، هو مساحة عدة أميال مربعة قليلة والتي ستكون لها أهمية كبيرة عندما يتم تطوير أم قصر. إضافة إلى ذلك، يمكن القول بأن هناك الكثير مما يمكن أن يقال بصدد تعريف ويكفيلد (للحدود)، وأعتقد أن من رأيي عدم إصدار أي تعريف آخر، مما سيعرقل جهود السلطات الكويتية لمناقشة الموضوع لمصلحتهم، عند تشكيل لجنة لتخطيط الحدود في النهاية.

٩ - وختاماً، بالإشارة إلى الفقرة (٢) من برقيتكم رقم (٣٢٩٠)، والمؤرخة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٢، فإنني أعتقد بأنه من المحتمل عندما يحل الوقت المناسب لإجراء التخطيط الفعلي للحدود، ستتبدل الشخصيات والظروف مع الزمن، لدرجة أنه سيتم تجاهل الاتفاق الذي سيتم بين مختلف السلطات البريطانية المعنية حول كيفية رسم خط الحدود. لذا، فإنني وبكل احترام، أنصحكم بالتوقف عن إجراء أي محاولة أخرى لتعريف خط الحدود بالضبط، وأن نبقي مقتنعين بما تضمنته الفقرة (٣) من برقية سفير صاحب الجلالة المؤرخة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٤٢ الموجهة إلى وزارة الخارجية (البريطانية)، بأن جزءاً من المنطقة (ويقصد بها منطقة الميناء الذي سينشأ في أم قصر)، يقع داخل الأراضي المتنازع عليها، جزء في العراق بشكل لا يقبل الجدل، وجزء آخر داخل الكويت بشكل لا يقبل الجدل أيضاً. وأن تعتبر المنطقة كلها منطقة عسكرية بشكل استثنائي خلال فترة الحرب.

١٠ - سأقوم بإرسال نسخة عن هذه الرسالة إلى حكومة الهند،

بين خور عبد الله وصفوان

وسفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد، والعقيد برايور والوكيل
السياسي في الكويت.

المخلص

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

تثبيت العلامات على الحدود الكويتية - العراقية

رقم الوثيقة: F0371/31369
أذار / مارس ١٩٤٢

موثوق

حكومة الهند
مكتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي
مخيم البحرين
رقم (٢٤٢٣/١٩٤٢)
١٩٤٢ رقم (س/ ١٩٩)

إلى فخامة سفير حكومة صاحب الجلالة، بغداد.
مكررة إلى وزير الهند لحكومة صاحب الجلالة، لندن
سكرتير حكومة الهند، دائرة الشؤون الخارجية،
نيودلهي الوكيل السياسي، الكويت.

١ - اشارة الى الفقرة (١) لبرقية بغداد رقم (١٣٦٨)، والمؤرخة
في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ الموجهة إلى وزارة الخارجية،
وإلى الفقرة (٢) من برقيتي رقم (٤٨٤)، المؤرخة في ٢٦ كانون
الأول/ ديسمبر ١٩٤١.

٢ - نقل الوكيل السياسي في الكويت تقريراً مفاده، بأن دائرة
المساحة في الهند قد قامت بنصب عمود حدودي كونكريتي (من
الخرسانة)، عند أقصى نخلة تقع في جنوب صفوان. وعمود حدودي
آخر على مسافة كيلومتر واحد بالضبط من العمود الأول. وذكر ضابط
هندي يعمل في صفوان، بأنه قد تم وضع علامة تأشير تمتد الى خور
عبد الله.

٣ - لذا، أرجو إبلاغي فيما إذا كانت لهذه الأعمدة أي قيمة
جوهريّة فيما يخص قضية الحدود. مثلاً هل إن العمود المنصوب في
أقصى الجنوب يؤشر موقع اللوحة الخاصة بالاشارة قديماً، أم أنه قد

١٩١٣ قد خرقتها، ولا يمكن القبول بنص المجلد بأنه الدليل الحاسم لنيات المتفاوضين لـ «الخط الأخضر».

٣ - وللتعامل أولاً مع نقطة البداية في الشرق لخط الحدود، لا يمكن أن أقبل بما قاله ويكفيلد، بأن «مدخل (فم) خور الزبير» يعني النقطة التي يلتقي فيها خور أم قصر مع خور الزبير. وإذا، ما افترضنا معه، بأن هذا المصطلح قد استخدم لتوضيح نقطة البداية لخط الحدود الذي أورده لوريمر «من خور الصبية»، فإن التعريف الخاص بلوريمر لخور الصبية هو بالتأكيد دليل مقنع أكبر لما كان مقصوداً، وليس ضمناً (إذ أنه ليس بتصريح قاطع) كما أشار إليه في موضوعه حول أم قصر، بأنه يجب اعتبار أن خور الزبير يبدأ في النقطة حيث يبدأ خور أم قصر. وحول خور الصبية فقد كتب لوريمر (في المجلد الثاني في صفحتي ١٦٣٢ و ١٦٣٣): «بأنه ممر مائي مهم إلى البحر والممتد نحو الشمال والشمال الغربي على مسافة ثلاثين ميلاً تقريباً من مدخل خليج الكويت إلى جزيرة وربة... وهناك امتداد صغير للخور يمر من غرب جزيرة وربة ليتصل بخور الثعالب، والذي تقع أم قصر على فرع من فروعه». ويبدو من الواضح تماماً من هذا، بأن لوريمر لم يعتبر خور الصبية ممتداً إلى الشمال أكثر من جزيرة وربة. وقد تم تأكيد ذلك مرة أخرى في موضوعه حول خور عبد الله (المجلد الثاني في صفحتي ١٥ و ١٦) حيث تقسم جزيرة وربة خور عبد الله إلى قسمين. وبهذا الصدد يقول لوريمر: «قناة عميقة تمتد نحو الشمال من وربة، والذي يربط خور عبد الله بخور الثعالب، والذي تقع عليه أم قصر، بينما الآخر والذي يسمى بخور بوبيان، يؤدي من خور عبد الله وجنوب وربة إلى خور الصبية». إضافة إلى ذلك: «فإن مدخل خور الزبير ليس من الطبيعي أو من المعقول من الناحية الجغرافية الوصفية أن يكون النقطة التي يلتقي فيها خور أم قصر مع خور الزبير. وعلى الأرض، يمكنني القول من خلال قيامي بجولة شخصية، أن خور الزبير وخور الثعالب (قبولاً بالاسم الذي

أورده لوريمر)، يشكلان شريطاً مائياً مستمراً ومتصلاً، بينما نجد عند المد المنخفض أن خور أم قصر جاف، وأن عدم أهمية هذا الخور بصورة عامة مقارنة مع الممر المائي الرئيسي، موضح باللون الأزرق في الكراس الخاص بالخرائط، المعد من قبل مقر الجيش العاشر المرفق بهذه الرسالة. إضافة الى ذلك، فإن على الخرائط الصغيرة المقياس، والتي تظهر فيها كل الدراسات السابقة الخاصة بالحدود، فإن خور أم قصر اما أن يكون غير مؤثر على الخارطة، لأنه صغير جداً، أو يظهر كنقطة مائية صغيرة جداً. (وخصوصاً أن في الخارطة الملحقه بالاتفاقية البريطانية - التركية لا يظهر خور أم قصر). لذا، فإنه من الصعب الاعتقاد، بأنه حتى لو أخذ المتفاوضون بعين الاعتبار وجود خور أم قصر، فإنهم سيختارون تثبيت النقطة التي تدخل في الممر الرئيسي باعتبارها «مدخل خور الزبير». ومن ناحية ثانية، فإن الخارطة المرفقة بمجلد لوريمر، وكذلك الخارطة الملحقه بالاتفاقية البريطانية - التركية، وكذلك الخرائط الأخرى التي سبقتها كلها، تذكر ثلاثة ممرات مائية فقط في هذه المنطقة وهي: خور الزبير الذي يأتي تقريباً من الشمال الى الجنوب، وخور عبد الله الذي يحاذي الشواطئ الشرقية والشمالية لجزيرة بوبيان، والذي ينقسم الى قناتين بوجود جزيرة وربة، وخور صبية، الذي يفصل جزيرة بوبيان عن أرض (الكويت) الأصلية. وإن الشريط المائي المعروف من قبل لوريمر باسم خور الثعالب لا يوجد له اسم منفصل في أي مكان. ومن يراجع الخارطة، يجد بأن هذا الخور، ما هو إلا المقتربات الطبيعية السفلى لخور الزبير. وإن لهذا الشريط المائي مدخلاً واضحاً على الخرائط كافة، وخصوصاً في المنطقة التي تفصلها جزيرة وربة الى خور شتانة (الذراع الشمالية لخور عبد الله) وامتداد خور الصبية. وأجد من الصعوبة الافتراض أن المتفاوضين لاتفاقية عام ١٩١٣، كانوا يقصدون أي نقطة أخرى. كما انني متأكد ان السير بيرسي كوكس كان يقصد النقطة نفسها بالقول «من تقاطع خور الزبير بخور عبد الله».

الخاص بالحدود التي طالما وافقت عليه، إذا ما تم تقديم اقتراح لتعريف جديد يضر بمصالحها.

٥ - وأنتقل الآن إلى النظر في المسألة العملية لميناء أم قصر. ففي الوقت الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة ببناء الميناء من قبل مقاولين أميركيين، فإنه لا يمكن الاستغناء عن المساعدة العراقية في عدة مجالات - وخصوصاً في مجال الحفر وتنظيف قعر البحر - وإن تجهيز الماء يتم بالانابيب من العراق، وسيتم ربط الميناء بخط السكك الحديد العراقية. وبصورة عامة، فإن الموضوع سيعتمد على الشمال وليس على الجنوب. لذا، فإن حسن نية العراق يعتبر عاملاً مهماً في نجاح تشغيل الميناء. وكما ستعلم، فإن الحكومة العراقية وفي أوقات مختلفة، كانت تدرس موضوع بناء ميناء في هذه المناطق المجاورة، وإن موقفهم المتعاون معنا بصدد المشروع الحالي، ناجم، لا شك، عن توقعاتهم بأنه بعد نهاية الحرب، سيمتلكون ميناء بكلفة بسيطة أو من دون تكاليف. وأعتقد أنهم سيصابون بردة فعل قوية في موقفهم الحالي، إذا ما رفضت حكومة صاحب الجلالة الآن القبول بتعريف الحدود الذي تقدموا به واقترحوه في عام ١٩٤٠، واعطاء منطقة الميناء أو جزءاً من أراضيهم إلى الكويت. لذا، فإنني أقترح بأنه إذا ما تقرر التخلي عن تعريف صيغة عام ١٩٤٠، واتخاذ صيغة أخرى مفضلة لشيخ الكويت، فإنه من الأفضل الانتظار لحين انتهاء الحرب قبل الضغط على الحكومة العراقية لقبول تعريف آخر جديد في سبيل الحصول على تعاونهم المطلوب. وكما هي الأوضاع في الوقت الحاضر - وعلى وجه الخصوص نظراً إلى أن جزءاً من المدينة الجديدة «أم قصر» يقع داخل الأراضي الكويتية - فلا أعتقد أن الحكومة العراقية ستعترض على قيام السلطات العسكرية البريطانية بإدارة كل المنطقة، كما ورد في الفقرة الرابعة من برقيتي رقم (١) والمؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير. وإذا ما حصل ذلك (وقع الاعتراض)، فإنه من البساطة بمكان حظر دخول أي جهاز من أجهزة الحكومة العراقية إلى داخل الجزء العراقي من الأراضي التي تقوم عليها المنشأة

الجديدة، وبذا، يتم تجنب المساومة بالأراضي المشكوك في عائديتها لأي من الطرفين.

٦ - وانكم يا سيدي أفضل شخص قادر على تقويم الآثار المترتبة على المصالح الامبريالية في الامد البعيد، نتيجة القيام باتخاذ قرار نهائي بصدد الحدود، بالتشاور مع الدوائر الأخرى لحكومة صاحب الجلالة، المعنية. وسأعرض عليكم هنا بعض الملاحظات القليلة. فقد تم الاقتراح في برقية المقدم برايور الموجهة الى وزير الدولة لشؤون الهند رقم (تي / ٣٩٤)، والمؤرخة في ٣ آب / أغسطس ١٩٤١، بأنه إذا ما أصبح الميناء عراقياً بعد الحرب، فإن الكويت ستكون في «خطر قاتل». ومن خلال حديثي في البصرة مع الوكيل السياسي الحالي في الكويت ومن سيأتي بعده، فقد علمت بأن الشيخ يخاف من النتائج السياسية وليس الاقتصادية، ولو أن النتائج الاقتصادية ستكون خطيرة، إذا ما تحولت تجارة الترانزيت المتجهة الى السعودية من الكويت الى أم قصر. ولا أعتقد أن هذه المخاوف مبالغ فيها، وستمارس ضغوط سياسية أو اقتصادية أكثر قليلاً على الميناء الجديد في أم قصر في الكويت، بدلاً من البصرة التي تقع على مسافة ٤٠ ميلاً من حدود الكويت.

٧ - سأرسل نسخة عن هذا التقرير الى حكومة الهند، والمقيم السياسي في الخليج الفارسي، والى الوكيل السياسي في الكويت.

خادمكم المطيع

(توقيع)

كينهان كورنواليس

وفي رد وزارة الخارجية البريطانية على رسالة السفير البريطاني في بغداد رقم (١)، والمؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ١٩٤٢، أشارت الوزارة الى موضوع كيفية ادارة ميناء أم قصر من قبل السلطات البريطانية بالتعاون مع

(ب) سيكون السكان مندمجين بشكل تام، أو سيكون بينهم عسكريون بريطانيون وموظفون مدنيون بريطانيون، وبعض المواطنين من الولايات المتحدة، وعمال، قسم منهم عراقي، والقسم الآخر كويتي، وهنود بريطانيون وغيرهم.

٤ - إذا ما تجنبنا تخطيط الحدود، فإنه يبدو بالنسبة إلينا بأن الحل الذي نسعى إليه سيكون بالشكل التالي: تكون إدارة المنطقة بأكملها، وبضمنها الشرطة والتشريع والسلطات القضائية والمالية (وبضمنها الجمارك) بيد ضابط، من المفروض فيه أن يكون ضابطاً بريطانياً أو موظف كحاكم. وسيستمد هذا الحاكم سلطاته من خلال تعيينه من قبل العراق والكويت، وسيخول بهذه السلطات من قبل الحكومتين. وستتم إدارة الميناء على أساس نظام مزدوج يشابه نظام السودان. وسيكون بإمكان الحاكم إصدار الأوامر التي تُطبق القانون الجنائي أو المدني العراقي على المنطقة بشكل عام، أو بالامكان تطبيق القانون الهندي (إذا ما كان ذلك ملائماً)، وسيكون بإمكانه إصدار مثل هذه الأوامر عندما تقتضي الضرورة. وبإمكانه تشكيل محكمة تضم عراقيين وكويتيين لإصدار الأحكام في الدعاوى المناسبة لاختصاصاتهم. وسيقوم الحاكم (في المنطقة) بتنظيم الشرطة، ومن المفضل أن تكون منطقة الميناء خارج حدود الجمارك للبلدين (العراق والكويت)، وبإمكانه جباية الضرائب المحلية عن المواد غير العسكرية المستخدمة في المنطقة. ويمكن انفاق الإيرادات الناجمة عن رسوم الميناء، إذا ما فرضت رسوم لهذا الغرض، والضرائب المحلية، على الإدارة.

٥ - وإن أي حل مثل هذا، سيتطلب موافقة الحكومتين العراقية والكويتية. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك في العراق موافقة البرلمان العراقي. وبالإمكان أن تكون هذه الاتفاقية (بين العراق والكويت) وقتية، لحين تخطيط الحدود والاتفاق بين العراق والكويت حول مستقبل الميناء بعد الحرب.

النزاع حول أم قصر والخط الفاصل بين الكويت والعراق

رقم الملف. F0371/68346

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧

في المذكرة التالية، يؤكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على ضرورة عدم تسليم أي مساحة من الأراضي في أم قصر، لوقوع جزء كبير من القطاع الجنوبي من الميناء داخل الأراضي الكويتية، إضافة الى الاكتشافات النفطية المحتملة فيها. وفيما يلي نص ما ورد في المذكرة المشار اليها.

المقيم السياسي في الخليج
البحرين

موثق

الى / اي. بي دونالدسون
مكتب علاقات الكومنويلث
لندن

دي. او. اس - ٢٠٢١

٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧

١ - أرجو الاشارة الى المراسلة المنتهية مع رسالة غالوي رقم (أس - ١٧٢٥)، والمؤرخة في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٤٧ الموجهة الى هاريسون حول موضوع الحدود الكويتية - العراقية.

٢ - لقد علمت من تاندي بأنه يتفق مع وجهات نظر غالوي.

٣ - وجهة نظري ان لا نتنازل بكل سهولة في الوقت الحاضر عن أي أراضٍ داخل بلدة أم قصر، حتى ولو كانت على بعد عدة أميال مربعة من الصحراء. وإذا ما كانت النية متجهة لانشاء ميناء في أم قصر - ولا توجد لدي أي معلومات فيما إذا كانت الحكومة العراقية ما زالت متحمسة لهذا المشروع - فإنها بالتأكيد ستعزز وتساعد الموضوع، إذا ما أعطي مجال للكويت لإبداء رأيها في ذلك، وإذا ما

كان من الضروري القيام ببناء بعض المنشآت والأبنية داخل الأراضي الكويتية. اضافة الى ذلك، فإن آبار النفط المحتملة في هذه المنطقة غير معروفة، وهذا سبب اضافي يحملنا على عدم التخلي والتنازل عن أي أراضٍ، على الرغم من أنني لا أعطي أهمية كبيرة لهذا السبب، إذا لم يكن هناك أي أمل على القيام بتطوير أم قصر كميناء.

٤ - لا أعلم فيما إذا كان من واجبي أن أعبر عن وجهة نظري حول التكتيك في هذه الحالة، إلا أنني أقترح بأنه يجب اللجوء إلى التحكيم (حول الحدود) فقط، إذا لم يظهر هناك أي سبيل آخر. وأعتقد أنه، في كل الأحوال، سيتم الاستفسار من الحكومة العراقية فيما إذا كانت مستعدة للبحث في موضوع تخطيط الحدود الآن، وأنه يتوجب استشارة حاكم الكويت حتى قبل الإقدام على توجيه هذا السؤال الى الحكومة العراقية. وأقترح أنه في حال رد الحكومة العراقية بالايجاب، فإننا سنقوم بتقديم خارطة لهم ذات مقياس كبير نوعاً ما، لنطلعهم على الخط الحدودي الذي نطالب به نيابة عن الكويت، استناداً الى التعريف الوارد للحدود كما جاء في تأكيد رئيس الوزراء العراقي في رسالة رقم (٢٩٤٤)، والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢ الموجهة الى المندوب السامي (البريطاني) في العراق، انظر الملحق (٨) المرفق بذاكرة ويكفيلد، والتي قمت بإرسال نسخة عنه مرفقة برسالتي رقم (أس - ١٨١)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١. ويجب التقرير أولاً إذا ما سيتم تفسير هذا التعريف استناداً إلى ما اقترح عليه ويكفيلد في مذكرته، أو لتفسيره كما جاء في رسالتي رقم (٧٨ - سي)، والمؤرخة في آذار/ مارس ١٩٤٢، أو بطريقة أخرى؟ إذا ما اقترحت الحكومة العراقية اتباع تعريف عام ١٩٤٠ أو طريقة أخرى؟ فإنه يتوجب علينا أن نحاجهم، وأن نستشير شيخ الكويت قبل اقتراح اللجوء إلى التحكيم.

(توقيع)

دبليو. آر. هُي

وإذا أردنا الاعتماد على أجوبة القوة الجوية، فيبدو بأنها تتضمن القول بأن التعريف البديل للحدود قريب جداً الواحد من الآخر عند أم قصر وليس كما يُعتقد في النزاع. لذا، فإن ما جاء في رسالة السفير (البريطاني) في بغداد لعام ١٩٤٢، بأن خط الحدود لعام ١٩٤٠ يقع على مسافة حوالي المليون جنوب أم قصر يجلب الشكوك. وإن ما جاء في مذكرة الدائرة الشرقية حول قول العقيد ديكسون (والتي تم مناقشتها في القسم الخامس الفقرة (٥) من المذكرة المرسلة من قبل هذه الدائرة)، بأن خط المرور المستقيم يترك أم قصر إلى العراق بمسافة ميل واحد هو أمر قد يكون صحيحاً.

وعلى أية حال، فإن الصور تبين بأن منشآت الميناء، تمتد بمسافة أقل من ميل إلى جنوب قلعة أم قصر، وإن أي امتداد آخر لها لا يمكن أن يمتد أكثر من ميل جنوبها. وانها تظهر بأنه في كلا التعريفين، فإن خط الحدود لا يمر عبر أي منشآت تعود للميناء والتي تقوم حالياً، باستثناء مخيم يقع غرب الميناء، والذي يمكن دون شك إزاحته.

ان تفسير خط الحدود الذي ينحني عند أم قصر يمر من خلال منشآت الميناء إذا ما كان «جنوب» أم قصر (مباشرة جنوب في اتفاقية عام ١٩١٣) يعني «مسافة لا تقل عن ١٠٠ يارد». إلا أنه كما اشارت إليه وزارة الخارجية، إذا ما كانت «جنوب» صفوان تعني من قبل الطرفين مسافة ميل تقريباً جنوب صفوان، كما هو متفق عليه دائماً، (بالتأكيد من قبل الوكيل السياسي في الكويت الذي كان مسؤولاً عن تثبيت لوحة الحدود)، فمن المعقول، إذاً، ان نقول بأن «جنوب» أم قصر يعني المسافة نفسها، وليس مسافة لا تزيد على ١٠٠ يارد. ولهذا السبب، تم اختيار مسافة تقريبية لميل واحد جنوب صفوان وأم قصر لأغراض حسابية، في الأسئلة الموجهة إلى القوة الجوية التي قامت بالتصوير الجوي، كأقرب مسافة للنقاط المتنازع عليها. وإذا ما كانت هذه الحسابات صحيحة، فإنه بالامكان التوصل

إلى الاستنتاجات التالية:

١ - إذا ما كان التعريف «جنوب» أم قصر يعني حوالى ميل واحد جنوب أم قصر، فالتعريفان للحدود، إذاً، متقاربان الواحد من الآخر كثيراً، وليس كما يعتقد في الجدل الدائر، ولا توجد هناك مسائل ذات جوهر كبير قد تم الاختلاف عليها. وفي كلتا الحالتين، فإن ميناء أم قصر يقع داخل العراق.

٢ - عند تفسير معنى «جنوب» أم قصر، فإنه من المناسب النظر في التفسير المتفق عليه لعبارة موازية في المعنى، وهي «جنوب» صفوان والتي كانت تعني دائماً مسافة كبيرة جنوب صفوان، بينما اتفاقية عام ١٩١٣ تقول «مباشرة» جنوب، والتي هي في حد ذاتها مصطلح غامض، والتي يمكن تفسيرها من قبل المؤيدين للكويت بأنها تعني «ليس أكثر من ١٠٠ يارد جنوب أم قصر».

(توقيع)

بي. سي. وادام

دائرة الأبحاث

وزارة الخارجية

٦ شباط / فبراير ١٩٤٨

وفي محضر آخر لوزارة الخارجية البريطانية حول
النزاع الحدودي حول ميناء أم قصر، كتبت وزارة
الخارجية ما يلي:

رقم الملف: F0371/68346

شباط / فبراير ١٩٤٨

«لقد تم تلخيص تاريخ المحاولات السابقة لحل النزاع الحدودي الكويتي - العراقي، في مذكرة السيد وادام. ولقد أثارت القضية مرة أخرى بسبب رغبة شركة نفط العراق في معرفة موقف أم قصر، في حال رغبة شركة نفط البصرة في استخدامها كميناء لنقلات النفط.

وقد يتم ترسيم الحدود عاجلاً أم آجلاً، وعلى الرغم من أنه ليس من المناسب الآن إثارة هذه المسألة المتنازع عليها مع العراقيين، إلا أننا الآن في موقع أفضل عما كنا عليه منذ عام ١٩٤٠، للاقترار على التكتيك المستقبلي الذي سنتبعه في محاولة التوصل الى تسوية الموضوع، إذا ما كنا سنعتمد على أجوبة مقر قيادة قوات الشرق الأوسط، القائمة في تفسيرها للصور الجوية لمنطقة الحدود، على أسئلة السيد وادام. اضافة الى ذلك، ونظراً إلى أن وزارة الخارجية ستضطلع بمسؤولية الخليج اعتباراً من ١ نيسان/ ابريل من هذا العام، فإنه ليس من المطلوب استحصال موافقة وزارة الهند على أي أسس نقترحها لتسوية الموضوع، على الرغم من أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار، وجهات نظرها السابقة، بعد أن أصبحنا مسؤولين عن حماية مصالح شيخ الكويت.

وان تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ المعروف بـ «خط الحدود المستقيم»، هو أقصى ما توصلت إليه وزارة الخارجية ووزارة الهند في الاتفاق عليه. ولم يقبل العراقيون أو يرفضوا هذا التعريف. وقررت وزارة الهند بعد ذلك، وفي ضوء التقرير الذي قدمه الوكيل السياسي في الكويت في عام ١٩٤٢، بأن هذا التقرير غير منصف بالنسبة الى الكويت، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هذه الوزارة تفضل الدخول في مفاوضات استناداً الى اتفاقات عامي ١٩٢٣، و١٩٣٢، أو إحالة النزاع إلى التحكيم، وذلك بهدف وضع المعلومات الاضافية التي تراكمت منذ عام ١٩٤٠ أمام هيئة التحكيم.

وكانت وجهة نظر وزارة الخارجية، بأننا لن نتمكن من بدء المفاوضات مع العراقيين بأي تعريف أقل من تعريف عام ١٩٤٠. وكانت وزارة الخارجية تعتقد دائماً بأن وجهة نظر وزارة الهند القائلة، بأن «خط الحدود المستقيم» سيعطي العراقيين مساحات كبيرة من الأراضي والتي تعود الى الكويت، استناداً الى اتفاقات ١٩٢٣ و ١٩٣٢، هي وجهة نظر صحيحة، لذا، فإنهم يعتبرون بأن

الحل البديل لمسألة الحدود من خلال التحكيم هو أفضل على الرغم من السلبيات والمساوئ الواضحة الناجمة عن اعلان هذا الموضوع. ويبدو الآن، بأنه إذا ما كان تفسير الصور الجوية صحيحاً، بأن هناك اختلافاً في المسافة حوالي ٣٠٠ يارد فقط بين النقطتين، اللتين تم عندهما رسم «خط الحدود المستقيم» والحدود المرسومة، استناداً إلى تفسير وزارة الهند، فإنه سيقطع الساحل جنوب أم قصر.

وعلى أي حال، فإن تقرير وزارة الطيران يقوم على أساس الافتراض، بأن المسافات «جنوب صفوان» و «جنوب أم قصر»، يجب أن تكون ميلاً واحداً. وعلى كل، فلا يوجد لدينا أي دليل لتأكيد صحة الافتراض، بأنه إذا كان «جنوب صفوان» يعني مسافة ميل واحد، فإن «جنوب أم قصر» يعني الأمر نفسه أي بمسافة ميل واحد. وتعتقد وزارة الهند بأن عبارة «مباشرة جنوب» الواردة في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ يجب أن تُفسر حرفياً، بأنها تعني أن خط الحدود يجب أن يستدير بشكل منحني مباشرة جنوب أم قصر، تاركاً المنشآت الحالية للعراق، والمنطقة التي من المحتمل أن يتم توسيعها امتداداً لمنطقة الميناء للكويت. وكحل عملي ومعقول، فإنني لا أتردد في القول بأن وجهة النظر القائلة «جنوب أم قصر»، يجب أن تكون المسافة نفسها عند القول «جنوب صفوان» هي المرشحة للتطبيق.

إن سريان ونفاذ مثل هذا الافتراض يتطلب شرحاً قانونياً. بشرط أن يوافق الخبراء القانونيون لوزارة الخارجية على أن «جنوب أم قصر» يُفترض أن يكون على مسافة ميل واحد، عندها يتم حل اعتراضات وزارة الهند على «خط الحدود المستقيم»، وسيكون المقيم السياسي على أرضية أكيدة، لمفاتيحة الشيخ الذي تم ضمان موافقته على تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، لأنه تم القول بأنه وجد «فقط لتوضيح التعريف القائم» (انظر الفقرة (٥) من المذكرة).

وإذا ما تقرر بأنه من المرغوب فيه حل القضية الحدودية بشكل

المقترح يمر بين ورثة وبوبيان. ولم يوضح فيما إذا كان على علم بأنه استناداً إلى التعريف الرسمي للحدود، فإن «ورثة تعود إلى الكويت»، كما لم يذكر شيئاً عن الشكوك حول موقع ميناء أم قصر نفسه.

وعندما تردد السفير في مناقشة الموضوع في هذه المرحلة، قال وكيل رئيس الوزراء، بأننا سنستلم قريباً مذكرة تتضمن البدء بمناقشة قضية الحدود بأكملها. لقد أحرقنا أكثر أوراقنا المهمة حول هذا الموضوع في عام ١٩٤١ (خلال انتفاضة رشيد عالي)، على الرغم من أنه تم ملء معظم الفراغ خلال الحرب، إلا أنه ما زال من الصعب أن نشعر باليقين من أرضيتنا. وستساعدنا كثيراً لو قامت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية بتزويدنا بورقة بحث حول هذا الموضوع، للاستعداد في استئناف مناقشة هذا الموضوع.

سنقوم بإرسال نسخ عن هذه الرسالة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، وإلى الوكيل السياسي في الكويت، أو القنصل العام لحكومة صاحب الجلالة في البصرة.

المخلص

دار السفارة

تفاصيل وجذور قضية الحدود الكويتية - العراقية في مذكرة سرية بريطانية لعام ١٩٤٨

رقم الوثيقة: F0371/68346

كانون الثاني / يناير ١٩٤٨

في مذكرة أعدتها دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٤٨، تناولت المذكرة بالتفصيل خلفية وجذور مشكلة الحدود الكويتية - العراقية، والناجمة عن اختلاف التفسيرات لنصوص الاتفاقات الواردة بشأنها على مرّ السنين. وتبحث المذكرة في إشكالية الحدود والمعضلة، وفي الاتفاقات المبرمة والخاصة بالحدود، والمواضيع المتنازع عليها، والعوامل الأخرى

التي أدت الى اثاره موضوع أهمية تخطيط الحدود. وفيما يلي نص ما ورد في هذه المذكرة:

الحدود العراقية - الكويتية (أم قصر)

سري

١ - المعضلة

لقد نجم نزاع الحدود الشمالية للكويت مع العراق، عن اختلاف التفسيرات لنصوص العديد من الاتفاقات الحدودية بهذا الصدد. وعلى الرغم من الاتفاقية الوحيدة السارية حول الموضوع هي اتفاقية عام ١٩٢٣، التي قبلت بها الحكومة العراقية عام ١٩٣٢، والتي تم تسليمها الى عصبة الأمم بمناسبة دخول العراق في عضويتها، إلا أن الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ لها علاقة وترتبط بالموضوع، إذ أن تعريف عام ١٩٢٣، كان يهدف الى تطبيق ومتابعة ما ورد في الاتفاقية المذكورة. وكان التعريف الوارد في عام ١٩٤٠ (من قبل السفير البريطاني في بغداد السيد بازل نيوتن) والموجه الى الحكومة العراقية، يهدف الى تفسير التعريفات الواردة في عامي ١٩٣٢ و ١٩٢٣، وكذلك التعريف الوارد في الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣، إلا أنه لا ينطبق مع التعريفات الأخيرة، ولا يفسر التعريفات لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٢ بشكل صحيح. لذا، فلم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠، كما لم يتم التصديق على الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ أبداً (بسبب دخول تركيا الحرب العالمية الأولى وهزيمتها بالتالي، وتخليها عن الأراضي كافة التي كانت تسيطر عليها ضمن ممتلكات الامبراطورية العثمانية، وبضمنها المنطقة العربية).

٢ - الاتفاقات

إن النصوص المتعلقة بالموضوع هي كما يلي (انظر الخارطة رقم (٢)):

رقم ١٠٥١٥ (أ) الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣،
المادة (٧):

«يمتد خط الحدود باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل خور الزبير، ومن ثم يمر من جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام مباشرة، تاركاً هذه الأماكن والآبار لولاية البصرة، وعند وصوله الى الباطن...». وقد أرفق بالاتفاقية خارطة تم تأشير خط الحدود عليها باللون الأخضر. إلا أن الخارطة بمقياس صغير وغير دقيقة، ولا يمكن استخدام الخارطة رقم (١) لعدم دقتها في تفسير الحدود.

(ب) المذكرة رقم (٥٤٠٥) في ٢٩ نيسان / ابريل من السير بي. كوكس المندوب السامي في العراق، إلى الوكيل السياسي، الكويت:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك باتجاه الشمال على امتداد الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماماً، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله.

وأكد الشيخ أحمد (الجابر) بأن جزر ورية وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم تعود إلى الكويت. وبقدر تعلق الأمر بحكومة صاحب الجلالة، فإنه بالإمكان إبلاغ الشيخ بأنه قد تم الاعتراف بالحدود والجزر المذكورة أعلاه حسب الأصول. وكما تعلمون، فإن هذه الحدود مماثلة للحدود المؤشرة بالخط الأخضر، والواردة في الاتفاقية البريطانية - التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، إلا أنه يبدو أنه لا ضرورة للإشارة بشكل خاص إلى تلك الوثيقة عند مراسلتكم مع الشيخ».

(ج) رسالة مؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٢٢ من رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي في العراق، والتي يصف فيها الحدود بالشكل الوارد في (ب) أعلاه:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك نحو الشمال على امتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماماً، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. وتعود جزر ورية وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوثة وكبر وقاروة وأم المرادم إلى الكويت».

(د) وصف الحدود الكويتية - العراقية كما ورد في الرسالة رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٠، والصادرة عن سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية. ويهدف هذا الوصف إلى تفسير وصف عام ١٩٣٢، إذ تم طرحه على الحكومة العراقية مع التماس للقيام بتخطيط الحدود (والحكومة العراقية، في رسالتها الجوابية، لم تقبل ولم ترفض التعريف الذي أورده السفير، إلا أنها ذكرت بأن الوقت غير مناسب لإجراء ذلك).

«(١) على طول امتداد الباطن، يمتد خط الحدود بامتداد التالوك، أي بعبارة أخرى خط لأعمق انخفاض.

(٢) تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماماً نقطة التالوك للباطن الواقعة غرب النقطة وقليلًا إلى جنوب صفوان، حيث كانت لوحة تأشير الحدود والعمود قائمين هناك حتى آذار / مارس عام ١٩٣٩.

(٣) يكون خط الحدود من الباطن وإلى قرب صفوان بموازية خط العرض، حيث تقع النقطة المذكورة أعلاه، وفي المكان الذي كان فيه قائماً عمود الحدود ولوحة التأشير سابقاً.

(٤) ويعني تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، تقاطع تالوك خور الزبير مع تالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله المعروف بخور شتانة.

(٥) يكون خط الحدود من قرب صفوان وإلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة (٢)، والنقطة المحددة في الفقرة (٤). ويتم تعديل خط الحدود هذا، إذا ما وُجد على الأرض، بأنه يمس الضفة اليمنى لخور الزبير قبل وصوله النقطة المحددة في الفقرة (٤)، بشكل يجعله يسير مع خط المياه المنخفضة للضفة اليمنى لخور الزبير، إلى حين الوصول إلى نقطة تقع على الضفة مقابلة للنقطة المحددة في الفقرة (٤) مباشرة، تاركاً خور الزبير بأكمله للعراق».

٣ - نقاط النزاع

(١) تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله

لقد سبب اختلاف التسميات على الخرائط وفي الاستخدام المحلي المتداول، ظهور تفسير يتضمن بأن المقصود بهذه النقطة (تقاطع الخورين)، هو تقاطع خور الزبير مع ذراع قصيرة من الماء تصب في القناة الرئيسية، تقع شمال قلعة أم قصر تسمى خور أم قصر. ويسمى الجدول الرئيسي الواقع جنوب هذه النقطة، إما بخور الثعالب أو بخور عبد الله. وفي الحقيقة، فإنه قد تم تأشير خور عبد الله بشكل يمتد حتى شمال خور أم قصر على خرائط وزارة الحرب المطبوعة مؤخراً في عام ١٩٤٧ (ربع إنش). إلا أن الانطباع السوي، هو أن المقصود من ذلك في الاتفاقات، تقاطع خور الزبير مع خور شتانة في النقطة التي يلتقي فيه خور الصبية معهما بالقرب من جزيرة ورية، وقد قبل بهذا الرأي من أيّد سابقاً الرأي الآخر.

وإذا ما كانت الاتفاقية البريطانية - التركية تقصد ان هذه النقطة تقع عند مدخل خور أم قصر، فإن خط الحدود من هناك إلى النقطة الواقعة جنوب أم قصر تماماً، سيمتد بالاتجاه الجنوبي الغربي، وليس بالاتجاه الشمالي الغربي كما نصت عليه اتفاقية عام ١٩١٣. كما أن الانحناء الواقع جنوب أم قصر في الخط الأخضر المؤشر على

الخارطة المرفقة بالاتفاقية، والذي يعقد عليه الانصار المؤيدون للكويت أهمية بالغة، يناقض وجهة النظر هذه تماماً، لأنه، لو كانت وجهة النظر صحيحة، لكان خط الحدود قد اتجه بالاتجاه الشمالي الشرقي (قائماً من الغرب)، بدلاً من التوجه بالاتجاه الجنوبي الشرقي عند أم قصر. ويؤكد شيخ الكويت نفسه، في رسالته الموجهة إلى المقيم السياسي في عام ١٩٢٣ حول تسوية مسألة الحدود، بأن خط الحدود يمتد «جنوب أبار صفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل جزيرتي بوبيان ووربة». ويعترف المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بأن الغرض المقصود قد جاء بشكل مفصل وواضح في تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، إذ لا يوجد هناك بعد أي خلاف حول هذا الموضوع.

(ب) موقع النقطة الواقعة «جنوب صفوان»

لقد دار جدل كثير حول موضوع موقع هذه النقطة، من رأي يقول بأنها تقع ضمن ١٠٠ يارد. (اتفاقية عام ١٩١٣ تقول مباشرة جنوب)، وإلى رأي يقول على مسافة «ميل واحد جنوب أقصى نخلة تقع في أقصى الجنوب». إلا أن تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، يشير إلى موضوع لوحة تأشير الحدود، والتي تم القبول بها لعدة أعوام باعتبارها مؤشراً للحدود هنا، والتي أزيلت عام ١٩٣٩. ومع الأسف، فلا يوجد هناك أي اتفاق بين الحكومة العراقية والوكيل السياسي في الكويت حول موقع هذه اللوحة.

لقد تم وضع هذه اللوحة لتأشير الحدود في حوالى عام ١٩٢٣، وقد تمت إزالتها وأعيدت مرة أخرى لاحتجاج شرطة البصرة على ذلك عام ١٩٣٢. كما تم تحريكها وإزالتها مرة أخرى من قبل أشخاص مجهولين في عام ١٩٣٩، إذ تم وضع لوحة جديدة في المكان نفسه من قبل الوكيل السياسي في الكويت بحضور الشيخ. وقامت الشرطة العراقية بإزالة اللوحة بأوامر من الحكومة العراقية. وحول هذا الموضوع، وجهت الحكومة العراقية مذكرة بتاريخ ٢٥ حزيران/

يونيو ١٩٤٠ إلى سفير حكومة صاحب الجلالة، تضمنت أن ضابطاً بريطانياً يرافقه الشيخ، قام «بنصب عمود، ادعى الرائد ماركوين (الضابط البريطاني)، بأنه سيؤشر الحدود الفاصلة بين المملكة العراقية والكويت». وقد عبّرت المجموعة التي قامت بنصب العمود الحدود العراقية بعمق ١٠٠٠ متر من موقع صفوان، وكان العمود الجديد يقع على مسافة ٢٥٠ متراً داخل الحدود العراقية. لذا، فإنه يبدو أنه على الرغم من وجود اختلاف في الرأي بين الجماعتين حول المكان الصحيح للموقع، إلا أن الاختلاف لا يتجاوز مسافة ٢٥٠ متراً. وفي الحقيقة، فإن الحكومة العراقية مُلزمة ضمناً بالنص الذي يقول، بأن الحدود تقع على مسافة ١٢٥٠ متراً من موقع صفوان، كما تدعي أن المجموعة قد قامت بتثبيت عمود الحدود في نقطة تقع على مسافة ١٠٠٠ متر من موقع صفوان، وبمسافة ٢٥٠ متراً داخل الأراضي العراقية (في الحقيقة انها كانت لوحة تأشير الحدود وليست عموداً).

لذا، فإنه يبدو بأن الاختلاف حول هذا الموضوع بسيط جداً. ومن التعاريف الأخرى المتداولة: «ميل واحد جنوب أطراف صفوان»، والتعريف الآخر المشهور والمفضل هو: «ميل واحد لأقصى نخلة واقعة في أقصى الجنوب من صفوان». وفي رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، ذكر السفير البريطاني في بغداد بأن التعريف الآخر للحدود جنوب صفوان معروف من قبل العراقيين، وأنهم قد يصرون على ذلك التعريف في حال عدم الاتفاق حول موقع لوحة تأشير الحدود (والتي يقول عنها الوكيل السياسي في الكويت بأنها معروفة تماماً من قبل الأهالي هناك). ومن الجدير بالذكر هنا، بأن المقيم السياسي في الخليج الفارسي قد ذكر في رسالته المؤرخة في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، بأنه قد حصل هناك تطور زراعي كبير في أطراف صفوان، ولا يمكن تحديد موقع «أقصى نخلة في الجنوب»، إذ تغيرت معالم المنطقة بشكل كبير.

(ج) مسار الحدود بين صفوان والبحر

وهذا هو نواة النزاع وأصله. ففي مذكرة عام ١٩٤٠ الموجهة الى الحكومة العراقية، وُصِفَ هذا الخط بأنه خط مستقيم. وكان هدف هذه المذكرة، التي لم تقبل بها الحكومة العراقية، هو لتفسير الحدود القائمة وليس الاقتراح على حدود جديدة. إنها تفسر تعريف الحدود لعام ١٩٣٢، والذي يعتبر بدوره تأكيداً لتعريف عام ١٩٢٣ الذي كان يهدف أيضاً إلى تطبيق ومتابعة ما ورد في تعريف عام ١٩١٣. وكانت اتفاقية عام ١٩١٣ تهدف بكل وضوح، أن يسير خط الحدود من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر، ومن هناك ينحني الخط بالاتجاه الجنوبي حتى وصوله إلى تقاطع الخورين.

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام عظيم خلال الحرب، عندما قام الانكليز بتطوير ميناء في أم قصر ليكون بديلاً عن ميناء البصرة. وقد تم التخلي عن المشروع بعد صرف مليون جنيه من الميزانية التي خصصت مليوني جنيه لهذا الغرض، بسبب تبدل الموقف الاستراتيجي. وتمت إزالة المنشآت السيارة من الموقف. إلا أن أهمية هذا الميناء لم تغب عن تفكير الحكومة العراقية. وقد اكتشف الجيش البريطاني بأنه لا فائدة من ذلك الموقع، بسبب طغيان المياه في حال هبوب العواصف. إلا أنه الموقع الوحيد والممكن بعد البصرة لتطويره كميناء عراقي، (على الرغم من أنه موقع تكتنفه تعقيدات المشاكل الحدودية الدولية، وحتى في الجزء غير المتنازع عليه من الحدود الذي يمتد في وسط خور شتانة باتجاه البحر)، وأنه ليس من السهولة بمكان، أن يتخلى (العراقيون) عن آمالهم في تطوير ذلك المكان. ومن الممكن في حال تطويره أن يتغلبوا على مساوئ ذلك المكان.

٤ - قضية الخط المستقيم للحدود

(١) منذ طرح تعريف عام ١٩٤٠، تمسكت وزارة الخارجية (البريطانية) بوجهة النظر القائلة، بأنه في حال اتفاق العراق والكويت

دون اللجوء إلى التحكيم، فإنه من المستحيل مفاتحة الحكومة العراقية بمقترح أقل مما ورد في مذكرة عام ١٩٤٠. وإذا ما تم ذلك، (أي تقديم مقترح غير ما ورد بتعريف عام ١٩٤٠)، فإنه لا أمل في التوصل إلى تسوية، وأنه سيعرض سمعة حكومة صاحب الجلالة للخطر.

(٢) لقد أعطى شيخ الكويت موافقة على هذا التعريف للحدود، لذا فلن يكون هناك اعتراض من طرفه على هذا التعريف، باعتباره الأساس للمفاوضات.

(٣) الاتفاقية البريطانية - التركية لعام ١٩١٣ غير ملائمة، لأنه لم يتم إبلاغ الحكومتين العراقية والكويتية بوجودها أو بمحتوياتها.

(٤) اتفاقات عام ١٩٢٣ و ١٩٣٢، هي الوثائق النافذة الوحيدة لتفسير الحدود، وأن تفسير عام ١٩٤٠ الذي كان يعتبر في وقته دقيقاً، هو التعريف الذي تلتزم به حكومة صاحب الجلالة.

ويتفق المقدم اي. سي. غولوي الذي حصل على موافقة الشيخ على تعريف عام ١٩٤٠، بأنه لا يمكن مفاتحة الحكومة العراقية بشيء أقل من هذا التعريف، ويقترح بأن طرح الموضوع للتحكيم هو أحسن طريقة، إذ يمكن تقديم دليل آخر لمصلحة الشيخ، والذي ظهر منذ عام ١٩٤٠ إلى لجنة التحكيم.

٥ - قضية انحناء خط الحدود عند أم قصر

(١) لقد كانت وجهة النظر التي تمسكت بها وزارة الهند والأطراف الأخرى، التي تعمل من أجل مصالح حاكم الكويت، هي أن حكومة صاحب الجلالة ملزمة أدبياً وقانونياً لحماية مصالح حاكم الكويت في هذه القضية.

(٢) لم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠، لذا، فإنه غير ملزم بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

(٣) الحكومة العراقية لا تعلم بموافقة الشيخ لتعريف عام ١٩٤٠، وكما تم ذكره في المذكرة المرفوعة من قبل سفير حكومة صاحب الجلالة، بأنه إذا ما قبلت الحكومة العراقية بهذا التعريف كأساس للمحادثات، عندها ستتم مفاتحة الشيخ لاستحصال موافقته.

(٤) لم يوافق الشيخ مطلقاً وفي أي وقت من الأوقات على إجراء أي تغيير في الحدود لمصلحة العراق. وعندما تمت مفاتحته لاستحصال موافقته على تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، تم اطلاقه بأن هذا التعريف هو «توضيح للتعريف القائم»، وأجاب قائلاً: «بأننا نوافق على هذا التعريف، وأقول بأننا نعتمد كلياً على حكومة صاحب الجلالة، التي اعتادت الحفاظ على حقوقنا بالكامل». وعندما تمت مفاتحته في عام ١٩٣٢ بغرض تأكيد تعريف الحدود لعام ١٩٢٣، ظهر عليه الاستغراب والوجوم نوعاً ما، لقيام حكومة صاحب الجلالة بإثارة موضوع، وعلى حد قول الشيخ، تم حله منذ وقت طويل من قبل حكومة صاحب الجلالة، استناداً إلى الوثائق التي في حوزته، والذي إذا ما أثير هذا الموضوع مرة أخرى، فإنه قد يشجع العراق بسهولة لانتهاز الفرصة لمهاجمة خط الحدود الذي خططته حكومة صاحب الجلالة، بشكل مشابه وبالطريقة نفسها التي تم فيها شجب قرار وعود حكومة صاحب الجلالة البريطانية، في قضية مزارع النخيل (العائدة للشيخ في البصرة). ومع ذلك، فقد وافق على الامتثال لرغبات حكومة صاحب الجلالة، بشرط إفهام العراق بوضوح، بأن الهدف هو تأكيد الحدود القائمة فقط.

وتسترسل الوثيقة المؤرخة في شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨، والصادرة عن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية، في طرح خلفيات النزاع الحدودي وجذوره بين الكويت والعراق، حول منطقة أم قصر (الميناء والخور)، والتي حاولت بريطانيا جاهدة إعطاءها للعراق، لضمان تسهيل تصدير نفط شركة نفط العراق

نشر فيما بعد في الجريدة الرسمية للحكومة العراقية، يتضمن
تحصيل الرسوم ليس عن الصيانة والخدمات في الميناء فقط، بل
مقابل استخدام الميناء نفسه. إن هذا الإجراء يتضمن ممارسة
الحكومة العراقية لحقوق السيادة على أم قصر. وبدوره طلب السفير
البريطاني من رئيس الوزراء العراقي إلغاء هذا الأمر الاستفزازي،
إلا أن الجنرال نوري (السعيد) رفض تنفيذ ذلك. إذ قام (نوري
السعيد) بشجب مقترح السفير قائلاً، بأن مثل هذا الإلغاء لا يشكل
تخلياً عن حقوق السيادة العراقية، وأشار رئيس الوزراء العراقي بأن
الميناء يقع داخل العراق.

ونتيجة لذلك، قام سفير حكومة صاحب الجلالة بتقديم مذكرة
شفوية إلى الحكومة العراقية تقول، بأنه «لم يتم القيام بأي شيء في
ميناء أم قصر، مما يؤثر ويلحق الضرر بالحدود القائمة». وتشير
المذكرة نفسها بالقول إلى «أن تطبيق نص عام ١٩٣٢ على الأرض، لا
يخلو من الصعوبة. وإن الحكومة العراقية تعلم حق العلم بأن منطقة
الميناء لا تقع جميعها ضمن الأراضي العراقية، مما هو مثبت في
المذكرة حول الكويت، والمرفقة بالرسالة المؤرخة في ٢٨ أيلول/
سبتمبر ١٩٣٨، والصادرة عن وزير الخارجية العراقي إلى مندوب
المملكة المتحدة في عصبة الأمم، والتي عبر فيها السيد توفيق
السويدي عن وجهة النظر القائلة، بأنه «إذا ما تم اختيار موقع
للميناء على اللسان الممتد من خور عبد الله والمسمى بخور الزبير،
فإن ذلك سيتضمن تعديلاً طفيفاً للحدود».

(٥) إذا ما رغبت الحكومة العراقية - مهما كانت خططها غامضة
وسيئة التقدير - في تطوير ميناء في أم قصر لأسباب ايجابية، فإن
حاكم الكويت لا يرغب في ذلك لأسباب سلبية. وأنه من الناحية
السياسية، تنتابه مخاوف كبيرة من التوسع العراقي، ويعتقد بأنه إذا
ما سمح لهم القيام بذلك، فإن العراقيين سيجردون الكويت من
استقلالها. وإن تصريحات الشيخ للوكيل السياسي تعبر عن خوفه

وكراهيته التي ورثها هو وشعبه للحكومة العراقية، وحول مواضيع الاستقلال ونفسية الامبراطورية العثمانية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الخوف يكمن في أن تطوير ميناء في أم قصر، سوف يحرم الكويت من تجارة القرانزيت الى السعودية، التي تتم ادارتها من خلال ميناء الكويت. ولا يعتقد أن هناك أساساً لمثل هذا الخوف عند إلقاء نظرة على الخارطة. ومع ذلك، فإن حاكم الكويت سيولي ضياع ميناء أم قصر اهتماماً بالغاً، وإذا ما حصل ذلك، فإن مسألة التزامات حكومة صاحب الجلالة نحوه تحظى باهتمام مرة أخرى.

(٦) وقد تمت مناقشة مسألة احتمال تطوير ميناء في أم قصر، والذي سيصبح ذا أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى. وإن إزالة منشآت الميناء مع الرأي القائل، بأنه ميناء غير جيد، والذي عبّرت عنه السلطات المختصة، قد أجّل الموضوع وتم التخلي عن فكرة تطوير الميناء في الوقت الحاضر على الأقل.

وإذا ما أصبحت المنطقة مهمة بهذه الطريقة، فمن المحتمل أن يكون للميناء أهمية بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة، إذا ما كان داخل أراضي الكويت بدلاً من العراق. ومن ناحية ثانية، فقد وردت مقترحات بأن لمثل هذا الميناء أهمية وقيمة كبيرتين، إذ انه ليس من الحكمة أن يترك بيد العراق والكويت، بل استتجاره كميناء بريطاني.

(٧) لقد تم التأكيد على رسم الحدود من قبل كثير من الشخصيات وفي أوقات مختلفة. فمن ناحية، ذكرت وزارة الهند، بأن حكومة صاحب الجلالة ولصلحة حاكم الكويت، لا يمكن أن تسمح بترك الموضوع (موضوع تخطيط الحدود). ومن ناحية ثانية، في رسالة صادرة عن السفير البريطاني في بغداد، والمؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، بين السفير الأسباب العقلانية والموجبة لترسيم الحدود من وجهة نظر المصالح العامة، ويشير الى التغيير الحاصل في جوهر الجملة «أقصى نخلة في الجنوب»، والتي من الضروري

لغرض الاقتراب والدخول إلى الميناء. إضافة الى ذلك، فإن الحكومة العراقية ستدخل في مفاوضات صعبة حول موضوع الحدود الشرقية، إذا ما تقرر تطوير ميناء أم قصر.

٥ - وللوقوف على حقيقة الأمر، فقد تم الاستفسار من العقيد جونسون، مدير عام ميناء البصرة حول سير اجراءات المسح لأم قصر. فأجاب بأنه قد تباحث في الموضوع، خلال شهر آذار/ مارس المنصرم، مع النقيب بيكر. وسيقوم النقيب بيكر برفع مقترح إلى قيادة البحرية البريطانية، بأنه يتوجب على البحرية القيام بمسح المقتربات العميقة الى الميناء في خريف هذا العام، بينما يقوم ميناء البصرة بمسح الجزء العلوي من خور عبد الله. وقال العقيد جونسون بأنه سيقوم بإبلاغنا في حال موافقة قيادة البحرية البريطانية على القيام بالمسح في الجزء المطلوب من العمل، كما أنه يستوجب استحصال موافقة الحكومة العراقية وحاكم الكويت حول الموضوع.

٦ - وقد سنحت الفرصة في هذه المرحلة لمناقشة الموضوع مع المقيم السياسي في الخليج الفارسي، خلال زيارته لبغداد بتاريخ ١٧ آذار/ مارس. وقد تم شرح الموضوع كما بيّناه أعلاه، كما قام بإطلاعي على محتويات رسالته الموجهة إلى فورلونج المشار إليها أعلاه، التي لم أستلم نسخة عنها آنذاك، وقال بأن حاكم الكويت وشركات النفط، يحضّان على بدء المفاوضات مع الحكومة العراقية بالسرعة الممكنة لتخطيط الحدود. وقد توصلنا الى استنتاج بأنه، وبعد أخذ رأيكم، انه من المفضل القيام بذلك، حتى ولو لم يتم اتخاذ قرار حول تطوير ميناء أم قصر. كما أشار المقيم السياسي بهذا الصدد إلى الرسالة الصادرة عن رئيس الوزراء العراقي، آنذاك، إلى المندوب السامي في العراق، المؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢، والواردة في نصوصها في الفقرة (٢) من ورقة بحث دائرة الابحاث في وزارة الخارجية المشار إليها في (ج) ٣ أعلاه، والمتضمنة عائدية بعض الجزر إلى الكويت. واعتقد أن العراقيين يفضلون الانتظار، ولا

